

الرَّحْمَةُ عَلَى

النَّفْسِ

لَا بِنِ مُمْضَاءٍ

أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّخِيلِيُّ الْقُرْطُبِيُّ

٥١٣ - ٥٩٢ هـ

دراسة وتحقيق

الدكتور محمد بن عبد العزيز بن عبد الله

الرشيد والمساعد في كلية اللغة العربية جامعة الأزهر

الطبعة الأولى

١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

دار الأحياء



## بين يدي هذه الطبعة

أسند إلى أثناء عملي في كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية بجامعة بنغازي تدريس مادة « أصول النحو » ، ويشمل منهجها دراسة نقدية لبعض المؤلفات في النحو ، ومنها هذا الكتاب : « الرد على النحاة » لابن مضاء . فالزمت نفسي بأن تكون الدراسة نابعة من نص ابن مضاء ، ونحيت جانبا القراءات السابقة التي دارت حول كتابه ، وقدمت هذه الدراسة التي تراها في صدر هذه الطبعة . وكان لما دفعني أيضا إلى هذه الدراسة أنه كانت لي من قبل دراسة عن السبيل صاحب ابن مضاء ، وأني عشت هذه المرحلة من حياة الأندلس عن قرب .

عرضت هذا العمل على بعض الزملاء فحبذ نشره ، ودعاني - رغبة في كمال النفع - إلى البحث عن مخطوطة تحقق مع هذه الدراسة ، حيث تكون الدراسة مصحوبة بالنص الذي قومته ، فيمكن للقارئ أن يعود إليه أثناء متابعتة للدراسة . وهناك أمر آخر ، هو أن هذه المخطوطة الجديدة لعلها تفيد في تقويم نص النشرة السابقة .

بحثت كثيراً عن نسخة أخرى لهذا الكتاب ، فلم أقف آنذاك على شيء . وفي غمرة البحث اطلعت على الأصل الذي اعتمد عليه الأستاذ الدكتور شوقي ضيف ، فأدركت مدى ما عاناه في إخراجه ، وأكبرت عمله : فهي نسخة سقيمة حديثة العهد ، حافلة بالتصحيف والتعريف .

قدمت الدراسة للطبع ، وقالت : لتطبع هذه الدراسة الآن مستقلة ، ولعلك واجد في المستقبل ما تبغي . وأثناء ذلك وقعت لي هذه المصورة

ل معهد المخطوطات العربية ، على الرغم من أن طلبتها فيه من قبل ؛ لقد  
كانت هذه المصورة مع أخريات مما حفظه المعهد منذ وقت بعيد ، ولكن  
أغلقت تسجيله وفهرسته ، وعثر عليه بعد أن طبعت فهرس المعهد .

تبينت المصورة فإذا هي عن نسخة قديمة العهد جداً ، قريبة من عصر  
المؤلف ، وأدركت أنها يمكن أن تقدم شيئاً ، فأسرعت إلى تصويرها  
ونكته بقها . وإلى لأرجو أن يكون هذا العمل قد حقق المشاركة المرجوة  
في التعريف بآب بن همام ، وبكتابه ، وسلامة نصه . . وبالله التوفيق .

د . محمد إبراهيم البنا

بعد كتاب « الرد على النحاة » لأبي جعفر أحمد بن مضاء القرطبي ، من أشهر كتب تراثنا النحوي التي حظيت باهتمام الدارسين في عصرنا ، فنذ نشره والباحثون في النحو يفتنون إليه ، لا لأنهم يجدون فيه تحواً جديداً ، فليس فيه من ذلك شيء ، وإنما يرجعون إليه لأن صاحبه وعدمه فيه بمنهج جديد يخلص النحو من أثقاله ، ويقبل الشادين فيه من أعباله ؛ وقد أفصح عن منهجه في صدر كتابه بقوله : « قصدى في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوى عنه ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه » .

ولم يكن ابن مضاء بدعاً في حملته هذه على النحو ، فسرى عما قريب أن أغلب ما صرح به ابن مضاء كان يتردد في المجالس العلمية في المشرق والمغرب ، وكان المحققون من النحاة قد قالوا فيه كلمتهم .

وقد شهد ابن مضاء<sup>(١)</sup> عصرين من عصور الأندلس ، هما : عصر المرابطين (٤٩٣ - ٥٤١ هـ) ، وعصر الموحدين (٥٤١ - ٦٦٨ هـ) ؛ فأما عصر المرابطين - وهو الذى أظل ابن مضاء في مرحلة الطالب والتلمذة - فقد اتم عموماً بالجمود الفكرى ، وكادت تخلو به الأندلس من الحياة الفكرية المنطلقة التى عاشتها الأندلس في ظلال أمراء الطوائف ؛ ويعزى ذلك إلى سيطرة فقهاء المالكية الذين كانت معارفهم لا تعدو فروع مذهبهم ، « ولم يكن يقرب من أمير المسلمين ويحظى عنده إلا من علم علم الفروع - أعنى فروع مذهب مالك - فتفقت في ذلك الزمان

(١) ولد ابن مضاء بقرطبة سنة ٥١٣ هـ ، ومات بأشبيلية في السابع عشر من جمادى الآخرة سنة ٥٩٢ هـ . انظر بنية الزعامة ١/ ٣٢٣ .



كتب المذهب ، وعمل بمقتضاها ونبذ ما سواها ، وكثر ذلك حتى نسي النظر في كتاب الله ، وحديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلم يكن أحد من مشاهير ذلك الزمان يعنى بهما كل الاعتناء ، ودان أهل ذلك الزمان بنكفير كل من ظهر منه الخوض في شيء من علم الكلام <sup>(١)</sup> .

وقد أصاب الفلاسفة ما أصاب كتب الأصول ، وفقد الشعراء الرعاية التي حظي بها نظراؤهم في عصر أمراء الطوائف . ومع هذا لم يخل هذا العصر تماماً من بعض الأعلام الذين أمضوا تلمذتهم في عصر أمراء الطوائف ، ومن هؤلاء : ابن باجه ( ت ٥٣٣ هـ ) الذي نبغ في الرياضة والفلسفة والطبيعة والفلك ، وابن العربي ( ت ٥٤٣ هـ ) وكان من أئمة الحديث والتفسير والفقه ، وأبو الوليد محمد بن أحمد ابن رشد ، الجدل ( ت ٥٢٠ هـ ) ، وكان قاضي الجماعة في قرطبة . فأما شيوخ اللغة وأساتذتها القائمون على صناعة العربية والأدب ، فقد كان منهم في هذا العصر جملة عبرت بهم الدراسة اللغوية بين عصرين زاهرين ، وهما عصر أمراء الطوائف وعصر الموحدين ، ومن هؤلاء : ابن السيد البطلوسي ( ٤٤٤ - ٥٢١ هـ ) ، وابن الطراوة ( ت ٥٢٨ هـ ) وابن الباذش ( ت - ٥٢٨ هـ ) ، وابن الرماك ( ت - ٥٤١ هـ ) شيخ ابن مضاء صاحبنا . وإنك لو رجعت إلى تراجمهم ، وإلى تراجم طبقهم ، فسوف ترى أنهم كانوا قوامين على الكتاب وعلى غيره من كتب المتقدمين ، وأن الطلبة كانت تلتد إليهم تأخذ عنهم الأدب . وقد « أخذ ابن مضاء عن ابن الرماك كتاب سيبويه » وسمع عليه وعلى غيره من الكتب النحوية واللغوية والأدبية ما لا يحصى <sup>(٢)</sup> . وإذا علمنا أن ابن مضاء « كان مقرئاً مجوداً ، محدثاً مكثراً » قديم السماع واسع الرواية ضابطاً ، ماهراً في كثير من علوم الأوائل <sup>(٣)</sup> . عرفنا أن الأندلس في هذا العصر - عصر المرابطين - لم تخل معاهدها من الأعلام المخجدين في كل فن ، وأن ما قاله المراكشي -

( ١ ) انعجب للمراكشي ٢٣٦ .

( ٢ ) بنية الوعاة ١ / ٣٢٣ .

( ٣ ) الديباج المذهب ٤٨ .

من أنه لم يكن أحد من مشاهير ذلك الزمان يعنى بالأصول - فيه إطلاق ينبغي أن يتنزه قول المؤرخ عنه ، وتأباه طبيعة الأمور . ولقد كان ابن مضاء من خيرة تلاميذ هذا العصر ، ومن الأساتذة البارزين في عصر الموحدين .

جاء الموحدون لتتطلق الأندلس مع عصرهم في حياة فكرية وأدبية ، فبادت صورتها الزاهية على عهد أمراء الطوائف ، تلك الصورة التي كانت في الحقيقة امتداداً للحركة العلمية المزدهرة التي رعاها الحكم المستنصر في منتصف القرن الرابع الهجري ، ذلك أن أمراء الموحدين كانوا يقدرون العلوم والفنون حق قدرها ، بل كانت الدعوة إلى العلم أصلاً من أصول داعيتهم محمد بن تومرت ، ومن ثم كان ملوك الموحدين علماء ، فعبد المؤمن بن علي مؤسس هذه الدولة ، كان عالماً جليل القدر ، تجمع حاشيته العلماء والأدباء والشعراء من المغرب والأندلس ، وكان خليفته يوسف بن عبد المؤمن ( ت - ٥٨٠ ) : « أعرف الناس كيف تكلمت العرب ، وأحفظهم لأيامها ومآثرها وجميع أخبارها في الجاهلية والإسلام<sup>(١)</sup> » . وقد اتصل ابن مضاء بالخليفة الثاني ، وكان قاضي الجماعة في دولته . فلما توفي يوسف هذا خلفه ابنه يعقوب ، وقد وقع في عهده حادثان كبيران ، أولهما : ما كان منه من محاربة الفلسفة ، واضطهاد الفلاسفة ، ويعزى ذلك إلى أنه نغم أموراً على أبي الوليد بن رشد ( ت ٥٩٥ هـ ) ، وأنه كان لدسائس القصر والمنافسة أثر في تنميتها ، « وكتبت عنه الكتب إلى البلاد بالتقدم إلى الناس في ترك هذه العلوم جملة واحدة ، وإحراق كتب الفلسفة ، إلا ما كان من الطب والحساب<sup>(٢)</sup> » . على أنه لم يطل أمد هذا الحجر ، فقد عفا أبو يوسف عن أبي الوليد بن رشد واستدعاه ، وجنح إلى تعلم الفلكية كما يقول المراكشي .

والحادث الثاني : هو دعوة أبي يوسف هذا إلى الأخذ بظاهر الكتاب

( ١ ) المعجب ٣٠٩ .

( ٢ ) المرجع المتقدم ٣٨٥ .

والسنة ، ونفذ كتب مذهب مالك ، وهو المذهب الغالب على أهل المغرب والأندلس ، فأحرقت هذه الكتب ، يقول المراكشي : « لقد شاهدت منها ، وأنا يومئذ بمدينة فاس ، يوثق منها بالأحمال فتوضع ، ويطلق فيها النار ، وتقدم إلى الناس في ترك الاشتغال بعلم الرأي والخص في شيء منه ، وتوعده على ذلك بالعقوبة الشديدة ، وأمر جماعة ممن كان عنده من العلماء المحدثين بجمع أحاديث من المصنفات العشرة في الصلاة وما يتعلق بها ، على نحو الأحاديث التي جمعها محمد بن تومرت الطهارة<sup>(١)</sup> » . ويقول المراكشي أيضاً : « وكان قصده بالحملة نحو مذهب مالك وإزالته من المغرب مرة واحدة ، وحمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث ، وهذا المقصد بعينه كان مقصد أبيه وجده إلا أنهما لم يظهره ، وأظهره يعقوب هذا<sup>(٢)</sup> » .

وهو موقف - كما ترى - على النقيض من موقف المراكشين الذين كانت لهم عناية بالغة بكتب المذهب المالكي ، حتى ذاعت بين الدارسين وراجت عندهم . ويبدو أن المهدي بن تومرت داعية الموحدين قد رأى أن اشتغال الناس بها قد باعدهم عن الأصول وصرفهم إلى الفروع وما فيها من خلاف ، وحال بينهم وبين النظر في كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام . ولذا كان من أصول هذا الداعية أن يعود بالناس مرة أخرى إلى القرآن والحديث بأخذون منهما الأحكام ، وقدم لهم المنهج الذي ينبغي أن يتبع وذلك في كتاب الطهارة .

كان ابن مضاء وثيق الصلة بالخليفة الثالث عظيم المكانة عنده ، ويبدو أن موقف الدولة من الفقه المالكي قد دعاه إلى أن يكون له في النحو موقف مماثل ، هو ما ذكرناه له من قبل : « قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوي عنه ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه » . وكان قد قال في مقدمة كتابه : « وإني رأيت النحويين - رحمة الله عليهم - قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن » .



وصبائه عن التعبير ، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أموا ، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا ، إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم ، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها ، فتوعدت مسالكها ، ووهنت مبانها . . «  
 وجد ابن مضاء أن النحاة قد تزيدوا في النحو على صورة تأباها طبيعة الدراسة فيه ، وأنه وقع بينهم من الخلاف فيه وفي كثير من أصوله ما يوشك أن يباعد بينهم وبين مصادرهم الأولى حتى ليكاد الدارسون له يشغلون به عن اللغة نفسها ، وعلى هذا فإن النحو ليس دون الفقه حاجة إلى الإصلاح ، ولما كانت دعوة الخليفة الثالث ظاهرية في الفقه ، فقد دعا ابن مضاء ظاهرياً في النحو « وله آراء (يعني ابن مضاء) في العربية ، وشذوذ على غير مألوف أهلها ، ظاهري في النحو (١) » .

لقد دعا ابن مضاء إلى إسقاط القول بالعامل ، وإسقاط العلل الثواني والثالث ، وتمازج التصريف ، ولم يكن أول من نادى بهذه الآراء ، فمن قبله هاجم ابن حزم الظاهري (ت ٤٥٦) العلل النحوية ، فقال : « وأما علم النحو فإلى مقدمات محفوظة عن العرب ، الذين تزيد معرفتهم للمعاني بلغتهم ، وأما العلل فيه ففاسدة جداً (٢) » . وكان في المشرق جيلند ابن سنان الحفاجي (ت ٤٦٦) الذي كان يقول : « فأما طريقة التحليل فإن الغل إذا ساط على ما يعال التحريرون ، لم يثبت معه إلى القدر الفرد ، بل ولا يثبت شيء البتة ، ولذلك كان المصيب منهم المحصل من يقول : هكذا قالت العرب ، من غير زيادة في ذلك (٣) » . وقد حكى عبد القاهر (ت ٤٧١ هـ) ما أنكره معاصروه في النحو ومنها العلل

(١) إدارة التعيين ، ورقة ٩ .

هذا ويؤم المذهب الظاهري في اللغة على إنكار القياس ، ويرى أن في القرآن والسنة وعموماتهما ما يكفي لبيان الأحكام ، ولا يبيح القياس إلا إذا ورد نص بتحليل أو تحريم ويريد عطفه ، بحيث يجوز أن يشرك معه في حكمه ما لم ينص عليه وليكن اتحد معه في العلة ، لما إذا لم ينص على أنه قيس المجتهد أن يقول من عنده ثم يقيس عليها

(٢) التقريب ٢٠٢ .

(٣) سر الصحاح ٣٢ .

والتصارييف أو التمارين ، على نحو ما نبين بعد . هذا ويبدو أن أبا الوليد ابن رشد ( ٥٢٠ - ٥٩٠ هـ ) قرين ابن مضاء ومعاصره ، قد شغله أمر النحو والنحاة ، وما رآه من استغراقهم في مسائله وبحوثه ، وصر فهم الجهود إلى درسه ، حتى صار لكل شيخ مذهب ينافح عنه ، ويعنى بتكوين من يقوم به من التلاميذ ، فرأينا له كتاباً عنوانه « الضروري في النحو (١) » ، وهو عنوان دال على مضمونه ، ولعله دعا فيه إلى التقصد والاعتدال .

إن الأندلس على عهد الموحدين كانت عامرة بالمدارس المتناثرة في قواعدها ، وكان النحوي يشغل الدارسين ويستنفد كثيراً من جهدهم ووقتهم . وإن حملة النقد من أمثال ابن مضاء ومن تقدمه ترجع إلى أن النحاة في دراساتهم التزموا ما لا يلزمهم ، وأصبح علمهم حافلاً بأمور تجافها طبيعة العلم ، ففي النحو العربي تختلط الظواهر اللغوية بالحالات الذاتية التي لا يمكن أن تعد من العلم في شيء ، وإنما هي تعبر عن نفس صاحبها ومزاجه . ومن المعروف أنه « لا بد للحقيقة العلمية أن تبقى مستقلة بقدر المستطاع عن قائلها ، فلا يمازجها شيء من ميوله وأهواله ونزعاته الذاتية وقيمه التي يقوم بها الأشياء من حيث خيرها وشرها ، وجهلها وقبحها (٢) » . ولو أن علماء اللغة العرب التزموا هذه الموضوعية في دراساتهم اللغوية لا طرد تفكيرهم ، ولكانت لهم نتائج وآراء في اللغة تتسابق مع الزمن .

ومع ذلك لا يستطيع منصف أن ينكر الجهد العظيم الذي بذله النحاة في تقديم صورة كاملة لهذه اللغة ، « أما جمع ، المساعدة واستقراؤها وتقسيمها وتسمية أجزائها ومفهوماتها ثم وضع القواعد التي تصف جهات الشراكة بين المفردات ، فقد تم كله على نحو يثير الإعجاب ، وقد بذل فيه من الجهد ما سوف يظل أثره ملحوظاً أبداً الدهر (٣) » . ولقد مضى قول ابن مضاء :

(١) توجد نسخة منه في مكتبة الإسكوريال .

(٢) المنطق الوضعي للدكتور زكي نجيب محمود ٣٢/٢ .

(٣) اللغة بين المياريّة والوصفية للدكتور تمام حسان ١٩٤ .

« وإن رأيت النحويين - رحمة الله عليهم - قد وضعوا صناعة النحو حفظ  
كلام العرب من الخن ، وصنفته عن التعبير ، فبلغوا من ذلك إلى الغاية  
التي أمروا ، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا » . إن المدخل الذي سلكه  
النقاد في ما تقدم على الذماعة العرب هو أنهم تزيدوا في تحريم لا قصرها .  
وإن كان المحدثين منهم ما أخذ أخرى تفصل بالفتح ليس هذا مقام  
ذكرها .

وسنعرض - إن شاء الله - فيما يلي وجهة نظر ابن مضاء في الأمور  
الثلاثة التي نادى بإسقاطها ، وهي : العامل ، والعلل الثواني والثالث .  
والثاني . ثم - في ضوء أخيلة الزامة - نذكر ما نعتقد حقاً في كل مسألة  
من هذه المسائل ، وأقرب من وراء القصد .

• • •

## ١- إلغاء العوامل النحوية

لا نعلم قبل ابن مضاء من دعا إلى إلغاء القول بالعامل في النحو ، على كثرة المآخذ التي وجهت إلى النحو والنحاة . ويبدو أن ابن مضاء كان يدرك خطر دعوته هذه ، ولهذا صدر كتابه بموضوع العامل ، وتناول الحديث فيه على النحو التالي :

١- بدأ أولاً بعرض أساس هذه النظرية من كلام سيبويه ، فنقل قوله : « وإنما ذكرت ثمانية محار لأفريق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يبقى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء . أحدث ذلك فيه » (١) .

وقد عجب ابن مضاء على كلام سيبويه هذا بقوله : « فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب ، وذلك بين الفساد » .

٢- انتقل بعد ذلك لبيان رأي ابن جني في العامل ، فقال : « وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جني وغيره ، قال أبو الفتح في خصائصه بعد كلام في العوامل اللفظية والمعنوية : « وأما في الحقيقة وبحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره » (٢) .

وكان تعقيب ابن مضاء على كلام ابن جني : « فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال ، ثم زاد تأكيداً بقوله : لا لشيء غيره » .

٣- وكان ابن مضاء ارتضى ما نسب إلى ابن جني من أن العمل الحقيقي

(١) انظر الكتاب ١/٣ .

(٢) انظر الخصائص ١/١٠٩ - ١١٠ .



إنما هو للمتكلم ، وليس لما يقوله النحاة من الألفاظ أو معانيها ، فالتمس  
من العقل دليلاً على إبطال عمل الألفاظ فقال : « وأما القول بأن الألفاظ  
حدث بعضها بعضاً فباطل عقلاً وشرعاً ، لا يقول به أحد من العقلاء لمعان  
يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه . منها : أن شرط الفاعل أن يكون  
موجوداً حينما يفعل فعله ، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم  
الفاعل ، فلا يتصب « زيد » بعد « إن » في قولنا « إن زيدا » إلا بعد عدم  
« إن » .

ويعني بهذا أنك حينما نطقت بزيد منصوباً ، كانت « إن » غير موجودة ،  
فكيف ينسب إليها الفعل وهي معلومة ! ثم ذكر أن الفاعل « إما أن يفعل  
فعله بإرادة كالحَيوان ، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويرد  
الماء . . . وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل ، لا ألفاظها  
ولا معانيها ، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع » .

٤ - أثار ابن مضاء بعد ذلك تساؤلاً مؤداه أن النحاة في قولهم  
بالعامل لعلمهم كانوا متساهلين في العبارة ، فقال : « فإن قيل : إن ما قالوه  
من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب ، وذلك أن هذه الألفاظ التي  
نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها ، وإذا وجدت وجد  
الإعراب » .

ولكنه يجيب على هذا بأننا قد نسبناهم إذا كان هذا معتقدهم في  
لفظ العامل ، وأن نسبة العمل إليها على سبيل المجاز لا الحقيقة ، فأما إذا  
أصروا على اعتقادهم بأنها عوامل حقيقة وأنها التي تحدث الآثار في الكلام ،  
فلا يجوز اتباعهم في ذلك .

وقد انتقل بعد ذلك لعرض بعض آثار العامل ، فذكر أنهم في قولهم  
بالعامل أصلوا أصروا تقوم على التحكم والتعسف ، فنشأ عنها من  
الأبواب والآراء ما كان أغنى البحر والنحاة عنه . ويجدر بنا قبل أن



تتدرس معه مشكلات القول بالعامل ، أن تناقش ابن مضاء فيما سبق أن  
قدمناه له :

١ - هل حقيقة ذلك الذي بنسبه ابن مضاء إلى سيبويه من أنه كان يعنى  
أن هذه العوامل تعمل في معمولاتها على سبيل الحفيضة لا الحجاز ؟ إن  
ابن مضاء ، وقد درس الكتاب ، يعلم جيداً أن سيبويه لا يمكن أن يصادر  
عنه مثل هذا الفهم ، ويعلم كذلك أن نصوصه في الكتاب ، وفي أغلب  
الصفحات منه ، قد صرح فيها بنسبة العمل إلى المتكلم ؛ فهذا سيبويه  
يقول في باب الإضمار في ليس وكان : « فن ذلك قول بعض العرب :  
ليس خلق الله مثله ، فلولا أن فيه إضماراً لم يجوز أن تذكر الفعل ، ولم  
تعمله في اسم (١) » . فنسب الإعمال إلى المتكلم .

وقال أيضاً : « وأما قول امرئ القيس :

فلو أن ما أسمى لأدنى معيشة      كفاي ، ولم أطلب ، قليل من المال

فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً ، وإنما كان المطلوب عنده  
المالك ، وجعل القليل كافياً ، ولولم يرد ذلك ونصب ، فقد المعنى (٢) » .  
فنسب العمل إلى امرئ القيس .

هذا إلى نصوص أخرى كثيرة يكاد لا تخلو منها باب من أبواب الكتاب ،  
بنسب فيها سيبويه العمل إلى المتكلم . وعلى الرغم من إسناده العمل إلى  
المتكلم فإن سيبويه لو مثل سؤالا أبعد من هذا فقل له : هل حقاً ذلك  
الذي نسب إلى المتكلم من الرفع والنصب والجزم والجزم ؟ أو أنه حينما  
يتكلم المتكلم يكون خاضعاً للعرف اللغوي في مجتمعه ؟ لو مثل سيبويه  
هذا السؤال لشكر من فوره اللهجات العربية التي وصفها ودونها ، ولبقى  
إلى ذهنه أنه قد تحدت العوامل في اللهجات وتختلف آثارها ، ولأجاب  
بقوله : ليست العوامل تفعل شيئاً ولا الأفراد هم الذين يحدثون هذه الآثار ،

(١) الكتاب ١/٢٤٤ .

(٢) الكتاب ١/٢٤١ .

وإنما ذلك شيء تعارفت عليه الجماعة المعينة ، والمتكلم في كل بيعة من هذه البيعات ملتزم بأعرافها اللغوية ، حريص على أن تكون أفكاره معبوية في قوالب الجماعة التي ارتضتها وحرصت عليها ، وأن شأن اللغة في ذلك شأن بقية الظواهر الاجتماعية ، لها وجودها المستقل خارج الجماعة ولها كذلك سلطانها القاهر ، فلا هو يصنعها بل إنه يتلقاها من الجماعة ويلتزم بها ، ويخص بغاية السعادة إذا أحسن استخدام هذه الأعراف على الوجه الأكمل ، فلو كان الفرد يصنع شيئاً لما كان هناك ما يسمى باللهجات ، ووجود هذه اللهجات دليل على أن كل مجتمع منها قد ارتضى أسلوباً معيناً في التفاهم ، له نظامه الصوتي ، وله مفرداته ، وله كذلك تراكيبه المتميزة .

ثم يقول لك سيبويه : فأما ما تراه في الكتاب من اصطلاح العمل ونسبته أحياناً إلى اللفظ أو إلى المشكل ، فذلك شيء تواضعنا عليه ، وأينا أنه يحقق نوعاً من الاختصار في التعبير . على أنك إذا وجدتنا في الغالب نلصق العمل إلى اللفظ فذلك راجع إلى أننا معنيون بوصف الجملة وبيان ما بين أجزائها من العلاقات ، وفي الجملة نجد ترابطاً بين الأجزاء على نحو قد يكون أولياً ، كما في العلاقة بين الفعل والفاعل ، وبين الفعل والمفعول . وقد تتعدد العلاقات في الجملة وتتداخل إذا كثرت القيود ، ولما كان من عملنا أن نبين الارتباط بين الأجزاء ، فقد اصطالحنا على أن الكلمة إذا كانت طالبة لغيرها وصحب هذا الطلب تأثير في الكلمة المطلوبة ، اصطالحنا على أن نسمى هذه الكلمة الطالبة : عاملة ، والكلمة المطلوبة : معبولة لها . نظراً لوجود العمل مع وجودها ، وزواله مع زوالها ، فأما في الحقيقة فالأمر ما عرفت من قبل لا يعدو أن يكون عرفاً لغوياً .

على أن سيبويه عني في التحقيق أيعد من هذا فيقول : إن الارتباط والتعلق ليس بين الألفاظ على الحقيقة ، بل بين معانيها ، فمعنى الكلمة العاملة هو الذي يطلب معنى الكلمة المعبولة ، وقد قلت ذلك في أول حديثي في الكتاب حين بينت أن الأفعال لما كانت دليلاً على ما عني وما لم يخص

من نحو الذهاب والجلوس والضرب ، فإنها تعمل في الحدث نحو : ذهب ذهباً ، والزمان نحو : ذهب أمس ، والمكان نحو : ذهب لرحلين ، من حيث إنها تدل على الحدث والزمان وتتطلب المكان . فلما كانت دالة عليها ومطابقة لها فقد تعلق هذه وأرتبطت بها (١) . فالارتباط في الحقيقة بين المعاني .

وإذا حققت المعنى وساءلتني عنه فإني أقول لك : إنه المعنى النحوي لا المعنى المعجمي ، وأعني بالمعنى النحوي ما قلناه مثلاً من أن الفعل يدل على الحدث والزمان ، وأن الفاعل من وقع منه الفعل أو قام به ، والمفعول : ما وقع عليه الفعل . والزمان والمكان : ما ضمن معنى في . وقد قلت أيضاً في أول الكتاب : « واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه ، لأنه إنما يذكر ليبدل على الحدث . » وينسبني إلى الزمان نحو قولك : ذهب . لأنه يبي لنا مضي منه وما لم يمض . . . (٢) . فأما المعنى اللغوي الذي تجده في المعجم فإنه لا يطلب شيئاً ، والدليل على ذلك أن المعنى اللغوي الواحد تجد صيغة من الصيغ معه متعدية ، وتجد صيغة أخرى معه لازمة ، وبحيث أن تنظر إلى مادة « ضرب » في صيغها المتعددة لتعرف أنه لا اعتبار للمعنى اللغوي . حذ مثلاً : ضرب ، تضارب ، اضطرب ، تضارب - فسوف تجد أن معنى كل صيغة من هذه الصيغ هو الذي يحدد نوع العلاقة في التركيب ، تضرب - بفتحات - تطلب فاعلاً ومفعولاً ، وضرب - مبنية للمفعول - تطلب نائب فاعل ، وتضارب : تطلب فاعلاً متعدداً ، واضطرب : تطلب فاعلاً ما ، وتضارب : تطلب فاعلاً ومفعولاً كل منهما واقع منه الفعل وواقع عليه .

يقول لك سبويه : إننا معنيون ببيان هذه العلاقات ، وكما أن هناك ارتباطاً بين الفعل والأسم ، فبين الأسم والأسم ارتباطات شتى ، وبين

(١) انظر الكتاب ١/١٥ - ١٦ .

(٢) الكتاب ١/١٥ .

الحرف والاسم والفعل مثل ذلك . وهذه العلاقات لا تخلو منها لغة من اللغات ، بيد أن في العربية علامات صوتية تعين على تحديد العلاقات ، اصطلاحنا على تسميتها علامات إعراب ، لا هي من عمل الصيغ ولا من عمل معانيها ، ولا هي كذلك من عمل المتكلم ، وإنما هي كما سبق أعرف لغوية يضعها المجتمع ويصطلح عليها ، وإنما نسبتها إلى اللفظ الطالب في التركيب لما كانت توجد بوجوده وتعدم بعدمه ، فلما كان الفعل المتعدي يطلب فاعلاً ومفعولاً ، نسبنا الرفع والنصب إليه ، ولما كان المصدر جيء به لتأكيد معنى الحدث في الفعل أو لبيان ، فقد نسبنا نصبه إلى الفعل ، ولما كان النعت جيء به لتخصيص المنعوت أو توضيحه ، فقد نسبنا العمل إلى المنعوت . فالحقيقة أن اصطلاح العمل أردنا به بيان العلاقات ، فكل لفظ اصطلاحنا على تسميته عاملاً فاعلم أنه في التركيب طالب لغيره ، وكل لفظ اصطلاحنا على تسميته معمولاً فاعلم أنه مطلوب لغيره .

وإنك لا تحس بعد إنصائك لكلام سيبويه إلا أن تحكم بأن ابن مضاء قد اقتضب كلامه اقتضاباً ، وأنه جرد من كتابه نصاً واحداً حاول أن يحمله على الحقيقة اللغوية لا العرفية ، فكان متحكما في اختيار النص وفي تأويله ، وتجاوز ذلك جداً حين قال : « وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل » . فس صاحب الكتاب ، وشيخه الخليل ، مآ غير كريم .

٢ - فإذا انقلنا إلى ابن جني وجدنا ابن مضاء قد أقام بين سيبويه خلافاً غير موجود ، وكان سيبويه في هذا أيضاً أن اقتضب نص الخصائص كما فعل مع صاحب الكتاب ، والحقيقة أن ابن جني في نصه هذا كان يشرح كلام سيبويه والمتقدمين ولا يخالفهم ، وكان ماضياً على درجهم اتخذاً بمفالتهم ، قال ابن جني : « العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية ، ألا تراك إذا قلت : ضرب سعيد جعفرأ ، فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئاً ، وهل تحصل من قولك (ضرب) إلا على اللفظ بالضاد والراء

والباء على صورة فعل ، فهذا هو الصوت ، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل .

يقول ابن جني : « وإنما قال النحويون : عامل لفظي وعامل معنوي ، لبروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه ، ككررت يزيد ، وليت عمراً قائم ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول ، فأما في الحقيقة ومحصل الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والحزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ، وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمصاحبة اللفظ للفظ ، أو باشتغال المعنى على اللفظ ، وهذا واضح » (١) .

هذا نص ابن جني كاملاً في هذا الموضع يشرح فيه كلام النحويين والمتقدمين من أمثال الخليل وسيبويه ، ويقول : إنهم يعنون أن العمل يكون مسبباً عن لفظ يصحبه ، لا أن اللفظ هو الذي يحدث العمل . فجاء ابن مضاء فحذف من هذا النص حديثه عن النحاة ، واختار منه فقط : « وأما في الحقيقة ومحصل الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والحزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره » انتزع ابن مضاء هذه الفقرة ليخيل للقارئ أن ابن جني يخالف النحاة في مقالهم ، والحقيقة أنه شارح لكلامهم ، موافق لمهجم .

ولقد اعترف ابن مضاء فيما بعد بأن القول بالعامل قد أخذ به النحاة أجمعون ، لم يشذ واحد منهم عن ذلك ، وذلك في قوله : « فإن قيل : فقد أجمع النحويون عن بكرة أبيهم - على القول بالعوامل . . . » وقد سلم بهذا الإجماع ، وبأن من تسليمه أن ما ساقه من خلاف بين ابن جني والمتقدمين شيء اصطنته هو ، وأنه لا يمت إلى واقع الدراسة اللغوية الذي كان معروفاً .



٣ - رأينا ابن مضاء يرفض ما صرح به ابن جني من نسبة العمل  
 للمتكلم ، وأنه هو الذي يحدث الآثار الإعرابية . وقد بينا من قبل أن  
 في هذا مجافاة لطبيعة اللغة ، وأنه لا الألفاظ تعمل ، ولا معانيها ،  
 ولا المتكلم ، وإنما المتكلم في كل مجتمع خاضع للمعرف اللغوي فيه ،  
 فليست اللغة من صنعه ، ولا هو وحده الذي يحدد نظمها المختلفة ،  
 بل اللغة كيان مستقل يوجد خارج الجماعة ، وإن كان المجتمع هو الذي  
 صنعه ، فأما دور المتكلم فإن يقيس كلامه على هذا النظام اللغوي ، وأن  
 يحاول أن يأخذ بأحسن ما فيه . ولا يختلف الأفراد بعضهم عن بعض بشيء  
 يحدثونه في اللغة ، وإنما يختلفون بما خالفت بينهم الطبيعة في الأداء الصوتي ،  
 والقدرات التي تحدد طريقة تفكيرهم ، ومدى استفادة كل منهم من نظامه  
 اللغوي ، ومن هنا تختلف أداء فرد عن آخر ، ويكون لكل منهم مفرداته  
 وتراكيبه ، بيد أنه بهذا التمايز لا يكون خارجاً عن هذا النظام العام ، بل  
 هو يتصرف في نطاقه . وقد أمكننا أن نستنبط هذا الفهم من كتاب سيوريه ،  
 وكان هذا الفهم بين يدي ابن مضاء .

٤ - ومن هنا لا يسعنا إلا أن نقول : إن النحاة في قولهم بالعامل كانوا  
 متساهلين حين نسبوا العمل إلى الألفاظ أو المعاني ، وأن ذلك شيء كان  
 مقررًا واضحاً في مصنفاتهم . وأنه كان من الأجدر باب مضاء أن يصرف النظر  
 عن مناقشة هذا المصطلح إلى مناقشة النحاة في أصولهم التي وضعوها  
 للعمل . ولما كان النحاة يعنون بالعمل بيان الارتباط بين أجزاء  
 التركيب فإذا قدم ابن مضاء من دليل لنظرية العمل ؟

لقد أجاب ابن مضاء عن هذا التساؤل بأن عقد ثلاثة فصول أراد  
 أن يستدل بها على ما سواها من الأبواب ، وكان قصده من عرض هذه  
 الفصول أن يبين أن النحو مستغن عن حديث العامل والمفعول ، تناول  
 في هذه الفصول ما يدعى باب التنازع ، وباب الاشتغال ، ومسألة من  
 باب نواصب المضارع ، وهي النصب بعد فاء السبية وواو المية ، وقال :  
 ، وقد شرعت في كتاب يشتمل على أبواب النحو كلها .

فأما ما في باب التنازع فقد صرح بقوله : « وأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أن أقول : علفت ، ولا أقول : أعلت » . وقد عرفنا من قبل أن مقصود النحاة بالعامل هو بيان جهة التعلق بين أجزاء التركيب ، وأن قولهم : عامل ومعمول ، هو بعينه ما يعنيه ابن مضاء من متعلق ومتعلق به . ثم عرض ابن مضاء قواعد النحاة في هذا الباب .

فلما انتقل إلى باب الاشتغال فإننا لا نجد يتحدث عن التعلق البتة ، بل يصف أحوال الاسم المشتغل عنه وأحكامه على نحو ما هو معروف في كتب النحو ، ثم يقول : « ولا يضر رافع كما لا يضر ناصب ، إنما يرفعه المتكلم وينصبه أتباعاً لكلام العرب » . فتراه في باب يعلق الألفاظ بعضها ببعض وفي باب آخر يفضل حديث التعلق ، ويحيل المسألة على السماع عن العرب . وأغلب الظن أن ابن مضاء حاول جاهداً أن يجد ما يمكن أن يعلق به ذلك الاسم المشتغل عنه ، فلما لم يجد شيئاً كان تفسيره هو أنه هكذا تكلمت العرب . وبعبارة أخرى : وجد ابن مضاء أن حديث التعلق سيوقعه فيما أوقع حديث العامل النحاة ، من القول بالتقدير أو بالحذف ، ذلك أنه لا بد أن يعلق الاسم المرفوع بما يقتضي الرفع ، وكذلك المنصوب ، ومن هنا كان فراره من موضوع التعلق . وكذلك فعل في مسألة فاء السببية وواو المعية . ولذلك يمكن القول بأن ابن مضاء لم يستبدل بموضوع العامل نظرية أخرى ، وإنما هو رجل يقول كلاماً في باب ، ويقول غيره في باب آخر ، ولا يجمع الكلامين نظام ولا منهج .

• • •

## دعوته إلى إلغاء الحذف والتقدير

هذا وقد تناول ابن مضاء في ثانيا حديثه عن العامل أموراً رآها من آثار القول بالعامل ، ويمكن إجمالها في :

(أ) تقدير العامل .

(ب) تقدير الضائر .

(أ) تقدير العامل

- ١ -

من أحسن ما يذكر لابن مضاء في كتابه هذا حصره أنواع المحذوفات في هذه الأقسام الثلاثة :

١ - محذوف لا يتم الكلام إلا به ، وقد حذف لعلم المخاطب به ، وقد مثل له بنحو قوله تعالى : ( وقيل للذين اتقوا : ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا : خيراً ) ، وبأمثلة التحذير نحو : ( ناقة الله وسقياها ) .

٢ - محذوف لا يحتاج الكلام إليه ، لأنه تام بدونه ، وإن ظهر كان عيباً . وقد مثل له بأمثلة الاشتغال نحو : ( أزيداً ضربته ) .

٣ - محذوف إذا ظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره ، ومثل له بعامل المنادى نحو : ( يا عبد الله ) ، وعامل المضارع المنصوب بعد نداء السببية أو واو المعية نحو : ما تأتينا فتحدثنا .

وقد اعترف ابن مضاء بالقسم الأول الذي يكون فيه المحذوف معلوماً

من السياق أو المقام ، وقال : إنه يوجد في كلام الله كثيراً ، وإن حذفه  
بحق الإنجاز والبلاغة ، فأما القسم الآخران فحمل على النحاة حين قالوا  
بالحذف فهما ، ورجع تقدير المحذوفات فهما إلى تحكم نظرية العامل ،  
تلك التي تقول : إن كل منصوب لابد له من ناصب ، وإن لم يكن  
هذا الناصب مذكوراً فلا بد من تقديره .

والحق أننا قد نشاركه مخالفته في هذين القسمين ، ونعتقد أنه من الممكن  
أن تستبدل بالأصول التي قامت عليها أمثال هذه التقديرات أصول أخرى  
كفيلة بأن تحتل بها بعض أبواب النحو المعروفة وتدمج في أبواب أخرى .  
وإنه إذا نظرنا إلى ما قالوه في باب الاشتغال من تقدير عامل محذوف لاشتغال  
الفعل المذكور ، وذلك نحو : زيدا ضربته ، فقد بنوه على أن الفعل  
قد استوفى معمولاته ، وقد يكون من أصلهم : إن أمثال هذا الفعل لا تتعدى  
إلى الاسم وضميره ، ومن هنا نشأ قولهم بالتقدير ! ولو أنهم نظروا إلى  
المسوخ ووصفوه كما هو لما كانت بنا حاجة إلى مثل هذا التقدير ،  
ولدخل هذا الباب في باب المفعول به ، فكنا نرى في هذا الباب الصور  
التالية :

١ - ضربت زيدا .

٢ - زيدا ضربت .

٣ - زيدا ضربته ، زيدا مررت به .

والصور الثلاثة تحكى هذه الأوضاع : تأخر المفعول ، تقدمه على الفعل  
من غير أن يعود عليه ضمير ، تقدمه مع عود الضمير ، والصور  
الأخيرة بثلاثها هي المذكورة في باب الاشتغال ، ليس هناك ما يمنع من  
إدخالها في باب المفعول به ، ونقول : إنه يجوز أن يتعدى الفعل إلى المفعول  
المقدم وإلى ضميره ، فينصب ذلك المقدم ، سواء أكان الفعل متعدياً  
نحو : زيدا ضربته ، أم لازماً نحو : أريداً مررت به ؟

على أن نحويّاً من نحاة الأندلس ، وهو أبو الحسين بن الطراوة



( ت ٥٢٨ هـ ) يبدو أنه قد سبق إلى إثارة هذه المحذوفات والاعتراض عليها ، وكان له توجيه آخر خالف به الأقدمين في إعراب أمثلة الاشتغال وغيرها من المفعولات المتقدمة والمناديات ، كان يقول : إن هذه الأسماء ونحوها منصوبة بالقصد إلى ذكرها خاصة ، من غير حاجة إلى الإخبار عنها أو تسليط عامل لفظي عليها ، فهو يرى أن الأسماء المنصوبة في :

١ - إياك نعبد ، وزيداً رأيت .

٢ - زيداً رأيت .

هذه الأسماء لم يقصد الإخبار عنها ، ولا إيقاع الفعل عليها ، وإنما المتكلمون قصدوا إلى ذكرها مقدمة للاهتمام بها أنفسها ، وإن مما قصد إلى ذكره خاصة نحو :

١ - سبحان الله .

٢ - ويل زيد وويله .

٣ - يا عبد الله .

وكان ابن الطراوة كان يفي النحاة إلى أنه ليس حتماً أن يكون الاسم مبنياً عليه فيكون مبتدأ ، أو واقعاً عليه فيكون مفعولاً ، بل من الأسماء ما يكون المتكلم معنياً بذكره خاصة ، فنصب بهذا الاعتناء أو القصد .

لعل ابن مضاء قد أفاد شيئاً من كلام هذا الأستاذ الأندلسي ، ولعلنا نعود فنسأله رأيه في القسم الأول من هذه المحذوفات ، وهو المحذوف الذي لا يتم الكلام إلا به ، والذي حذف لعل المخاطب به ، مثل : ( وقيل للذين اتقوا : ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا : خيراً ) ، ونحو : ( ناقة الله وسقياها ) فنقول له : لقد اعترفت بأن هنا محذوفاً لا يتم الكلام إلا به ، فما علاقة ذلك المحذوف بالمدكور ؟ أو ما علاقة ذلك المذكور بالمحذوف ؟ فإن قال : الاسم مفعول به لذلك المحذوف ، فقد عقد بينهما نفس العلاقة التي عقدها النحاة ، ولكنه يتخرج من ذكر العامل والمفعول ،



وهم لا يخرجون من التصريح بما قال أو بلفظ العمل ، لأن هذا في كلامهم لا يعدو أن يكون اصطلاحاً قصد به بيان الارتباط .

— ٢ —

كذلك دعا ابن مضاء إلى إسقاط عامل الجار والمجرور إذا كان كونا عاماً ، فالحاجة يقولون في نحو « زيد في الدار » : إن الخبر هو متعلق الجار والمجرور ، وأصلهم في هذا أن حروف الجر لا يبدلها من شيء تتعلق به ، ولا يصح تعلقها بالمذكور لأنها لا تربط بين اسمين ، وإنما تربط بين فعل واسم .

وقد رد ابن مضاء هذا التقدير قائلاً : « هذا كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة ، وتلك النسبة دلت عليها ( في ) ، ولا حاجة بنا إلى غير ذلك » . ولعل ابن مضاء يدخل هذا المحذوف في تقسيمه المتقدم تحت القسم الثاني ، الذي قال عنه : إنه محذوف لا يحتاج الكلام إليه لأنه تام بدونه .

والحق أني لا أجد مسوغاً لهذا التقدير إلا قول النحويين : إن حروف الجر تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء ، ولما كان الفعل معدوماً في أمثال هذه الجمل فقد قدروه كونا عاماً ! على أني وجدتهم لا ينسبون هذا التقدير إلى سيبويه ، بل وجدت سيبويه نفسه يعرب نحو : هو خلقك ، فيقول : إن الظرف منصوب بالابتداء لأنه غيره (١) . ولا يقدر كونا عاماً . ومن هنا ينبغي أن يسقط من أصول النحاة قولهم في حروف الجر : إنها تربط بين الفعل والاسم ، بل يقال : تربط هذه الحروف بين الأفعال والأسماء ، وبين الأسماء والأسماء نحو :

وذلك من ثبأ جاءني وخيرته عن بني الأسود

( ١ ) وهو ما ينسب إلى الكوفيين فانظر الكتاب ١ / ٢٠١ - ٢٠٢ . وانظر كذلك عن الزبيدي ٤٨٤ ، والمصنف ١ / ٩٨ .

ويكون الجار والمجرور هو الخبر ، ويقاس على الخبر الصلة والصفة  
والحال نحو : رأيت الذي في الدار ، ومررت برجل من قريش ، ورأيت  
الليل في السماء . يكون الجار والمجرور في هذه التراكيب على الترتيب  
هو الصلة والصفة والحال .

• • •



## (ب) تقدير الضمائر

أولاً : تقدير الضمائر في الصفات :

كذلك دعا ابن مضاء إلى إسقاط تقدير الضمائر في الأسماء والأفعال .  
والتحويرون قد أجمعوا عن بكرة أبيهم - بصريين وكوفيين - على أن  
الوصف المشتق من الفعل يتضمن ضميراً ، سواء أكان خبراً أم صفة  
أم حالاً . يقول الأنباري : « وأجمعوا على أنه [ أي الخبر ] إذا كان  
صفة أنه يتضمن الضمير ، نحو : زيد قائم ، وعمرو حسن ، وما أشبه  
ذلك (١) » . وقد اتبى هذا الإجماع على ما بين الوصف والفعل من  
المشابهة من حيث اللفظ والمادة ، كما في « ضارب » فإنه مشابه  
لـ « يضرب » في هيئته ومادته ، أو في المادة وحدها كما في « حسن »  
فإن فيه حروف « تحسن » دون هيئته ، ولما كان الفعل متحملاً للضمير  
فما أشبه وهو الوصف يكون مثله . وهذا ما صرح به السبيل في قوله :  
« فإن كان الخبر اسماً مفرداً مشتقاً من فعل ، كان فيه ضمير فاعل  
بذلك الفعل ، لا من حيث كان خبراً للمبتدأ ، ولكن من حيث كان فيه  
معنى الفعل ، والفعل لابد له من فاعل (٢) » . ويستدل على الإضمار  
بالتأكيد والإبدال ، ويظهر علامته في التثنية والجمع إذا كان فعلاً .

وعلى أن النحاة يعاملون هذا الوصف معاملة المفرد ، فهو - وإن  
تحمل الضمير كالفعل - لا يذكرون هذا الضمير في إعرابهم ، بل يقولون  
في نحو : زيد منطلق : إن « منطلق » خبر المبتدأ ، وينهون إلى أنه  
لا داعي في الإعراب إلى تقدير هذا الضمير . ولعل الذي دعاهم إلى تقدير

(١) الإنصاف ٤٦ ، والنظر الإنصاف أيضاً ٤٩ ، ٥٥ .

(٢) النتائج ١١٨ .

ضمير في هذه الصفات هو أنهم وجدوا بعض الأساليب لا يمكن تفسيرها إلا على أساس هذا التقدير نحو العطف في : « مررت برجل كاتب اليوم وأخوه » ، فعلى أى شيء يعطفون الاسم الواقع بعد الواو ؟ لم يجد النحاة بدءاً من تقدير ضمير في الوصف ، على نحو ما يفعلون لو حل الفعل محله فصيل : مررت برجل يكتب اليوم وأخوه . ومما دعاهم إلى ذلك التقدير أيضاً ما ورد من أساليبهم في التوكيد نحو : مررت بقوم عرب أجمعون ، فلا يمكن الرفع إلا على تصور أن الوصف وهو « عرب » قد استتر فيه ضمير مرفوع هو المؤكد .

لم يأخذ ابن مضاء بمقالة النحويين في تقدير الضمائر في الأوصاف ، بل قال : إن الوصف نحو « ضارب » موضوع لمعنيين : « ليدل على الضرب » ، وعلى فاعل الضرب غير مصرح به ، فإذا قلنا : زيد ضارب عمراً ، فضارب يدل على الفاعل غير مصرح باسمه ، وزيد يدل على اسمه ، فيأيت شعري ما الداعي إلى تقدير زائد لو ظهر لكان فضلاً ١٠٤ .

فأما مسألة العطف والتوكيد فيرى ابن مضاء أنه قد يسلم للنحاة بالتقدير فيها لأن الأسلوب لا يتقوم إلا بهذا الضمير ، فأما أن هذا التقدير في العطف وغيره ، والتوكيد وغيره ، وأن يقاس غير العطف والتوكيد عليهما ، فلا منفعة في ذلك ، لأن لفظ الوصف دال على ما يريدون تقديره .

والحق أن الخلاف بين النحاة وبين ابن مضاء في هذه المسألة - مسألة تقدير الضمير في الوصف - يكاد يكون لفظياً ، فقد أسلفنا من قبل أنهم لا يقدرون هذا الضمير إلا حيث يستدعي تحليل التركيب إثباته ، كما في مسألة العطف والتوكيد ، فأما ما عداهما فالوصف فيه كلمة مفردة دالة على ذات موصوفة بصفة ، ولا يقدرون فيها ضميراً لأن التركيب تام بدونها ، وتحليله لا يخرج إليه . لسكتنا تأخذ عليهم قياس الوصف على الفعل ، وأنه لما أشبه الوصف الفعل تحمل الضمير مثله ، فهل حقيقة أن



ذلك الفعل متحمل للضمير ٢ ذلك ما عرض له ابن مضاء عقب حديثه  
عن الصفات .

• • •

### ثانياً : تقدير الضمائر في الأفعال :

وضع النحاة أصلاً هو أن : الفاعل لا يتقدم على فعله ، فإذا تقدم نحو :  
زيد قام ، فلا يعربون المتقدم فاعلاً ، بل يعدونه مبتدأ ، ويقدرُونَ في  
الفعل ضميراً مستتراً يكون هو الفاعل ، وتكون الجملة من الفعل والفاعل  
المستر خبر ذلك المبتدأ .

وتقدير النحاة للفاعل المستتر يدل على أن الفعل عندهم لا يدل بلفظه  
على الفاعل ، إذاً لو كان كذلك لما أضمرُوا فيه فاعلاً ، بل يروونه يدل  
بلفظه على شيئين : الحدث والزمان ، وإنما دلالة على الفاعل عندهم الزمانية ،  
فكل فعل يستلزم فاعلاً ، كما أن كل فعل متعدي يستلزم مفعولاً .

وقد ناقش ابن مضاء دلالة الفعل ، وانتهى إلى أن الفعل يدل بلفظه على  
فاعل مبهم ، مثله في ذلك مثل الصفات ، قال : « الأظهر أن دلالة الفعل  
على الفاعل لفظية ، ألا ترى أنك تعرف من « الياء » التي في « يعلم » أن  
الفاعل غائب مذكر ، ومن « الألف » في « أعلم » أنه متكلم ، ومن  
« النون » في « نعلم » أنه متكلمون ، ومن « التاء » في « تعلم » أنه مخاطب أو  
غائبة ، ووقع الاشتراك هنا كما وقع في « يعلم » وما أشبهه بين الحال  
والمستقبل ، وتعرف من لفظ « علم » أن الفاعل غائب مذكر ، وعلى هذا  
فلا ضمير ، لأن الفعل يدل عليه بلفظه كما يدل على الزمان ، فلا حاجة  
بنا إلى إضماره .

فالفعل عنده يدل على ثلاثة أشياء دلالة لفظية : الحدث - الزمان - الفاعل ،  
ومن هنا دعا إلى إبطال التقدير .

على أن ابن مضاء لم يكن حاسماً في رأيه هذا ، فقد قال في ختام هذا الفصل : « والذي يجب أن يعتقد في مثل ( زيد قام ) أنه يجوز أنه يريد المتكلم إعادة الفاعل ، ويجوز أن يكنى بما تقدم » . فراه تردد في قوله ، على أنه إذا كان مثل هذا التركيب في كلام الله تعالى فإنه يدعو إلى عدم الخوض فيه إثباتاً ولا نفيّاً ، لأنه لا يوجد على المقدر دليل قطعي ، ويريد بعدم الدليل على المقدر أنه لم يسمع ذلك الضمير الذي يدعى النحاة تفديده ، وأنه لم يتكلم العرب به .

والذي يبدو من كلام ابن مضاء ، أنه يعرب الاسم المتقدم في نحو : زيد قام ، فاعلاً ، و « قام » فعلاً ، بدليل أنه لم يرتض الأصل الذي وضعه النحاة ، وهو أن الفاعل لا يتقدم على فعله . ومن هنا لا تراه يفرق بين هذين التركيبين : زيد قام ، قام زيد . فسواء قدمت الاسم أو أخرته فهو الفاعل .

والحق أن مثل هذا الفهم جدير بالاهتمام ، ويفضون القول به إلى أن نعد ما يسميه النحاة ضمائر بارزة علامات دالة على التكلم أو الخطاب أو الغيبة ، ولا يستطيع متأمل إلا أن يحكم بأن صيغة الفعل دالة على الفاعل . وهذا ما عبر به أحد النحاة في قوله : « الفعل يدل على فاعل مطلق » . ولا يدل على تثنيته ولا على جمعه ؛ لأن التثنية والجمع معنى يطرأ على الأفراد (١) . ويمكن القول كذلك بأن ما يدل على التكلم والخطاب علامة كذلك . وإنه إذا نظرنا إلى هذه التركيب :

محمد قام - يقوم

سعاد قامت - تقوم

المحمدان قاما - يقومان

المحمدان قامتا - تقومان

المجندون قاموا - يقومون

الهندات قمن - يقمن

• • •

أنا قمت - أقوم

نحن قمنا - نقوم

أنت قمت - تقوم - قم

أنت قمت - تقومين - قومي

أنها قمت - تقومان - قوميا

أنهم قتم - يقومون - قوموا

أنهن قمن - يقمن - قمن

• • •

هو قام - يقوم - ليضم

هي قامت - تقوم - لتضم

هما قاما - يقومان - ليقوما

هما قامتتا - تقومان - لتقوميا

هم قاموا - يقومون - ليقوموا

هن قمن - يقمن - ليقمن

• • •

إذا نظرنا إلى هذه التراكيب ، وطبقنا المنهج المتقدم ، فإنه يمكننا أن نعرب الأسماء المتقدمة سواء أكانت ظاهرة أم ضمنية ، نعرب كلا منها فاعلا ، ونسبى هذه اللواحق وهي تاء التانيث وألف التثنية وواو الجماعة ونون النسوة ، علامات . وكذلك نسبى تاء المتكلم والمخاطب وما يتفرع

منهما علامات ، وليست فاعلين ، ولا يمكن أن يعترض بنحو : قلت ،  
عند عدم ذكر ضمير متقدم ، فيمكن الإجابة بأن حالة التكلم أو الخطاب  
أغنت عن التصريح بضمير المتكلم ، بأن يقال : أنا قلت ، أنت قلت ،  
أنت قلت . وهذه التاء المذكورة مع العلامة الصوتية من الضمة والفتحة  
والكسرة علامة المتكلم أو المخاطب أو المخاطبة .

على أن هذه النظرة إلى ضمائر الرفع المتصلة لن تلغى التفرقة التي  
لاحظها البلاغيون ، فلن تصطدم بما يقولونه من الفرق بين دلالة نحو :  
محمد يقوم ، وبين : يقوم محمد . فإذا كان ابن مضاء يعرب الاسم فاعلاً  
تقدم أو تأخر ، فإنه ليس هناك ما يمنع من أن تعد الجملة الأولى اسمية ،  
والثانية فعلية ، لتصدر الأولى بالاسم والثانية بالفعل .

وإذا كانت هذه المقالة لا تصطدم بالبلاغيين ، فإن لها في النحو شأنًا  
آخر ، فإن أبواب النحو لا تخلو من الحديث عن العلامات على أساس  
أنها فاعلين أو أسماء ، وسوف يؤدي إلغاء هذه الفاعلية إلى تغيير كثير  
من عبارات النحاة أو حذف بعضها ، فإذا قال ابن هشام مثلاً في باب  
الفاعل ، وهو يذكر الحكم الثالث من أحكامه ، « أنه لا بد منه ، فإن  
ظهر في اللفظ نحو : قام زيد والزيدان قاما ، فذاك » ، وإلا فهو ضمير  
مستتر راجع إما إلى مذكور نحو : زيد قام . . . ، فإنه سوف يتغير  
تعبيرنا عن هذا الحكم ، وسوف ندخل نحو : زيد قام ، في جملة الأمثلة  
التي تقدمته ، فالتقدم وهو « زيد » فاعل .

والنحاة يفرقون بين : الزيدان قاما ، وقاما الزيدان ، ويقولون :  
إن الألف في الجملة الأولى ضمير فاعل ، وفي الثانية علامة تنفية . وهي  
في المنهج المقترح علامة تنفية ، والفاعل هو الاسم الظاهر .

وفي باب الفاعل أيضاً يقولون عن حكم إلحاق تاء التأنيث بالفعل :  
إنها تجب إذا كان الفاعل متصلاً بنحو : هند قامت . سوف يتغير هذا  
الحكم إلى القول بأنها تجب إذا تقدم الفاعل المؤنث على فعله .

وهكذا في أبواب التوكيد والبدل والمعلف وغيرهما ، سوف يؤدي  
تطبيق هذا المنهج إلى تغييرات في عبارات النخاعة ، وتعديل  
لأحكامهم .

• • •

كان ما تقدم عرضاً لوجهة نظر ابن مضاه في قضية العامل ، وموقفه  
من الخلف أو التقليد الذي رآه نتيجة من نتائج القول بهذه القضية .





## ٢ - إلغاء العلل الثواني والثالث

كذلك ناقش ابن مضاء موضوع العلة في النحو ، محدداً لأنواعها ،  
مبيناً ما يمكن أن يقبل منها وما يرفض . وقد كان في حملته على علل  
النحو مسبوقة ، فقد اكتمل النحو واتضح معالجه كان من المأخذ التي  
أخذت عليه ذلك التعليل الذي سرى في كيانه ، وأخذ حظاً كبيراً من  
القداسة حتى كاد يدعى قسماً للنحو . وقد تعرض الخليل بن أحمد - وكان  
قد فتح باب التعليل على مصراعيه - لشيء من النقد من تلاميذه (١) ،  
وكان لقوله : « فإن سنح لغيري علة لما علته من النحو هي ألبق  
مما ذكرته بالمعلول ، فليأت بها (٢) » ، ثم كان لقول سيويه : « وليس  
شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً » ، كان لمقالة هذين  
الإمامين أثره البالغ في إقدام النحاة على التعليل والتوجيه .

ويمكن حصر الأسباب التي وجهت النحاة إلى التعليل في أمور

ثلاثة :

١ - أن النحو ولد بالبصرة التي عرفت قبل غيرها فلسفة اليونان وحكمة  
الهنود وذاعت فيها المذاهب الكلامية ، ومن غير شك كان النحاة أو  
أكثرهم على علم بهذه المعارف فتأثروا بها ، وأخذوا يبحثون عن  
الحكمة في النصوص العربية ، وسر ورود التراكيب والمفردات وأصواتها  
على ما وردت عليه .

٢ - أما السبب الثاني فيرجع إلى طبيعة اللغة ، فلم تصل هذه اللغة إلى  
أبدي اللغويين إلا بعد أن خطت مراحل بعيدة في طريق التقدم والرفق ،

(١) انظر الإيضاح للزجاجي ٩٥ - ٩٦ .

(٢) المرجع السابق ٩٦ .

وبعد أن عبرت عن العقل الإنساني فترة طويلة من الزمن ، وقد عبر عن هذا التقدم والرقى الخليل بن أحمد عندما شبه اللغة بدار محكمة البناء ، عجيبة النظم والأقسام . ومن ثم فهو يبحث عن أسرار هذه اللغة كما يبحث عن الحكمة في رسم هذه الدار ونظمها . فعدم وقوف رجال اللغة على تاريخها والأطوار التي مرت بها ، وذهاب ورائها هو الذي نحاهم إلى هذا الفكر النظري لعلهم يلتصقون أسرارها ، ويقفون على شيء من تاريخها . ولم يكن هذا مقصوداً على اللغويين العرب ، بل سيقمهم إلى مثل هذا فلاسفة اليونان عندما قالوا بالعلاقة بين اللفظ والمعنى .

٣ - هذا وما زاد من اعتزاز روادنا بلغتهم أنها لغة كتابهم الكريم ، وحسبك به من نظم . ومن ثم رأيناهم وقد أداموا العكوف عليها ، وأكثروا الإصغاء لها باحثين ومتقنين عن أسرارها ، فالتسوا لكل ظاهرة من ظواهر اللغة - وهي كثيرة - سبباً ووجهاً . وهكذا اقترن تقديسهم للغة بشيوع الفلاسفة والجدل . لتكون العلة .

ولا يستطيع منصف أن يخطئ هؤلاء اللغويين حقهم ، فقد بذلوا - كما قدمنا - خالص الجهد في تسجيل اللغة والتعرف على ظواهرها ، وكان لهم من النظريات ما تفخر به ثقافتنا . لكن الذي أخذ عليهم ما كانوا يعتقدونه - أو يعتقدونه عامتهم - من أن كل ظاهرة يمكن أن نعلل ، وأن العرب كانوا يقيسون في كلامهم ، أو يشبهون بعض الكلم ببعض وكان النطق الإنساني وثيق الصلة بالنطق العقلي .

### قيمة العلة :

سبق أن ذكرنا قول الخليل : « فإن سنج لغوي علة لما علقه من النحو » هو أليق مما ذكرته بالمعلول . فليات بها ، وأن كلماته هذه كانت سبباً في إقبال علماء اللغة على التعليل . وكلمات الخليل هذه تعبر عن أن ما قاله وما ذكره من علل لا يعدو أن يكون وجهة نظر ، وإذا كانت العلة بهذه المثابة فليس لها من العلم نصيب كبير ، ذلك أن

التفكير العلمي تفكير موضوعي لا ذاتي ، ثم هو تفكير جماعي لا فردي .  
معنى أن الجماعة تتلقاه بالقبول ولا يكون لها عليه اعتراض .

على أن حديث العلماء عن العلة لم يخل تماماً من هذه الموضوعية  
ولا هذه الجماعية ، فبعض علل النحاة له هذه السمة . ويمكن أن يتلقاه  
الناس بالقبول . وقد عقد ابن جني أبواباً في كتابه الخصائص نبه فيها على أن  
علل النحاة ليست كلها متباعدة ، وكأنه بهذا يرد على النقاد في عصره .  
بل قال : إنها أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل الفقهاء : « وذلك  
أنهم يحيلون على الحس ، ويحتجون بثقل الحال أو خفتها على النفس » (١) .  
وقال أيضاً : « ثم اعلم أن علل النحاة على ضربين :

أحدهما : ما لا بد منه ، فهو لاحق بعلل المتكلمين ، وهو قلب  
الألف واواً . لانضمام ما قبلها ، وباء لانكسار ما قبلها ، نحو : ضروب  
وقراطيس . ومن ذلك امتناع الابتداء بالساكن (٢) .

وأما الضرب الثاني فهو دون ذلك ، وهو الذي يمكن نقضه ، نحو  
قلب الواو ياء في نحو : ميزان ، والياء واواً في نحو : موسر ، وعلل  
نصب المفعول ورفع الفاعل . فعلل هذه ليست موجبة ولا ملزمة ،  
ولست بمثابة علة قلب الألف واواً أو ياء .

وقد رأيت ابن جني لما مثل للعلل الموجبة مثل لها بنماذج صوتية .  
وأحاطت فيها على الحس . وفي النحو علل يمكن أن تلحق بالعلل الموجبة  
ولا يمكن نقضها . وهي العلل التي تنبئ على وظيفة الكلمة ، ودلالة  
الكلمة هي التي تحدد وظيفتها . ومن هذا ما عللوا به عدم تعريف الفعل  
من أنه وضع ليبدل على معنى في الاسم ، هذا المعنى هو أنه محبر عنه .  
لأن التعريف إنما يتعلق بالشئ عينه لا بلفظ يبدل على معنى في غيره .

(١) الخصائص ١/ ٤٨ .

(٢) الخصائص ١/ ١١٥ .

ومن ذلك أيضاً ما عللوا به امتناع الضمائر والمبهضات وما عرف بأل من التنوين ، فقد قالوا : إن التنوين إنما يدل على أن الكلمة غير مضافة ، وهذه الكلمات لا يتصور فيها الإضافة لأنها معرفة بذواتها . وغير ذلك كثير تجده في موضوعات النحو .

وقد نقل ابن جني عن أبي بكر بن السراج حديثه عن علة العلة ، ومثل لذلك برفع الفاعل ، قال : فإذا سئلنا عن علة رفعه قلنا : ارتفع بفعله . فإذا قيل : ولم صار الفاعل مرفوعاً ؟ فهذا سؤال عن علة العلة (١) . وقد عقب ابن جني على كلام أبي بكر بأن ما سماه علة العلة هو في الحقيقة شرح وتفسير وتنصيص للعلة ، وأن ما عناه بعلة العلة كان من الممكن أن يدرج في العلة الأولى ، فيقال في جواب من سأل عن رفع الفاعل : إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه ، فكان مغنياً عن قوله : إنما ارتفع بفعله .

ويقول ابن جني : « نعم ولو شاء لمساطله فقال له : ولم صار المسند إليه الفعل مرفوعاً ؟ فكان جوابه أن يقول : إن صاحب الحديث أقوى الأسماء ، والضممة أقوى الحركات ، فجعل الأقوى للأقوى . وكان يجب على ما رتبه أبو بكر أن تكون هنا علة ، وعلة العلة ، وعلة علة العلة (١) .

وختم ابن جني حديثه بقوله : « ومن بعد ، فالعلة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة ، ألا ترى أن السواد الذي هو علة لتسويد ما يحله . إنما صار كذلك لنفسه ، لا لأن جاعلاً جعله على هذه القضية (٢) .

قرأ ابن مضاء هذا ، وسمى علة العلة : العلة الثانية ، وعلة علة العلة :

---

(١) الخصائص ١/١٧٢ .

(٢) الخصائص ١/١٧٤ .



العلة الثالثة ، وجمع فقال : العلل الثواني والثالث ، وقال : « وما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثالث » . ومثل بمثال أبي بكر وابن جني في علة رفع الفاعل ، قال : « وذلك مثل سؤال السائل عن ( زيد ) من قولنا ( قام زيد ) لم رفع ؟ فيقال : لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع . فيقول : ولم رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال : كذا نطق العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر » . ثم قال : إن العلة الأولى كافية لأنها تحصل لنا بها المعرفة بكلام العرب . على أنه يستدرك ويبين أنه ليست كل العلل الثواني مرفوعة ، بل منها المقطوع به ، مثل ما ذكرناه في علة تحريك أحد الساكنين إذا التقيا ، فإذا سألتك : لم حرك ؟ فالجواب : لأنه لقي ساكناً آخر ، وكل ساكنين التقيا فإن أحدهما يحرك . وإذا سألوا ثانياً ولم لم يتركسا ساكنين ؟ فالجواب : لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن للناطق . قال ابن مضاء : « فهذه قاطعة وهي ثانية » . يريد أنها علة ثانية قاطعة . ووضح أن هذه العلة الثانية هي في الحقيقة — كما قال ابن جني — تنميم وتكملة للعلة الأولى ، وليست علة مستقلة ، إذ كان يمكن الإجابة من أول الأمر فيقال في جواب السؤال الأول : لأنه لقي ساكناً آخر ولا يمكن النطق بالساكنين .

وقد ذكر ابن مضاء نوعاً آخر من العلة دون هذا النوع المقطوع به ، وهو الذي جعله ابن جني ضرباً آخر ، وقال إنه من الممكن نقضه ، مثل علة قلب الواو ياء في ميزان وميعاد ، فقال : إنها علة واضحة ، ولكن من الممكن الاستغناء عنها .

وزاد على ما ذكره ابن جني نوعاً ثالثاً ، وقد عده مقطوعاً بفساده ، مثل تعليلهم لإعراب المضارع ، فدعا إلى إلغائه ، كما دعا إلى الاستغناء عن النوع الثاني .

والحق أن في النحو من أمثال هذين النوعين ، الثاني والثالث ، كثيراً ينبغي أن يتجرد منه ، حتى تخف مؤنته ويسهل أخذه . فأما العلة الأولى فهي التي يهتم بها العلم لأنها في الحقيقة قانون الظاهرة ، أو كما قال

ابن مضاء : هـ تعرفها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المتروك منه  
 بنظر هـ . أما ما وراءها فيخرج عن نطاق العلم ، لأنه كما سبق أن  
 قلنا ليس تفكيراً موضوعياً بل هو تفكير ذاتي ، وإذا كان بهذه المثابة  
 فليس له من واقع اللغة نصيب ، لأن صاحبه مستغرق في تفكير عقلي  
 مجرد ، وكلما أغرق فيه كان بعيداً عن ميدانه . إن العلة الأولى كانت  
 مقبولة لأنها تصور الظاهرة التي تعرض لها وتصفها وصفاً مجرداً ، وقد  
 قلنا تفسير النحاة لكسر أول الساكنين في : اخرج الساعة ، بالمشحاة  
 النطق بها ساكنين ، لأنه تفكير موضوعي ، ورفضنا عليهم فيما  
 لا يصرف ، وفي إعراب ما أعرب وبناء ما بنى ، لأنها لا تسند  
 إلا إلى مقدمات مصنوعة ولا تمت إلى المادة المدروسة بصلة قريبة  
 أو بعيدة .

إن علينا أن يكون توجيهنا للظاهرة هو تصويرها كما وردت وأن ننفض  
 أيدينا عما وراء ذلك من البحث عن الأسباب ، فهذه لا تنتهي ولا يتقدم  
 بها العلم شيئاً ، بل يقولون : إن محاولة الكشف عن هذه الأسباب  
 ليست إلا امتداداً للتفكير الساذج البدائي (١) .

## ٣ - إلقاء التمارين

وكان آخر ما دعا ابن مضاء إلى إسقاطه من النحو هو هذه التمارين التي يفترضها النحاة للتدريب على إحكام الإعرال والإدغام ، قال :  
« ولما ينبغي أن يسقط من النحو : ابن من كذا على مثال كذا ، كقولهم :  
ابن من البيع على مثال فعل ، فيقول قائل : بوع » .

وفي النحو عقد النحاة باباً للتدريب في المسائل النحوية ، هو « باب الإخبار بالذى وفروعه » ، وبالألف واللام « ، ويسميه بعضهم باب السبك » يقول ابن هشام : « وهو باب وضعه النحويون للتدريب في الأحكام النحوية » كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في القواعد التصريفية (١) .

وقد سبق ابن مضاء أيضاً بهذا ، فقد ذكر عبد القاهر (ت ٥٧١ هـ) في صدر كتابه « دلائل الإعجاز » ما أنكره معاصروه في النحو ، وحكى أقوالهم بقوله : « فإن بدأوا فذكروا مسائل التصريف التي يصنعها النحاة لرياضة ولغرض من تمكن التاليف في النفوس ، كقولهم : كيف قبي من كذا وكذا ؟ » . وقد أحاجهم على هذا فقال : « أما هذا الجنس فلما تعيكم إن لم تنظروا فيه ولم يحنوا به » . وليس بهما أمره ، فقولوا فيه ما شئتم ، وضعوه حيث أردتم (٢) .

وهذه المسائل المفترضة قديمة قدم النحو ، وقد عقد سيويه في أواخر كتابه أبواباً بين فيها كيفية بناء المعتل على مثال الصحيح والمضعف (٣) . وكان يسأل شيخه عنه (٤) . وقال : إن النحاة يسمونها

(١) أرواح المالك ٢٣٨/٤ .

(٢) الدلائل ٢١-٢٢ .

(٣) الكتاب ٢/٣٩٢-٣٩٧ و ٤٠٢ .

(٤) الكتاب ٢/٣٧٩ .

مسائل التصريف (١) . وجاء ابن جني فعقد فصلاً في الغرض من هذه المسائل ، فقال : « وذلك عندنا على ضربين :

أحدهما : الإدخال لما تبينه في كلام العرب والإلحاق له به .

والآخر : التماسك الرياضية به والتدريب بالصنعة فيه .

الأول : نحو قولك في مثل جمع غفر من ضرب : ضرب ، ومثل خبر ج : ضرب ، ومثل صفرد (٢) : ضرب .

والثاني : وهو نحو قولك في مثل فسيعلول من شويت : شوى ، وفي فشيعلول منه : شوى .

يقول ابن جني في الضرب الثاني : « فهذا ونحوه إنما الغرض فيه التأنس به وإعمال الفكرة فيه ، لاقتناء النفس القوة على ما يرد مما فيه نحو مما فيه » (٣) .

وإنما كان الضرب الأول ملحقاً بكلام العرب ، لأنه قد ورد نظيره عنهم ، نحو : رماد رمدد ، ودخل دخل ، وقردة دة (٤) . فأما أوزان الضرب الثاني فإنها وردت في الصحيح فقط ، ولم يرد من المعتل نظيره ، ولا يأخذ المعتل حكم الصحيح ، فبقيت هذه الأمثلة للتدريب فقط . ولم يسمح النحاة بأن ترد في كلامنا لأنها لم ترد في كلام العرب .

وكان ابن جني بقوله هذا متابعاً لشيخه الفارسي الذي قال : « لو شاء شاعر أو ساجع أو متع ، أن يبنى بإلحاق اللام اسماً وفعلًا وصفة ، لجاز له ، ولكان ذلك من كلام العرب ، وذلك نحو قولك : خرج أكرم

(١) الكتاب ٢/٢١٥ .

(٢) خرج : من طور الماء . وصفرد : طائر يقال له : أبو المنيح .

(٣) الخصال ٢/٤٨٧ - ٤٨٨ .

(٤) رماد رمدد : كثير . ودخل الرجل : نبت . والفردد : ما ارتفع من الأرض .

من دخل ، وضرب زيد عمراً ، ومررت برجل ضرب وكرم ،  
 ونحو ذلك . فقال له ابن جني : « أفترجل اللغة ارتجالاً ؟ » قال : ليس  
 بارتجال ، لكنه مقيس على كلامهم ، فهو إذاً من كلامهم (١) .  
 وكان الفارسي أيضاً بمقالته هذه إنما يبنى على الأصل الذي وضعه  
 أبو عثمان المازني : « ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب » (٢) .

ذلك رأى تفرد به الفارسي ، وتابعه عليه ابن جني ، فأما جمهور  
 النحاة فيمنعون أن نلحق الصحيح بالصحيح أيضاً ، وبعدهم أمثلة  
 ما ورد من الإلحاق عن العرب من الأمور السماعية التي تحفظ ولا يقيس  
 عليها ، فإذا كانوا قد قالوا : رَمَيْتُ ، فليس لنا أن نقول : ضرب ،  
 وما ورد عنهم يستعمل كما استعملوه ، وليس لنا أن نقيس عليه (٣) .  
 ويبدو أن ابن فارس في قوله : « وليس لنا اليوم أن نخترع » ، ولا أن نقول  
 غير ما قالوه ، ولا أن نقيس قياساً لم يقبوه ، لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان  
 حقائقها . ونكتة الباب أن اللغة لا تؤخذ قياساً نقيسه الآن نحن (٤) ، إنما  
 كان ينكر أمثال ما أجازته الفارسي ، لكن النحاة لم يختلفوا في جواز  
 الإلحاق للتدريب والتمرين ، ولتمكين المقاييس كما قال عبد القاهر .

والسؤال الآن : هل من حق اللغوي أن يبتكر مثل هذه هذه الصيغ ؟  
 وهل من الواجبات التي تناط به أن يعين الدارسين بوضع نماذج  
 تساعد على إحكام صنعهم ؟ إن موقف الباحث من اللغة لا يعدو استقراء  
 المادة اللغوية وتقديم قاعدة لها ، فأما ابتكار الصيغ فلا يجوز إلا في  
 أضيق نطاق . على أن ذلك شأن أصبحت تضطلع به الآن الجامعات اللغوية ،  
 والذي تستجيب به لظروف الحضارة والتقدم العلمي ، هذه الجامعات هي  
 التي من حقها الآن أن تضع الكلمات الجديدة ، وأن تصبها في قوالب

(١) الخصائص ١/ ٣٥٨ - ٣٥٩ .

(٢) الخصائص ١/ ٣٥٧ .

(٣) النظر المطع ٢/ ٢١٧ .

(٤) الصانع ٦٧ .



عربية . فلما هذه التمارين فلا تدعو إليها ضرورة ، وإنما هي أثر من  
آثار الاتجاه التعليمي في الدراسة النحوية . وينبغي أن نفرق بين عمل  
الباحث وعمل المعلم . على أن هذه التمارين قد فتحت باباً شغل النحاة في  
القرون الماضية هو باب الألفاظ والأحاجي ، وقد ألفوا فيه ونظموا ،  
وشغلوا به وشغلوا الناس . وقامت بينهم بسببها الخلافات ، وليس من  
وراء ذلك فائدة ولا نفع . ولكنه شيء أقرب إلى أن يكون لعباً باللغة ،  
وكان النحاة يعتقدوا أنهم قد أدوا دورهم . وأنه ليس بعد ما وصلوا  
إليه زيادة لمزيد .

• • •

# تَقْوِيم عام للكتاب

١ - دعا ابن مضاء إلى إسقاط أمور ثلاثة هي :

( أ ) نظرية العامل .

( ب ) العلل الثواني والثالث .

( ج ) تمارين التصريف .

٢ - لم يبلغنا من دعا إلى إسقاط العامل قبله ، على حين كان مبرراً في الأمرين الثاني والثالث .

٣ - المعروف أن نظرية العامل قصد بها أساساً بيان العلاقات بين أجزاء التركيب . وقد طبقها النحاة على مختلف التركيب ، ووصفوا لها أصولها التي قد يقع الخلاف حول بعضها . وابن مضاء بدعوته إلى إسقاط العامل لم يقدم بدعلاً له . بل رأته في باب يستبدل به ، أعلنت : « علفت » . وفي باب آخر يحيل الأمر على السماح عن العرب . وقد وعدنا أن يقدم تطبيقه الخالي من نظرية العامل في كتاب جديد يحيط بأبواب النحو جميعها . وإذا كان كتابه الموعود صورة لما قدمه في الأبواب التي تناولها ، فهو كتاب خال من المذبح .

٤ - لم يكن ابن مضاء حاسماً في كثير من آرائه . والدليل على ذلك موقفه من تقدير الضمائر في الأفعال .

٥ - لم يلتزم ابن مضاء الأمانة في عرض التصوحيص وفقدها . فقد رأته يقيم خلافاً غير قائم بين ابن جني وسيبويه في مسألة العامل ، ولعلنا قد تنبأت من تصحيحها التي سقناها كاملة أن أبا الفتح لا يعدو أن يكون شارحاً للإمام أبي بشر . وأن سيبويه والمتقدمين كانوا يعلمون جيداً ما يقولون .

خارجين عما أظن أقدمهم .

٦ - كان علي ابن مضاء أن يذكر المتقدمين الذي آثاروا ما آثاره مثل  
ابن حزم وعبد القاهر وابن سنان الحفاجي ، وكانت كتب هؤلاء معروفة  
في الأندلس على عهده .

٧ - لا نجد تفسيراً مقنعاً لإقبال المعاصرين لنا على كتاب ابن مضاء  
إلا أنه صدر كتابه بعبارة : « قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من  
النحو ما يستغنى النحوي عنه ، وأنه على ما أجمعوا على الخطأ فيه » .  
وكان أمر النحو يشغل العلماء والمثقفين ورجال التربية في هذه الفترة ،  
ومن هنا أقبلوا عليه بدرسونه ، ولعلهم قد وجدوا فيه ما وجدنا ،  
وأدركوا أن ابن مضاء قد آثار الظلماء فيهم دون أن يرويههم ! لكننا ينبغي  
أن لا نغفل ما تضمنه من الآراء الصائبة ، وأنه أسهم إلى حد كبير في إراء  
الدراسات اللغوية في عصرنا .

# مراجع الدراسة

- ١ - إشارة التعيين إلى تراجم النحاة والفقهاء ، لأبي الحواسن عبد الباقي ابن علي اليمني .  
مصورة بدار الكتب ١١٩٥٩ ح .
- ٢ - الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ، ت محمد محي الدين عبد الحميد .  
ط السعادة .
- ٣ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام . ت محمد محي الدين عبد الحميد - ط .  
السعادة - الطبعة الخامسة .
- ٤ - الإنصاف الزجاجة ، ت مازن المبارك ، ط المدني .
- ٥ - بقية الوعاة لديوطي ، ت محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط عيسى الحلبي .
- ٦ - التزيين عند المنطق ، والمداخل إليه لابن حزم ، ت إحسان عباس ، ط . بيروت .
- ٧ - الخصائص لابن جني ، ت محمد علي النجار ، ط دار الكتب المصرية .
- ٨ - دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ، ط المذار .
- ٩ - التذوق المذهب في معرفة أعيان المذهب لابن فرحون ، ط شعرون .
- ١٠ - سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي ، ت عبد المودال الصعدي ، ط . صبيح .
- ١١ - النواحي لابن فارس ، ت مصطفى الشرميني ، ط . بيروت .
- ١٢ - الكتاب السبويه ، ط الأميرية .
- ١٣ - اللغة بين المعيارية والوصفية الدكتور تمام حسان . مطبعة الرسالة .
- ١٤ - المعجب في تلخيص أخبار المغرب لعبد الواحد المراكشي ، ت محمد سعيد الطرياف .
- ١٥ - ملحق القريب لابن هشام ، ت سعيد الألفاني وآخرين ، ط بيروت .
- ١٦ - المنطق الحديث لمحمود لاسم .
- ١٧ - المنطق الوهمي لزي نجيب محمود - الطبعة الرابعة .
- ١٨ - نتائج الفكر في النحو للسهل ، ت د . محمد إبراهيم البنا ط دار الفروق .
- ١٩ - المنطق للبروني . ط السعادة .





## مخطوطة المكتبة الخليلية بالقدس

١- التعرف بها

٢- منهج التحقيق



## مخطوطة المكتبة الخليلية بالقدس

### التعريف بها :

حصلت على مصورة لها من معهد المخطوطات في جامعة الدول العربية ، وقد ذكر المعهد في تعريفه بها أن هذه المصورة عن مخطوطة المكتبة الخليلية بالقدس ، وأن تاريخ نسخها هو القرن السابع في حياة المؤلف ، وأن بها آثار أروحية تلفت بها بعض العبارات .

### عطاها وعدد أوراقها :

كثبت هذه المخطوطة بخط نسخي جميل ، وتتكون من خمس وثلاثين ورقة ، تشتمل كل ورقة منها على ثلاثين سطراً في صفحاتها .

### بدايتها ونهايتها :

ليس لهذه المصورة غلاف ولا عنوان ، وتبتدئ بعد البسطة بهذا التقديم : « قال الشيخ الفقيه ، القاضي الأعدل ، العالم الناصر ، المحقق الأحقل ، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن ، ابن مضاء المخلصي - أدام الله بركته ، ونور بنور الإيمان خلده ، وفتح أجله ، ونفعه بالعلم الذي حملة - » ، وختمها : « كمل ، والحمد لله حق حمده ، والصلاة على محمد نبيه وعبدته ، وسلم تسليماً » .

### نسخها :

يبدو أن مخطوطة الخليلية بالقدس هي أصل مخطوطة التيمورية . رقم ٣٧٥ ، والتي اعتمد عليها في النشرة الأولى ، يدل لذلك قول ناسخ التيمورية في ختامها : « تم بقلم الفقير الضعيف محمد أمين ، ابن الشيخ عمر ، ابن الشيخ محمد الدنف الأنصاري ، خادم الحرف الشريف ، والمسجد الأقصى المنيف ، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين : أمين . وذلك

في سبع عشر [ كذا ] من شهر ربيع الأول سنة ألف وثلاثمائة وثمانية عشر  
[ كذا ] هجرية .

فناسخ التيمورية من القدس ، ثم المخطوطتان متفقتان بدءاً ونهاية ،  
وما وقع في نسخة الحليية من تصحيف وتحريف وقع بعينه في نسخة التيمورية  
ثم زادت التيمورية أشياء أخرى في هذا الباب .

وقد روجعت نسخة الحليية ، وفي بعض أوراقها حواشي بخط مختلف  
بها يكتمل النص .

ولأصالة هذه المخطوطة وقدمها ، أمكنني أن أتلافى أخطاء الطبعة الأولى .  
وأن أحل بعض مشكلاتها .

### منهج التحقيق :

لم أغفل مخطوطة التيمورية ، بل عدت إليها مكملًا لما ذهبت به الأروسة  
من مخطوطة الحليية ، وإن كان هذا لم يقع إلا في وريقات محدودة ، وفي  
جزء من السطر من كل منها ، وقد نهيت على ذلك .

عنيت بتخريج الآثار والأشعار ، فلم أغفل آية ، ولا حديثاً ، ولا مثلاً ،  
ولا شاهداً من بيان مظانه ، كما رجعت إلى مصادر ابن مضاء التي استقي  
مها مادته العلمية ، وكان قد اعتمد أساساً على كتاب سيديويه ، يأخذ منه  
الشراهد والأمثلة ، فأعدت كل ذلك إلى الكتاب ، وقت كذلك بتوضيح  
الآراء المنسوبة إلى بعض النحاة ، فبينت الأصول التي اعتمدها ، وأخيراً  
وضعت عناوين لبعض الفصول والمسائل ، لتتميز من غيرها ، تراها بين  
الأقواس المعقوفة [ ] . وحددت بداية كل ورقة من أوراق الأصل  
بوضع رقها بين نجمتين ، هكذا . ٢ .

هذا وينبغي أن أذكر أني قد أفدت شيئاً من مقال أستاذنا الشيخ محمد علي  
النجار ، في مجلة الأزهر الصادرة في ربيع الأول سنة ١٣٩٧ ، المجلد التاسع  
عشر ، كان قد كتبه نفداً لتحقيق القشرة السابقة ، وللدراسة التي قامت  
حول ابن مضاء نفسه . أفدت شيئاً من هذا المقال في بعض ما قمت به من  
تصويبات . وبالله التوفيق . والحمد لله رب العالمين .





إعداد أ. ج. أ. الخطوط العربية

٧٦٨

رقم القلم

الاسم الأصلي: أحمد

٧٦٨

رقم الخطوط

اسم الكتاب: الورق على الخاق

اسم المؤلف: ابن دغلا، البصري

تاريخ النسخ: سنة ١٠٥٨ هـ

المقاس: ١٠٥٨ × ١٠٥٨

عدد الأوراق: ١٠٥٨

الاحتمال: سنة ١٠٥٨ هـ - سنة ١٠٥٨ هـ

تبريق: ممدد. الخطوط بالخطوط











الرَّحْمَةُ عَلَيَّ

الْفَتْحَاءُ

لَا بِنِ مُمْضَاءُ

أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّخِيلِيُّ الْقُرْطُبِيُّ

٥١٣ - ٥٩٢ هـ



## بسم الله الرحمن الرحيم

رب أعن

قال الشيخ الفقيه ، القاضي الأعدل ، العالم الناصر ، المحقق الأحفل ،  
أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن ، ابن مضاء اللخمي - أدام الله بركته ،  
ونور بنور الإيمان خطه ، وفسح أجله ، ونفعه بالعلم الذي حمّله - :



## [ مقدمة المؤلف ]

الحمد لله على ما من به من الإيمان ، والعلم باللسان ، الذي نزل به القرآن . والصلاة على نبيه الداعي إلى دار الرضوان ، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان . وأسأل الله الرضا عن الإمام (١) المعصوم ، المهدي المعلوم ، وعن خليفته سيدنا أمير المؤمنين ، الوارثين مقامه العظيم . وأصل الدعاء لسيدنا أمير المؤمنين بن أمير المؤمنين ، مبلغ مقاصدهم العلية إلى غاية التكامل والتكميم .

أما بعد ، فإنه حملني على هذا المكتوب قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - : [ الدِّينُ النَّصِيحَةُ ] (٢) .

وقوله : « من قال في كتاب الله بآية فأصاب فقد أخطأ » (٣) .

وقوله : [ مَنْ قَالَ فِي كِتَابِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَّبِعُوا ] ٢٠ .  
مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ ] (٤) .

وقوله :

[ مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ ، فَإِنْ لَمْ

( ١ ) يدعو ابن عطاء للإمام محمد بن تومرت داعية الموحدين ، ويصني بخليفته عبد المؤمن ابن علي مؤسس دولة الموحدين وابنه يوسف بن عبد المؤمن ، ثم دعا للخليفة الثالث يعقوب بن يوسف . انظر التمهيد ٧ - ٩ .

( ٢ ) أخرجه البخاري ومسلم في كتاب الإيمان ، انظر البخاري ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم الدين النصيحة ٢٣ / ١ ومسلم ، باب بيان أن الدين النصيحة ٣٧ / ٢ .

( ٣ ) أخرجه الترمذي في كتاب التفسير ، باب ما جاء في الذي يفسر الله أن برأيه ٦٨ / ١١ .

( ٤ ) أخرجه الترمذي في كتاب التفسير ، باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه ٦٧ / ١١ .



يَسْتَطِيعُ فِيلْسَافَتِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَيَقْلِبْهِ (١) .

وعلى الناظر في هذا الكتاب من أهل هذا الشأن ، إن كان ممن يخطئ  
لديته ، ويجعل العلم مزلفاً له من ربه ، أن ينظر ، فإن تبين له ما نبينه رجع  
إليه ، وشكر الله عليه . وإن لم يتبين له فليتوقف توقف الورع عند الإشكال ،  
وإن ظهر له خلافه فليبين ما ظهر له بقوله أو كتابه .

ولأن رأيت النحويين - رحمة الله عليهم - قد وضعوا صناعة النحو  
لحفظ كلام العرب من الفتن ، وصيانتهم عن التغير ، فبلغوا من ذلك إلى  
الغاية التي أمروا ، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا ، إلا أنهم التزموا ما لا  
يلزمهم ، وتجاوزوا فيها القدر الكافي (٢) فيما أرادوه منها ، فتوعدت مسالكها  
ووهنت مبادئها ، وانحطت عن رتبة الإقناع حججها ، حتى قال شاعر (٣)  
فيها :

١ - تَرْنُو بِطَرْفٍ سَاحِرٍ فَيَاثِرٍ  
أَضْعَفَ مِنْ حُجَّةٍ نَحْوِيٍّ

على أنها إذا أخذت المأخذ المبرأ من الفضول ، المنجرد عن المحاكاة  
والتمثيل . كانت من أوضح العلوم برهاناً ، وأرجح المعارف عند الامتحان  
ميزاناً ، ولم تشتمل إلا على يقين أو ما قاربه من الظنون .

ومثل هذا المكتوب وكتب النحويين ، كمثل رجال ذوى أميال ،  
عندهم الياقوت (٤) الرائق ، والزبرجد الفائق ، والذهب الإبريز ، والورق

(١) أخرجه . . . في كتاب الإيمان ، باب وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر  
٢١١/٢ - ٢٢٠

(٢) في الأصل : . . . البكائن . . .

(٣) هو أحمد بن فارس إمام اللغة . انظر القيت في معجم الأدياء لياقوت ٨٧/٤ .

ورقيات الأديان لأبي سعد . . . ١٠٠/١ . وأما السبيل . . . ومقدمة مقاييس اللغة له ١١/١ .

(٤) الياقوت . . . من إخوانه : . . . العربية : . . . أجوده الأضر الرمان . . . والزبرجد : . . . كذا .

نحوه . . . والإبريز : . . . الخالص . . . والورق : . . . الفضة . . . والمسجد : . . . الذهب . . .

التي برزت في الخلوص كل التبريز ، وقد خالطها من الزجاج الذي صنى  
حتى ظن زرجداً ، والنحاس الذي عولج حتى حسب عسجداً ، ماهو أبهى  
منظراً ، وأعظم في مرأى العين خطراً ، وأكثر عدداً ، وأجد جدة ، حتى  
صاروا بهما (١) ألهج ، وظنوا أنهم إليهما أحوج ، فأناح الله لهم رجلاً ناصحاً ،  
وناقداً بصيراً ، فأظهروه على مآلديهم من تلك الذخائر النفيسة الموثقة (٢) ،  
فقال لهم : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ( الدين النصيحة ) .

وأنا أنصحكم لا للاقتناء ولا للاكتساب ، ولكن لا بشغاء الأجر من الله  
والثواب : هذا الذي اتخذتموه عدة للدهر ، وظننتموه أماناً من الفقر هـ ٣٥  
بعضه مال ، وبعضه لمع آل (٣) ، والياقوت يختر بالنار ، فيزيد حسناً  
بالاختبار ، والزجاج لا يثبت للنار ولا يصبر عليها ، والزرجد يذيب أعين  
الأناعي إذا أدنى إليها . وطفق يأخذ معهم في هذه الأساليب ، ويأتهم فيها  
باذلاً جهده ، ومستغفراً جده بالغرائب والأعاجيب ليوقع بهم اليقين ،  
عما يصدق منها لدى الابتلاء وما يمين (٤) . فبعضهم أنى وشكر ، وأتمر لما  
أمر : واستبدل عما يعر (هـ) ويضر ، ما ينفع لدى اللزابات (٥) ويسر . وبعضهم  
تهاون بمقاله ، واستمر على حاله ، فعجمهم (٦) الزمان عجمة ، وضغمتهم (٨)  
لخوادث ضغمة ، وأصاب (٩) مدينتهم أزمة . فمن حزم وعمل منهم بما  
علم ، تخلص منها تخلص الشهاب من الظلماء . ومن أعرض عنه ، وأنف منه ،  
هلك هلاك العجاء في الفيفاء : عند عدم الرعى والماء .

(١) أى : بالزجاج والنحاس ، وفى التبريزية : « بها » وهو خطأ .

(٢) يقال : آتق : أعجبى .

(٣) الأصل : السراب .

(٤) فى الأصل : « يمين » . وما يمين : كذب .

(هـ) عزة : أصابه بمكروه .

(٥) اللزابات : جمع لزبة - يسكون العين - وهى الشدة .

(٦) عجمه : عقه . وضع السيف : هزم وهزمه .

(٨) ضغمتهم : عقه أيضاً .

(٩) فى الأصل والتبريزية : « وأصاب مدينتهم » .

وكذلك من أخذ من علم النحو ما يوصله إلى الغاية المطلوبة منه ،  
واستعاض من تلك الظنون التي ليست كظنون الفقه التي نصبها الشارع -  
صلى الله عليه وسلم - أماراة للأحكام ، ولا كظنون الطب التي جربت -  
في الغالب - نافعة في الأمراض والآلام - العلوم الدينية ، السمعية والنظرية  
التي هي الجنة ، والهادية إلى الجنة ، فقد نفعه الله بالتعليم ، وهداه إلى صراط  
مستقيم .

وأما من اقتصر كل الاقتصار ، على المعارف التي لا تدعو إلى جنة  
ولا تزجر عن نار ، كاللغات والأشعار ، ودقائق علل النحو ومسلات  
الأخبار ، فقد أساء الاختيار ، واستحب العمى على الإبصار :

٢ - وما اتفَاعُ أَخِي الدُّنْيَا بِشَاطِرِهِ  
إِذَا اسْتَوَتْ عِنْدَهُ الْأَنْوَارُ وَالظُّلُمُ (١)

ولعل قائلًا يقول : أيها الأندلسي المسرور بالإجراء (٢)  
بالخلاء ، المضاهي بقبسيه (٣) الخفي ذكاء (٤) وابن  
ذكاء ، أتزاحم بغير عود (٥) ، وتكاثر برذاذك (٦) الجود !

(١) المتن : ديوانه ٤ / ٨٢ .

(٢) عبارة مقتبسة من المثل : « كل يجر في الخلاء يبر » . انظره في الأمثال للبيدائي  
١٣٥-٢ . والبيدائي والتبيين للجاحظ ٢٠٣ / ١ . وأصله أن رجلاً كان يجرى فرباً فاعجبه  
ما رأى من سرعته ، فراح عليه فسبق في الرهان . فقال هذا المثل ، يضرب لمن تكون فيه  
الحلة يصدها من نفسه ، ولا يشعر بها في التماس من الفضائل .

(٣) القيس : شعلة نار تقبسي من معظم النار .

(٤) ذكاء : الشمس . غير منصرفة . وابن ذكاء : الصبح .

(٥) هذا مثل ، ونصه : زاحم بعود أودع . والعود : الجبل المسن . ومعنى المثل :  
استن على حريك بأهل الله والمعرفة ، فإن رأى الشيخ خير من شهد اعلام . انظر البيدائي ١  
مادة جود . والأمثال للبيدائي ٣٢٠ / ١ .

(٦) في التصورية : برذاذك . وهو خطأ . والرذاة : المظهر الضعيف . والجود : نظر

٣ - وابنُ اللُّبُونِ إِذَا مَا لُزَّ فِي قَرْنٍ  
لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيْسِ<sup>(١)</sup>

هل أنت إلا كما قال :

٤ - كَنَاطِطِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيَفْلِقَهَا  
فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوَّهَى قَرْنَهُ الْوَعِلَ<sup>(٢)</sup>

آرزي بنحوي<sup>(٣)</sup> العراق ، وفضل العراق على الآفاق ، كفضل الشمس  
في ٤ ، ٤ ، الإشراف ، على الملل في الحاق ؟ وإنك أخل من بقية في شقة ،  
وأخى من تينة في لينة !

٥ - لَوْ كَانَ يَخْفَى عَلَى الرَّحْمَنِ خَافِيَةٌ  
مِنْ خَلْقِهِ ، خَفِيَتْ عَنْهُ بَنُو أَسَدٍ<sup>(٤)</sup>

فيقال له : إن كنت أعمى لانتفض إلا بقائد ، ولا تعرف الزائف من  
الحالص إلا بناقد ، فليس هذا بعشك فادر جي<sup>(٥)</sup> !

(١) جرير ، ديوانه ٢٥٠ . والكاتب لسبيويه ٩٧/٢ . والمقتضب للمبرد ١٤٦/٤  
٣٢٠ ، وشرح الفصل لابن يعيش ٣٥/١ . ومغني اللبيب ٥٣ . ولسان العرب : مادة :  
لبن ، لوز ، قصص .

ابن اللبون : ولد الناقة إذا كان في العام الثاني وصار طالبا . ولز : غلب . والقرون :  
الجلل . والزل : جمع يزل ، وهو ما يبلغ التاسعة . والقناعيس : جمع قناع ، وهو الجمل  
الضخم العظيم .

(٢) الأضي ، ديوانه ١٤٨ ، وشذور الذهب ٤٠٤ . والوعل : التيس الجبل .

(٣) في الأصل واليمورية : « بنحوي » . والباء بوجه النقد إلى النجاة لا إلى واحد .  
تجسم ، ويذهب قوله بعد ، « وفضل العراق » ، فهو يعني أهل العراق . وقد وجدت خاتين  
البيان ترصيعا كبير آباء واحدة في الأصل ، وحيث لا شك في أنها ياءان .

(٤) الفرياح بن حكيم ، انظر البيت في نقد الشعر لقدامة بن جعفر ١٠٧ . وغيره  
الاشعار ١٩٥/٢ .

(٥) هذا مثل ، أي : ليس هذا من الأمر الذي لك فيه حق ، فدعيه ! يقال : فرج ،  
أي : متى ومضى . يضرب لمن يرفع نفسه فوق قدره . انظر مجمع الأمثال للميداني ١٨١/٢ .

## ٦ - خَلَّ الطريق لِمَنْ يَبْنِي المَنَارَ بِهِ وَأَبْرَزُ بِجَرَزَةٍ حَيْثُ اضْطَرَّكَ القَدَرُ<sup>(١)</sup>

وإن كنت من ذى الاستعداد<sup>(٢)</sup>، في محل الاستعداد<sup>(٣)</sup>، والاستناد حيث  
يجب الاستناد، فانظر فقتبين لك الرغبة من الصريح<sup>(٤)</sup>، ويتبين لك السقيم  
من الصحيح.

• • •

(١) جرير، ديوانه ٢١٩، والكتاب لسيبويه ٢٥٤/١، وابن السكيت ٢١٢/٩  
وشرح المفصل لابن يمين ٣٠/٢.  
برزة : أم المهجو.

(٢) كذا في أصلنا والتبعورية : ذى الاستعداد، وهو الاستعداد هو : صاحب الرأي  
البارد الذى لا يهزه له . وقد شاع هذا الاستعمال في الأندلس، ومنه قول السجلى في أماليه ٢٤  
في نقد مقالته في باب ما لا ينصرف : . . . والاستعداد من يقول : إن عمر وقثم، وثلاث ورباع،  
وجمع وأخر، لم ينون لأنه صرلة يقوم ويجلس . . .

(٣) استبد بالأمر : انفرده به . يقول له : إذا كنت قادراً على الرد والنفذ، وبيك  
الجيد من الزائف، فانظر فيما أقول.

(٤) ابن سريج : ذهبت رغبته وعلمه.



## فصل

### عن إلغاء العوامل

...

قصدى في هذا الكتاب أن أحذف من النحر ما يستغنى النحوى عنه .  
وأبته على ما أجمعوا على الخطأ فيه :

فمن ذلك ادعائهم أن النصب والحذف والجزم لا يكون إلا بعامل لفظى ،  
وأن الرفع منها يكون بعامل لفظى وبعامل معنوى . وعبروا عن ذلك بعبارات  
توهم أن قولنا : « ضرب زيد عمراً » ، أن الرفع الذى فى « زيد » والنصب  
الذى فى « عمرو » ، وإنما أحدثه « ضرب » ، ألا ترى أن سيبويه - رحمه  
الله - قال فى صدر كتابه : « وإنما ذكرت ثمانية مجاز ، لأفرق بين ما يدخله  
ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل ، وليس شئ منها إلا وهو  
يزول عنه ، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه ، لغير شئ ، أحدث  
ذلك فيه (١) » ، فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب ، وذلك بين الفساد .

وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جنى وغيره ، قال أبو الفتح  
في خصائصه بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية : « وأما في الحقيقة  
ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجزم وإنما هو للمشكلم  
نفسه ، لا لشيء غيره (٢) » ، فأكد « المشكلم » به « نفسه » ليرفع الاحتمال ،  
ثم زاد تأكيداً بقوله « لا لشيء غيره » . وهذا قول المعتزلة . وأما مذهب  
أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى ، وإنما تنسب إلى

(١) الكتاب ١/١٢ .

(٢) الخصائص ١/١٠٩ - ١١٠ .

الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية . وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً ، فباطل عقلاً وشرعاً ، لا يقول به أحد من العقلاء ، لمعان يطول بذكرها ما المقصد بإيجاز :

منها : أن شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل . . . فعله ، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل ؛ فلا ينصب « زيد » بعد « إن » في قولنا : « إن زيدا » إلا بعد عدم « إن » !

فإن قيل : هم يرد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة ؟

قيل : الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحَيوان ، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويسجد الماء ، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق ، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى . وكذلك الماء والنار وسائر ما يفعل . وقد تبين هذا في موضعه .

وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل ، لا ألفاظها ولا معانيها ، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع !

فإن قيل : إن ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب . وذلك أن هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها ، وإذا وجدت وجد الإعراب ، وكذلك العلة الفاعلة ( ١ ) عند القائلين بها .

قيل : لو لم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب ، وحطه عن رتبة البلاغة إلى مهجة العي ، وادعاء النقصان فيما هو كامل ، وتحريف

---

( ١ ) علة الشيء : ما يحتاج الشيء إليه . والعلة أنواع : مادية ، وصورية ، وفاقلة ، وغائية ، والأوليان داخلتان في الشيء ، والأخريان خارجتان عنه ، ويفرق بين الأوليين بأنه إن كان وجوده مع العلة بالقوة فهي العلة المادية ، وإن كان وجوده بالفعل فهي العلة الصورية . ويفرق بين الأخريين بأنه إذا كان وجود الشيء بها فهي العلة الفاعلة أو الفاعلية ، وإن كان لأجلها فهي العلة الغائية . فالعلة الفاعلة : ما به يتحرك الشيء من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل وهي مقالة الفلاسفة ، فأما المسلمون فلا يقولون بالعلة الفاعلة .

المعاني عن المقصود بها ، لسوحيوا في ذلك ، ولما مع إفضاء اعتقاد كون  
الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه ، فلا يجوز اتباعهم في ذلك .

• • •

### [ إلغاء الحذف والتقدير ] :

واعلم أن المحذوفات في صناعتهم على ثلاثة أقسام :

محذوف لا يتم الكلام إلا به ، حذف (١) لعلم المخاطب به ، كقولك لمن  
وابته يعطى الناس : زيدا . أى : أعط زيدا . فتحذفه وهو مراد ، وإن أظهر  
ثم الكلام به ، ومنه قول الله تعالى :

[ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا : مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ؟ قَالُوا :  
خَيْرًا ] (٢)

وقوله تعالى :

[ وَيَسْأَلُونَكَ : مَاذَا يُنْفِقُونَ ؟ قُلْ : الْعَفْوَ ] (٣)

على قراءة من نصب وكذلك من رفع (٤) . وقوله عز وجل :

[ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ] (٥)

(١) في الأصل : هـ حرف .

(٢) في الأصل : هـ وإذا قيل لهم : ماذا . . . . . وليست آية . والآية بما أثبتناه من  
سورة النحل ، رقم ٣١ . وفي سورة النحل آية أخرى رقم ٢٤ ، هي : ( وإذا قيل لهم : ماذا  
أنزل ربكم ؟ قالوا : أساطير الأولين ) .

(٣) سورة البقرة ، آية ٢١٩ .

(٤) النصب قراءة الجمهور ، والرفع قراءة أبي عمرو . انظر البحر المحيط ١٥٩/٢ .

(٥) سورة الشمس ، آية ١٣ .

والمحذوفات في كتاب الله - تعالى - لعلم المخاطبين بها كثيرة جداً ،  
وهي إذا أظهرت ثم بها الكلام ، وحذفها أوجز وأبلغ .

والثاني : محذوف لا حاجة بالقول إليه ، بل هو تام دونه ، وإن أظهر  
كان عيباً<sup>(١)</sup> ، كقولك : أزيداً<sup>(٢)</sup> ضربته ؟ قالوا : إنه مفعول بفعل مضمر  
تقديره : أضربت زيداً ؟ وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أن  
« ضربت » من الأفعال المتعدية<sup>(٣)</sup> إلى مفعول واحد ، وقد تعدى إلى الضمير ،  
ولا بد لزيد من ناصب إن لم يكن ظاهراً فمقدر ، ولا ظاهر ، فلم يبق  
إلا الإضمار ! وهذا بناء على أن كل ٦٥ منصوب فلا بد له من ناصب .  
ويا ليت شعري ما الذي يضمرونه في قولهم : أزيداً مررت بعلامه ؟ وقد  
يقوله القائل منا ولا يتحصل له ما يضمّر ، والقول تام مفهوم ، ولا يدعو  
إلى هذا التكلف إلا وضع : أن كل منصوب فلا بد له من ناصب . فهذا  
القسم الثاني .

وأما القسم الثالث فهو مضمر إذا أظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل  
إظهاره ، كقولنا : يا عبد الله . وحكم سائر المتأديات<sup>(٤)</sup> المضافة والنكرات  
حكم « عبد الله » ، « وعبد الله » عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره :  
أدعو ، أو : أنادي . وهذا إذا أظهر تغير المعنى ، وصار النداء خيراً .  
وكذلك النصب بالغاء والواو ، ينصبون هذه الأفعال الواقعة بعد هذه الحروف  
بأن ، ويقدرّون أن مع الفعل بالمصدر ، وبصرفون الأفعال الواقعة قبل هذه  
الحروف إلى مصادرها ، ويعطفون المصادر على المصادر بهذه الحروف .  
وإذا فعلوا ذلك كله لم يردوا<sup>(٥)</sup> معنى اللفظ الأول ، ألا ترى أنك إذا

( ١ ) كذا في أصلنا ، وهو الصواب . وهو من مفردات ابن مضاء ، انظر ص ٧٢ ،  
عند تفريجه لقولهم : « هذا حجر ضب غريب » . وفي التيمورية : « عيب » . وهو خطأ .

( ٢ ) في الأصل : « إن أزيداً » . وهو خطأ .

( ٣ ) في صليب الأصل : « المضرفة » . والمثبت عن الحاشية .

( ٤ ) في الأصل والتيمورية : « المتأديات » . وهو خطأ .

( ٥ ) أي : لم يصلوا إلى المعنى المراد من اللفظ .

قلت : ما تأتينا فتحدثنا : كان له معنيان ، أحدهما : ما تأتينا فكيف تحدثنا ؟  
 أى : إن الحديث لا يكون إلا مع الإتيان ، وإذا لم يكن الإتيان لم يكن  
 الحديث ، كما يقال : ما تدرس فتحفظ . أى : إن الحفظ إنما سببه التدرس ،  
 فإذا لم يكن التدرس فلا حفظ . والوجه الآخر : ما تأتينا محدثاً ، أى : إنك  
 تأتي ولا تحدث . وهم يقدرُونَ الوجهين جميعاً : ما يكون منك إتيان  
 فحديث (١) . وهذا اللفظ لا يعطى معنى من هذين المعنيين .

وهذه المضمرات التي لا يجوز إظهارها لا يخلو من أن تكون معدومة في  
 اللفظ موجودة معانيها في نفس القائل ، أو تكون معدومة في النفس كما أن  
 الألفاظ الدالة عليها معدومة في اللفظ . فإن كانت لا وجود لها في النفس  
 ولا للألفاظ الدالة عليها وجود في القول ، فما الذي ينصب إذا ؟ وما الذي  
 يضم ؟ ونسبة العمل إلى معدوم على الإطلاق محال !

فإن قيل : إن معاني هذه الألفاظ المحذوفة موجودة في نفس القائل ،  
 وإن الكلام بها يتم ، وإنها جزء من الكلام القائم بالنفس المدلول عليه  
 بالألفاظ إلا أنها حذفت الألفاظ الدالة عليها إيجازاً ، كما حذفت مما يجوز  
 إظهاره إيجازاً ٧٥ . لزم أن يكون الكلام ناقصاً ، وأن لا يتم إلا بها ، لأنها  
 جزء منه ، وزدنا في كلام القائلين ما لم يلفظوا به ، ولا دلنا عليه دليل  
 إلا ادعاء : أن كل منصوب فلا بد له من ناصب لفظي . وقد فرغ من  
 إبطال هذا الظن بيقين . وادعاء الزيادة في كلام المتكلمين من غير دليل يدل  
 عليها خطأ بين ، لكنه لا يتعلق بذلك عقاب . وأما طرد ذلك في كتاب الله -  
 تعالى - الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وادعاء زيادة معان  
 فيه من غير حجة ولا دليل إلا القول بأن كل ما ينصب إنما ينصب بناصب ،  
 والناصب لا يكون إلا لفظاً يدل على معنى ، إما منطوقاً به ، وإما محذوفاً  
 مراداً ومعناه قائم بالنفس - فالقول بذلك حرام على من تبين له ذلك . وقد  
 قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : من قال في القرآن برأيه فأصاب



فقد أخطأ<sup>(١)</sup> . ومقتضى هذا الخبر النهي ، وما نهى عنه فهو حرام ، إلا أن يدل دليل ، والرأي<sup>(٢)</sup> ما لم يستند إلى دليل . وقال صلى الله عليه وسلم :

[ مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ  
مِنَ النَّارِ ]<sup>(٣)</sup> .

وهذا وعيد شديد ، وما توعد الله على فعله فهو حرام . ومن بين الزيادة في القرآن بلفظ أو معنى على ظن باطل قد تبين بطلانه ، فقد قال في القرآن بغير علم ، وتوجه الوعيد إليه . ولما يدل على أنه حرام الإجماع على أنه لا يزداد في القرآن لفظ غير المجمع على إثباته . وزيادة المعنى كزيادة اللفظ ، بل هي أخرى ، لأن المعاني هي المقصودة والألفاظ دلالات عليها ، ومن أجلها .

### [ إجماع النحاة على القول بالعامل ليس حجة ] :

فإن قيل : فقد أجمع النحويون عن بكرة أبيهم على القول بالعوامل ، وإن اختلفوا ، فبعضهم يقول : العامل في كذا كذا . وبعضهم يقول : العامل فيه ليس كذا ، إنما هو كذا . على ما نفسره بعد إن شاء الله ؟

قيل : إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم ، وقد قال كبير من حذاقهم ومقدم في الصناعة من مقدميهم ، وهو أبو الفتح بن جني في خصائصه : « اعلم أن إجماع أهل البلدين [ يعني البصرة والكوفة ] إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده أن لا يخالف<sup>(٤)</sup> المنصوص<sup>(٥)</sup> والمقيس

(١) انظر تخريج الحديث في ص : ٩٢ .

(٢) يقول : حقيقة الرأي أنه ما لم يستند إلى دليل . فإ : اسم موصول خبره الرأي .

(٣) تقدم كذلك تخريج الحديث في ص : ٩٣ .

(٤) في الأصل : « تخالف » ، بالناء ، وهو خطأ ، فالضمير يعود على الخصم .

(٥) في الأصل : « أو المقيس » ، والحيث عن الخصائص والتمورية .



على المنصوص ، فإذا (١) لم يعطك يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه ،  
وذلك أنه لم يرد عن بطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على  
الخطأ ، كما جاء النص عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من قوله : « من  
أمتي لا يجتمع على ضلالة » (٢) ، وإنما هو علم منزع عن استقرار هذه الثقة ،  
فكل من فسّر في (٣) أنه عن علة صحيحة ، وطريق نهج (٤) ، كان تحليل (٥) كونه ،  
[ وأياً (٦) عمرو فكره ] ، إلا أننا - مع هذا الذي رأيناه وسوغنا تركه -  
لانسح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها وتقدم نظرها ،  
وتثالث أواخر على أوائل ، وأعجازاً على كلا كل ، والقوم الذين لا يشك  
في أن الله - سبحانه وتعالى - قد هداهم لهذا العلم الكريم ، وأراهم  
وجه الحكمة في الرجيب (٧) له والتعظيم ، وجعله بركاتهم وعلى أيدي طائفتهم ،  
خادماً لكتابه المنزل ، وكلام نبيه المرسل ، ووعواً على فهمهما ، ومعرفة  
ما أمر به ، أو (٨) نهي عنه الثقلان [ منها ] (٩) ، إلا بعد أن ينعقد (١٠)  
إتقاناً (١١) ، وبثابت عرفاناً ، ولا يخلد إلى مانع خاطره ، ولا إلى أول (١٢)  
زوجة من زواجر تفكره ، فإذا هو هذا على هذا المثال ، وبالمر بالعام كصحة  
أحكام الخلال ، أمضى الرأي فيما يريه الله [ فت ] (١٣) ، غير معار (١٤) به ،

- 
- (١) في الخصائص : « فأما إن لم يعط يده » .  
(٢) أخرجه ابن ماجة في كتاب الفتن ، باب السواد الأعظم ، الحديث ٥٠٥٠/١/٢٠٥٠ .  
(٣) أي : كشف .  
(٤) أي : بيته .  
(٥) أي : إمام نفسه كالحليل بن أسد ، وأبي عمرو بن العلاء ، يريه أنه يكون منهما .  
(٦) عن الخصائص .  
(٧) أي : التعظيم .  
(٨) في الأصل : « وثني » ، والمثبت عن الخصائص .  
(٩) في الأصل : « ويجوزية » إحدى نسخ الخصائص : « يفاهة » ، ولم تقع له هذه الصيغة  
من هذه المادة ، ومعنى تأخره : قارنه ، والمزاد أنه يكون على بيته من هذا العلم لا ينصحب عليه  
من شيء .  
(١٠) في الأصل : « اتفاقاً » ، والمثبت عن الخصائص .  
(١١) كلمة « أول » غير ثابتة في الخصائص .  
(١٢) العبارة : « المغالية » .

ولا غاض من السلف - رحمهم الله - في شيء منه . فإنه إذا فعل ذلك  
 مدد رأيه ، وشيخ (١) خاطره ، وكان بالصواب مثته (٢) ، ومن التوفيق  
 مظنة . وقد قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ : « ما على الناس شيء أضر  
 من قولهم : ما ترك الأول للآخر شيئاً » . وقال أبو عثمان المازني : « وإذا  
 قال العالم قولاً متقدماً ، فليتعلم الاقتداء به ، والانتصار له ، والاحتجاج  
 لخلافه ، إن وجد إلى ذلك سبيلاً (٣) » . وقال الطائي الكبير (٤) :

٧ - يَقُولُ مَنْ تَقَرَّعُ أَسْمَاعُهُ :

كَمْ تَرَكَ الْأَوَّلُ لِلْآخِرِ !

فما (٥) جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم وإلى آخر هذا  
 الوقت ، ما رأيته أنا في قولهم : « هذا جحر ضب » خرب » ، فهذا يتناوله  
 آخر عن أول ، وتال عن ماض ، على أنه غلط من العرب ، لا يختلفون  
 فيه ، ولا يتوقفون عنه ، وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ، ولا يجوز رد  
 غيره إليه . وأما أنا فعندي أن في القرآن من (٦) مثل هذا الموضع نيفاً على  
 ألف موضع (٧) .

قال المؤلف - رضي الله عنه - : هنا قطعت نصي كلامه ، لأنني

(١) شيخ قلاندا : شجعه وجرأه . يريد أن ما يسمع له ويخطر عليه يكون مؤيداً .

(٢) أي : أصبح يعرف بالصواب . ومنه في حديث ابن مسعود : « إن طول الصلاة  
 وقصر الخطبة مثثة من فقه الرجل » ، أي : إن ذلك مما يعرف به فقه الرجل . والمثثة : العلامة .

(٣) انظر المصنف لابن أبي شريح بتصرف المازني ٣١٨/٢ .

(٤) هو أبو تمام . والبيت في ديوانه ١٤٣ .

(٥) في الأصل : « فإني » . والبيت عن الخصائص .

(٦) كلمة « من » ليست في الخصائص .

(٧) الخصائص لابن أبي شريح ١٨٩/١ - ١٩٢ .

تواردته<sup>(١)</sup> . ثم أوردت كلامي في مخالفته لما<sup>(٢)</sup> طال القول وقصر<sup>(٣)</sup> في  
الإيجاز ؛ وإنما هـ ٩٠ سقت قوله المتقدم اتباعاً لمن ألف الاتباع ١

فذهب الجماعة في قول العرب : « هذا جحرٌ ضبٌ خربٌ » .  
ما ذكره<sup>(٤)</sup> . واختار أبو الفتح أن يكون على حذف المضاف وإقامة  
المضاف إليه مقامه . وقال : إن في القرآن نيفاً على ألف موضع . وتقديره  
عنده : هذا جحر ضبٌ خربٌ جحره ، فخرب نعت لضب ، كما يقال :  
هذا فرس عربي قارح فرسه ، فقارح نعت لعربي وصف به ، وإن كان  
للفرس ، لأنه من سببه . فحذفت « الجحر » الذي هو المضاف ، وهو  
فاعل مرفوع ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، وهو الضمير العائد على النصب ،  
مقام الجحر ، فارتفع بخرب عنده . والضمير إذا كان فاعلاً باسم الفاعل ،  
أو بالصفة المشبهة باسم الفاعل ، استكن فيها على مذهبيهم . وحذف المضاف  
وإقامة المضاف إليه مقامه بطرد ، واستكن الضمير في الصفة مطرد .

لكن لقائل أن يقول لأبي الفتح : إن الحذف للمضاف لا يجوز إلا في  
المواضع التي يسبق إلى فهم المخاطب المقصود من اللفظ ، كقوله تعالى :  
( واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها )<sup>(٥)</sup> . وأما في هذه المواضع  
التي يحتاج في معرفة المحذوف منها إلى تأمل كثير وفكر طويل ، فلا يجوز  
حذفه ، لما فيه من اللبس على السامعين ، وهذا من المواضع البعيدة ؛  
والدليل على ذلك أنه قد مر هذا القول على أحناف قوم فبعاء عارفين بالنحو  
واللغة ، فلم يهتدوا إلى هذا المحذوف ، لأنه لو ظهر لكان قبيحاً ؛ لو قالت

(١) أي : تواردت خاطري مع خاطره فذهبت .

(٢) في الأصل : « قبحاً » .

(٣) أي : حال الإيجاز بيني وبين إيراد نصه كاملاً .

(٤) انظره مفصلاً في الكتاب للسيبويه ١/ ٤٢٩ - ٤٣٧ .

(٥) سورة يوسف : آية ٨٢ .

العرب : « هذا جحر فصب خرب جحره » قبح ، لأنه على من القول  
تغنى عنه ضمة الباء ، ويكون الكلام وجيزاً فصيحاً ، فلما كان أصله هكذا  
ثم تكلف فيه ما تكلف من الحذف لنا لا يسبق حذفه إلى الفهم بعد . ثم  
إنه لو كان المضاف إليه ظاهراً لكان أبين ، ولكنه حذف المضاف واستكن  
المضاف إليه ، فعزب عن الفهم ، وصار فهمه مع هذا الحذف والإضمار  
من تكليف مالا يستطيع . واستجاز أبو الفتح الرد على كل من تقدم بظن  
ليس بالقوى ، فكيف بنا ونحن نرد عليهم الظنون الضعيفة بالأدلة الواضحة  
التي لا امرأه فيها لنصف .

فإن قيل : فإن زعم النحويون أنهم لم يريدوا بقولهم في « أريداً أكرمته »  
وما أشبه أن « أكرمته » الذي انصب به « زيد » مراد للمتكلم ، ولا أن  
الكلام ناقص دونه ، « ١٠ » وإنما هو شيء موضوع مصطلح عليه يتوصل به  
إلى انطق بكلام العرب ، كما فعل المهندسون حين وضعوا خطوطاً مصنوعة  
هي في الحقيقة أجسام مواضع الخطوط التي هي أطوال لا أعراض لها  
ولا أعماق ، ونقطاً هي أيضاً أجسام مواضع النقاط التي هي نهايات الخطوط ،  
التي لا أطوال لها ولا أعراض ولا أعماق . وقلدوا في الفلك دوائر ونقطاً ،  
وتوصلوا بذلك إلى البرهان على ما أرادوا أن يبرهنوا عليه ، ولم يخل إيقاع  
هذه مواضع تلك عما قصدوا ، بل حصل اليقين للمتعلمين تلك الصفة مع  
معرفة موضع هذه .

فإن قيل : النحويون ليسوا كهؤلاء لأنهم قالوا : « إن كل منصوب فلا بد  
له من ناصب لفظي » : فإن جعلوا هذه المخلوقات التي لا يجوز إظهارها  
معدومة على الإطلاق في اللفظ وفي الإرادة ، والكلام تام دونها ، فقد أبطلوا  
ما ادعوه من أن كل منصوب فلا بد له من ناصب . وأيضاً فإن وضع  
الأجسام مواضع الخطوط والنقط الهندسية تقريب وعون للمتعلم ، ووضع  
هذه المراتل لأشياء فيه من تلك ، بل تغير (١) وتحويل .

(١) التغير : التحول ، يقال : تغير الشيء عن حاله : تحول ، وتغيره - بالتشبيه -

حواله وبذله .

## [ لا حاجة إلى تقدير متعلق الجار والمجرور ] :

ومما يجري هذا المجرى من المضممرات التي لا يجوز إظهارها ، ما يدعونه في المجرورات التي هي أخبار ، أو صلوات ، أو أحوال ، مثل : « زيد في الدار » ، و : « رأيت الذي في الدار » ، و : « مررت برجل من قريش » ، و : « رأى زيد في الدار الخلال في السماء » . فيزعم النحويون أن قولنا : « في الدار » متعلق بمحذوف تقديره : « زيد مستقر في الدار » . والداعي لهم إلى ذلك ما وضعوه من أن المجرورات إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة ، فلا بد لها من عامل يعمل فيها ، إن لم يكن ظاهراً كقولنا : « زيد قائم في الدار » ، وإلا كان مضمراً كقولنا : « زيد في الدار » . ولا شك أن هذا كله كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة ، وتلك النسبة دلت عليها « في » ، ولا حاجة بنا إلى غير ذلك . وكذلك يقولون في : « رأيت الذي في الدار » . تقديره : « رأيت الذي استقر في الدار » . وكذلك : « مررت برجل من قريش » ، تقديره : « كائن من قريش » . وكذلك « رأيت في الدار الخلال في السماء » ، تقديره : « كائناً في السماء » . وهذا ١١ . كله كلام لا يقتصر السامع له إلى زيادة : « كائن ولا مستقر » ، وإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدعى هذا الإضمار .

## [ لا حاجة إلى تقدير الضمائر في الصفات ] :

ومما يجري هذا المجرى ما يدعونه من أن في أسماء الفاعلين والمفعولين ، والمعدولة عن أسماء الفاعلين ، والمشبّهة بها ، وما يجري مجراها - ضمائر مرتفعة بها ، وذلك إذا لم ترتفع بهذه الصفات أسماء ظاهرة ، مثل : « ضارب » ، ومضروب ، « ضارب » ، و« حسن » ، وما جرى مجراها . وقالوا : إنها ترتفع الظاهر في مثل قولنا : « زيد ضارب أبوه عمراً » ، فإذا رفعت الظاهر فالمضمر أولى أن ترتفع .

وقد بطل بطلان العامل أنها ترفع الظاهر (١٢) . وإذا كان « ضارب »

(١٢) في الأصل : « الضارب » .



موضوعاً لمعينين ، ليدل على الضرب ، وعلى فاعل الضرب غير مصرح به ، فإذا قلنا : « زيد ضارب عمرأ » ، فضارب يدل على الفاعل غير مصرح باسمه ، وزيد يدل على اسمه . فبالت شعري ما الداعي إلى تقدير زائد لو ظهر لكان فضلاً ١٩

فإن قيل : الدليل عليه ظهوره في بعض المواضع ، وذلك عند العطف عليه في قولنا : زيد « ضارب هو وبكر عمرأ » ، وكذلك سمع من العرب : « مررت بقوم عرب أجمعون » (١) ، فلو لا أن في « عرب » ضميراً مرفوعاً لما جاز رفع « أجمعين » .

قيل : النحويون يقولون : إن هذا الضمير الذي برز ليس هو فاعلاً بضارب ، وفاعل ضارب مضمير ، وهذا المنطوق به تأكيد له ، و « بكر » معطوف على الضمير المقدر لا على هذا البارز . فلو سلم ما قاله النحويون من أن هذا البارز تأكيد لمضمير آخر مراد لم يدل عليه بلفظ ، وأن « بكرأ » معطوف على ذلك المراد ، قيل : إن هذا الضمير إنما يضمن في حال العطف لا غير ، وإذا لم يكن عطف لم يكن ثم ضمير . ومن أين قست حال غير العطف على العطف ، وجعلت حال العطف - مع ثلثها - أصلاً لغيرها على كثرتها ، والمتكلم لا ينوي الضمير إلا إذا عطف عليه ، وإذا لم يعطف عليه لم ينوه ، وهل قياس هذا على هذا إلا ظن ، وكيف يثبت الظن شيئاً مستغنى عنه لا فائدة للسامع فيه ، ولا داعي للمتكلم إلى إثباته وإثباته عي ، لأن اسم الصفة المشتق وضع على الصفة وذى الصفة غير مصرح به ، والمضمير الداعي هو ذلك ، لأنه صاحب الصفة ١٢ غير مصرح به . ويسقط ظن قياس العطف أن هذه الصفات لم يظهر لها ضمير في حال التثنية والجمع كما ظهر في الفعل ، فيقابل هذا الظن في الإسقاط ذلك الظن في الإثبات ، فعلى هذا يكون الإثبات لا دليل عليه قطعي ولا ظني ، وإثباته في كلام الناس بغير دلائل قطعي لا يجوز ، فكيف بكتاب الله تعالى ، وادعاء زائد فيه بظن ، والظن



ليس يعلم ! على أن الظن قد قابله ظن آخر . وقد تقدم الحديث في الوعيد على ذلك .

وكذلك ما استدلوا عليه من قولهم : « مررت بقوم عرب أجمعون » ، و : « مررت بقاع عرفتج كله <sup>(١)</sup> » ، معلوم أن « عرباً » اسم موضوع لمعنى يتميز به عن العجم ، وإذا قلنا : « مررت بقوم عرب » ، فقد تم الكلام ؛ إذ قد أثبت بصفة وموصوف ، وإذا أضمرت فيه ضميراً لم يفد معنى زائداً ، وأما قولهم « أجمعون » فشاذ ، فإن سلمنا أنه تأكيد لمضمر فن ابن يحكم بأن هذا المضمر مراد مع التأكيد ومع عدم التأكيد . فإذا لم يكن تأكيد فلا حاجة للمتكلم إليه . وقياس هذا على هذا ظن ، والظن لا يثبت به مثل هذا ، لاسيما في كتاب الله تعالى .

فإن قيل : فعلى هذا لا يثبت شيء في اللسان بالظن ؟

نيل له : أما ما لا حاجة تدعو إليه فلا يثبت إلا بدليل قطعي ، وأما ما يحتاج إليه مثل ألفاظ اللغة فإنها إذا نقلها الثقاة قبلت وإن كانت مظنونة ، وكذلك غيرها مما تدعو الحاجة إليه .

### [ رد تقدير الضمائر في الأفعال ] :

فإن قيل : فما تقول في مثل : « زيد قام » ، إن قلت : إن في « قام » ضميراً فاعلاً ، وليس داع يدعو إلى ذلك إلا قول التحويين : « الفاعل لا يتقدم ، ولا يد للفعل من فاعل <sup>(٢)</sup> » . وقولهم هذا لا يخلو من أن يكون

(١) العرفج - يفتح أوله وكسره - : ثبت طيب الريح الخمر ، يحيل إلى الخمرة ، وله زهرة صفراء ، وليس له حب ولا شوك ، والمقال في كتاب سيوريه ٢/٢٢٤ - ٢٧٠ .

(٢) في الأرشاف ٥١٨ : قال الزجاجي : « أجمع التحويون على أن الفاعل إذا قدم على فعله لم يرتفع به ، فقال البصريون : يرتفع بالابتداء والفعل خبر عنه يرتفع ضميره . وقال بعض الكوفيين : يرتفع بالمضمر الذي في الفعل . وقال بعضهم : هو رفع موضع الفعل لأنه موضع خبر . وبه كان يقول ثعلب » . وانظر المقضب ١٢٨/٤ .

مقطوعاً به أو مظهرنا<sup>(١)</sup> ، فإن كان مظهرنا<sup>(١)</sup> فأمره أمر الضمير المدعى في اسم الفاعل ، وإن كان مقطوعاً به صح هذا الإضمار ، ولا بد أن يتقدم قبل الكلام في هذا الموضع مقدمات تعين الناظر فيه على ما قصد تبينه ، وهي أن الدلالة على ضربين : دلالة لفظية مقصودة للواضع ، كدلالة الاسم على مسماه ، ودلالة الفعل على الحدث والزمان . ودلالة لزوم كدلالة السقف على الحائط ، ودلالة الفعل المتعدي على المفعول به وعلى المكان . ١٣ . ودلالتة على الفاعل فيها خلاف بين الناس ، منهم من يجعل دلالتة عليه كدلالتة على الحدث والزمان . ومنهم من يجعل دلالتة [ عليه ] كدلالتة [ على ] المفعول به<sup>(٢)</sup> ، فإذا قيل : « زيد قام » ، ودل لفظ « قام » على الفاعل دلالة قصد ، فلا يحتاج إلى أن يضمر شيء ، لأنه زيادة لا فائدة فيها ، كما كان ذلك في اسم الفاعل<sup>(٣)</sup> ، إذ كان اسم الفاعل موضوعاً للدلالة على الفاعل والفعل ، فالفعل على هذا دال على ثلاثة . وإن كانت دلالة الفعل عليه دلالة لزوم وتبع فهنا احتمالان ، أحدهما : أن في نفس المتكلم ضميراً ، كما في قولنا : « زيد ضربته » ، لكنه لم يدل عليه بلفظ لعلم المخاطب به ، والدليل على ذلك قولهم في التثنية : « قاما » ، « ويقومان » ، وفي الجميع : « قاموا » و « يقومون » . فهذه ضمائر دل عليها بالفاظ .

فإن قيل : فما تشكر من أن تكون هذه الألف والواو علامتين للتثنية والجمع ، كما قيل : « أكلوني البراغيث »<sup>(٤)</sup> ، جعلها بعض العرب مع التقديم والتأخير ، وجعلها أكثرهم مع تأخير الفعل عن الفاعل ، كما لزم تاء التانيث مع التأخير للفعل إذا كان الفاعل تانيثه غير حقيقي ، ولم تلزم مع التقديم ، ولم تحذف مع تأخير الفعل إلا في الشعر ، كقول القائل<sup>(٥)</sup> :

(١) في الأصل : « مظهرنا » .

(٢) في الأصل : « . . دلالتة كدلالة المفعول به » . وقد زدنا ما بين الأقواس .

(٣) في الأصل : « إذا » .

(٤) الكتاب ١١/٢ .

(٥) عامر بن جوين . والبيت عن شراهد الكتاب ١٦/٢ ، والخصائص ١١/٢ .

والجنتب ١١٢/٢ ، وآمال الشجرى ١٥٨/١ ، ١٦١ ، وشرح الفصل ٩٤/٥ ، ونتائج

## ٨ - فَلَا مُزْنَةَ وَدَقَّتْ وَذَقَّهَا

### ولا أرض أبقل إبقاها

فإن قيل : فما تصنع بقولهم : « أنت قت » و « أنا قت » ، لم يفهم تقديم الفاعل عن إعادته أخيراً ؟

قيل : هذا دليل ، ولكن قياس الغائب على المخاطب والمتكلم ليس بقطعي ، ولعله يكتفى في الغائب بالظاهر المتقدم ، ولا يكتفى في غيره .

فإن قيل : فما الصحيح في دلالة الفعل على الفاعل ؟

قيل : الأظهر أن دلالة الفعل على الفاعل لفظية ، ألا ترى أنك تعرف من الياء التي في « يعلم » أن الفاعل غائب مذكر ، ومن الألف في « أعلم » أنه متكلم ، ومن النون أنهم متكلمون ، ومن التاء أنه مخاطب أو غائبة ، ووقع الإشراك هنا كما وقع في « يعلم » وما أشبهه بين الحال والمستقبل ، ويعرف من لفظ « علم » أن الفاعل مذكر . وعلى هذا فلا ضمير ، لأن الفعل يدل بلفظه عليه ، كما يدل على الزمان ، فلا حاجة بنا إلى إضمار . وأما على الرأي الآخر فالأظهر أنه « ١٤ » لا إضمار لما تقدم .

والنحويون يفرقون بين الإضمار والحذف ، ويقولون - أعني حذاقهم - : إن الفاعل يضمّر ولا يحذف . فإن كانوا يعنون بالضمير (١) ما لا بد منه ، وبالحذف ما قد يستغنى عنه ، فهم يقولون : هذا ينتصب بفعل [محذوف] (٢)

« الفكر للسبيل ١٦٨ والمقرب لابن عصفور ٣٠٣/١ ، وعزارة الأدب ٢١/١ ، ٢٢٠/٢ »  
وابن كيسان النحوي ١٦٦ .

يصف أرضاً خصبة . والمزنة : السحابة تحمل الماء . والودق : المطر . وأبقلت : أخرجت البقل .

(١) كذا في الأصل : « بالضمير » وابن مضاه يستعمله كثيراً في معنى ما أضمرته من عامل .

(٢) في الأصل : « بفعل مضمّر لا يجوز إظهاره » ، ولا يتأتى عليه ذكوره لما ذكره .

من الفرق بين المضمّر والمحذوف .

لا يجوز إظهاره . والفعل الذي بهذه الصفة لا بد منه ، ولا يتم الكلام إلا به .  
وهو الناصب ، فلا يوجد منصوب إلا بناصر . وإن كانوا يعنون بالمضمر  
الأسماء ، ويعنون [بالمحذوف] (١) الأفعال ، ولا يقع الحذف إلا في الأفعال  
أو الجمل لا في الأسماء - فهم يقولون في قولنا : « الذي ضربت زيد »  
إن المفعول محذوف تقديره : « ضربته » . فإن فرق بينهما بما هو مقطوع  
بأن (٢) المتكلم أراد به ، وبما يقطن (٣) أن المتكلم أراد به ويجوز أن لا يريد به .  
فهو فرق ، لكن إطلاق النحويين هذين اللفظين لا يأتي موافقاً لهذا الفرق (٤) .

والذي يجب أن يعتقد في مثل « زيد قام » أنه يجوز أن يريد المتكلم إعادة  
الفاعل ، ويجوز أن يكنى بما تقدم ، والأظهر أن يكنى عما تقدم ، هذا إذا  
كان في كلام الناس ، وأما في كلام الباري سبحانه فالإضراب عن إثباته  
أو نفيه واجب ، لأنه لا يوجد فيه دليل قطعي ، ولا حاجة بنا إلى القول  
بالإثبات فيه والإبطال (٥) .

• • •

( ١ ) مكانه في الأصل : « بها » .

( ٢ ) في الأصل : « فإن » .

( ٣ ) في الأصل : « يظن » .

( ٤ ) يحسن هنا أن تذكر ما قاله السجيل في الفرق بين هذه المصطلحات الثلاثة : الحذف ،  
والإضراب ، والتقدير . أما الحذف فيعني بما أسكن ذكره ثم حذف لفرعي ما « . ومثل له  
بالمفعول العائد من الصلة نحو : الذي رأيت ، والذي رأيت . وأما المضمر فهو مضمون على ما  
يلفظ به من الضمائر كالفاعل في نحو : الذي قام . وقد استعمل الفرق من لفظ هذين المصطلحين ،  
ولذلك قال : « والإضراب هو الإحفاء » ، والحذف هو القطع من الشيء » .

وهذا فرق لم يفته عليه ابن مضار . فأما المقدر فهو الذي لا يقضي به بناء كالمصدر « يقول :  
« المصدر لا يضر فيه الداخل ولكنه يضر » . عل أن السجيل والحنابلة جميعاً كانوا يشاعرون  
في استخدام هذه المصطلحات ، فيضمون بعضها موضع الآخر .

انظر نتائج الفكر السبيل ١٦٥ ، والإمام له ٥٠ . ودراستنا عن السبيل ٣٤٧ .

( ٥ ) في الأصل : « والإبطال فيه » ، بتكرار كلمة « فيه » .

## فصل

### عن النحو من غير عامل ومعمول

فإن قيل : أنت قد أبطلت أن يكون في الكلام عامل ومعمول .  
فأرى كيف يتأتى ذلك مع الوصول إلى غاية النحو ؟ .

قلت : أريك (١) هذا في أبواب تدل على ما سواها بالأحرى ، وقد شرعت  
في كتاب يشتمل على أبواب النحو كلها ، فإن قضى الله - تعالى - بإكماله  
انقطع به من لم يعقه عنه التقليد ، وإلا فيستدل بهذه الأبواب على غيرها .

#### [ تطبيقه في باب النزاع ] :

ففي هذه الأبواب : « باب الفاعلين المفعولين (٢) اللذين كل واحد منهما  
يفعل بفاعله مثل ما يفعل به الآخر ، وما كان نحو ذلك » . هذه ترجمة (٣)  
سيبويه - رحمه الله - فأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أن  
أقول : « علقت » ، ولا أقول : « أعلمت » . والتعليق يستعمله النحويون  
في الخبرورات ، وأنا أستعمله في الخبرورات والفاعلين والمفعولين ، تقول :  
« قام وقعد زيد » ، فإن علقت « زيدا » بالفعل الثاني فبين النحويين  
في ذلك اختلاف ، الفراء (٤) لا يجيزه ، والكسائي يجيزه على

(١) في الأصل : « أريك » .

(٢) كما في أصلنا : « الفاعلين المفعولين » . ونص الكتاب : « الفاعلين والمفعولين » .  
وأحتج أن ما هنا هو صواب عبارة سيبويه وأنها أدل على المراد من أن كلا منهما فاعل مفعول .

(٣) الكتاب ٧٣/١ .

(٤) مذهب الفراء أن الفاعلين كليهما يعملان فيه إن اتفقا في الإعراب المطلوب ، نحو  
القال المذكور : « قام وقعد زيد » ، فهو يعمل « زيد » مفعولاً بهما ، كما يبدأ بحران . =



حذف (١) الفاعل ، وغيره (٢) ١٥٠ هـ يحيزه على الإضمار الذي يقصره ما بعده . والدليل على جوازه (٣) قول الشاعر (١) :

٩ - وَكُنَّا مُدَمَّةً كَأَنَّ مُتُونَهَا

جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنٌ مُذْهَبٍ

فهـ جرى هـ لا فاعل له ظاهراً ، فإما أن يكون محذوفاً ، وإما أن يكون مضمرأ . ومن الدليل عليه (هـ) قوله تعالى :

هـ وقد منع الجمهور ذلك حتماً من اجتماع مؤثرين على أثر واحد . أما إن اختلف العاملان - وكان الأول طالباً للرفع - فذهب الفراء أنك تفسره مؤخرأ ، نحو : هـ ضربني - وضربت زيدا - هو هـ . قد هـ هو هـ فاعل له هـ ضربني هـ . فإن كان الأول هو الطالب المنصوب وأعملته نحو : هـ ضربت - وضربني - زيدا هـ فرفع الثاني ضمير فيه ، وإن أهملت الأول نحو : هـ ضربت وضربني زيدا هـ فلا إضمار .

وقيل : إن مذهب الفراء إذا اختلف العاملان هو وجوب إعمال الأول ، فنقول : هـ ضربني - وضربت - زيد هـ ونقول : هـ ضربت - وضربني - زيدا هـ .  
انظر شرح السراي على الكتاب ٤٥٥/١ - وشرح الأشواق والصبا ١٠٣/٢ ، والجميع ١٠٩/٢ .

(١) يقول السراي في شرحه على الكتاب ٤٥٣/١ : هـ وكان الكسائي إذا عمل الثاني في الفاعل أهمل الفعل الأول من الفاعل هـ ولم يجعل فيه ضميراً . وكان الفراء لا يضمن الفاعل قبل ذكره في شيء من هذه الأفعال هـ . هذا وقد قيل : إن ما حكى عن الكسائي من أنه يحذف في نحو : هـ ضربني هـ وضربت الزيد هـ باطل هـ بل هو عنده مستتر في الفعل مفرد في الأحوال كلها . انظر الصبا ٢٠٢/٢ .

(٢) يشير بذلك إلى مذهب البصريين هـ انظر الكتاب ٢٩/١ هـ والأشواق والصبا ١٠٢/٢ - ١٠٣ .

(٣) أي : على جواز تعلق هـ زيد هـ بالفعل الثاني .

(٤) هو طقيل التنوي . انظر الاختيارين للأعشى ١٦ هـ والكتاب ٢٧/١ هـ والمقتضب ٧٥/٤ هـ والإنصاف ٨٨ هـ وشرح المفصل لابن يعيش ٧٨-٧٧/١ هـ وشرح الأشواق ١٠٤/٢ هـ الكبت : جمع كبت هـ وهو من الخيل الذي تضرب حسرته إل السواد هـ وهو من أشد الخيل . ويقال : كبت مدى هـ إذا كان شديد الحمرة لا يخططها سواد هـ ومثونها : ظهورها هـ وكبت مذهب : هو الذي تعلوه صفرة هـ .

(٥) أي : على إضمار الفاعل أو حذفه .



[ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ]<sup>(١)</sup>

وقوله :

[ عَبَسَ وَتَوَلَّى . أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى ]<sup>(٢)</sup>

فهذه الأفعال لا فاعل لها ظاهراً .

وأما أي الرايين أحق<sup>(٣)</sup> فرأي الكسائي ؛ لأن غيره يقول : حذف الفاعل لا يجوز ؛ لأن الفاعل والفعل كالشيء الواحد ، فهما متلازمان ، فعلى هذا لا يجوز حذف الفعل وإبقاء الفاعل ، وهم يجيزونه ؛ ومن الدليل على صحة مذهب الكسائي قول علقمة<sup>(٤)</sup> :

١٠ - نَعَفَقَ بِالْأَرْضِ لَهَا وَأَرَادَهَا

رِجَالٌ ، فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلَّيْبُ<sup>(٥)</sup>

وإن علقته « زيدا » بالفعل الأول قلت في الثانية : « قام (٦) » - وقعدا - الزيدان ، وفي الجميع : « قام (٦) » - وقعدوا - الزيدون .

وتقول : « مررت ، ومررتي زيد » ، على تعليق « زيد » بـ « مر » .

(١) سورة ص ، آية ٣٢ .

(٢) سورة عبس ، آية ١ ، ٢ .

(٣) من هنا نسب إلى ابن مضاء أنه يجيز حذف الفاعل متابعة للكسائي ، انظر الجمع ١٠٩/٢ .

(٤) هو علقمة بن عبدة بن النعمان . شاعر جاهل عبيد ، ونعمد قصيدته التي منها هذا البيت من روائع الشعر . انظر المفضليات ٣٩٠ والمقرب لابن عصفور ٢٥١/١ ، وشرح الشواهد لمصطفى ١٥/٣ ، وشرح الأشموني ١٠٢/٢ .

(٥) الأرضي : شجر . بذت : سبقت وغلبيت . الكليب : جماعة الكلاب . ونعفق : هار رجال : استقروا ، يزيد الصيادين تحفوا بالبقرة .

(٦) في الأصل : « قاما » و « قاموا » . وهو خطأ .



١١ - فَرَدَّ عَلَى الْفَوَادِ هَوًى عَمِيداً  
وَسُوَيْلَ لَوْ يُبَيِّنُ لَنَا السُّوَالاً

١٣ - وَقَدْ نَغْنَى بِهَا وَتَرَى عُصُوراً  
بِهَا يَقْتَدِنَا الْخُرْدَ الْخِدَالاً

وقال الفرزدق (١١) في التعليق بالثاني :

١٣ - وَلَكِنْ نَصْفاً لَوْ سَبَّيْتُ وَسَبَّيْتُ  
بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ

وقال طفيل (٢) الغنوى في ذلك :

١٤ - وَكُفْتاً مُدْمِماً كَانَ مُتُونَهَا  
جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنٌ مُذْهَبٌ ١٦٥

وقال عمر (٣) بن أبي ربيعة في التعليق بالأول :

١٥ - إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكَ بَعْدَ أَدْرَاكَةٍ  
تُنْخَلْ - فَاسْتَكَتْ بِهِ - عُوْدُ إِسْجَلٍ

(١) ديوانه ٢/٢٠٠ ، وروايته فيه : ولكن عدلاً . . . والبيت من شواهد الكتاب ٧٧/١ ، والمقتضب ١/٧٤ ، وشرح المفصل لابن بعش ١/٧٨ ، والإنصاف ٨٧ .  
والنصف : الإنصاف .

(٢) تقدم البيت برقم ٩ .

(٣) ملحقات ديوانه ٤٩٠ ، والبيت من شواهد الكتاب ١/٧٨ ، وشرح المفصل لابن بعش ١/٧٨-٧٩ ، والمطلع ١/٦٦ ، والدرر ١/٤٦ ، وشرح الأشعرى ٢/١٠٥ : تنخل : انسير ، والإسجل : شجر يشال به .

وتقول : « أعطيت ، وأعطاني زيد(١) درهما » . وتقول : ظننت ، وظنني زيد شاخصا » . وعلى التعليق بالأول : « ظننت - وظنني(٢) » - زيداً شاخصا » ، وفي الثانية : « ظننت - وظناني شاخصاً - الزيدين شاخصين » . وفي الجميع : « ظننت - وظنوني شاخصاً - الزيدين شاخصين » . تقديره : « ظننت الزيدين شاخصين ، وظنوني شاخصاً » . فلم تجمع « شاخصاً » لأن المفعول الثاني في هذه الأفعال هو الأول ، ولم تضممه لأن ضمير الواحد لا يعود على الاثنين .

فإن قلت : « ظننت وظنانا » ، ثبت « شاخصاً » وأضممته فقلت : « ظننت - وظنانا إياهما - الزيدين شاخصين » . وفي الجميع : « ظننت - وظنونا إياهم - الزيدين شاخصين » .

وتقول : « أعلمت ، وأعلمني زيد عمرأ منطلقاً » ، على التعليق بالثاني . وعلى التعليق بالأول : « أعلمت - وأعلمنيه إياه - زيداً عمرأ منطلقاً » . وفي الثانية : « أعلمت - وأعلمانيهما إياهما - الزيدين العمرين منطلقين » . وفي الجميع : « أعلمت - وأعلمونيهم إياهم - الزيدين العمرين منطلقين » . تقدير الكلام : « أعلمت الزيدين(٣) منطلقين ، وأعلمونيهم إياهم ،

ورأى في هذه المسألة وما شاكلها أنها لا تجوز ، لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب ، وقياسها على الأفعال الثلاثة على مفعول به واحد ، قياس بعيد ، لما فيه من الإشكال بكثرة الضمائر والتأخير والتقديم .

وفروع هذا الباب كثيرة ، منها : أن جميع الأفعال من متصرف وغير متصرف ، هل تدخل في هذا الباب(٤) أولاً ؟ ومنها [ أن(٥) الأسماء والحروف

(١) في الأصل : « زيداً » - بالضم - وهو خطأ .

(٢) في الأصل : « وظنني » . وهو خطأ .

(٣) في الأصل : « والعمرين » . وهو خطأ .

(٤) في الأصل : « أم لا » . وأم التصلة لا تقع بهذا .

(٥) عن هامش الأصل .

هل هي في هذا كالأفعال أولاً ؟ ومنها [ أن المتعلقات التي يسميها النحويون  
المعمول فيها ، من ظروف وأحوال وتميزات ، ومفعولات من أجلها ،  
ومفعولات مطلقة ، ومفعولات معها ، وهل مجراها مجرى المفعولات بها ،  
ومجرى الفاعلين والمجرورات أولاً ؟

فأما الأفعال التي تقتضي ثلاثة مفعولين فلا ، لما قدمناه .

وأما الأفعال التي لا تتصرف كفعل التعجب ، تقول (١) : « ما أحسن ،  
وأعلم زيداً ! » ، تعلق زيداً بأعلم ، وتقول : « ما أحسن - وأعلمه - زيداً ! »  
على التعليق بالأول ، لا معترض فيه إلا الفصل بين أحسن والمتعلق به ،  
وليس فعلاً (٢) . وإن جعله بعض النحويين فعلاً ، وأنه لا يتصرف تصرف غيره  
من الأفعال في متعلقاته ، قيل : القياس على « ١٧ » غيره من الأفعال المقتضية  
مفعولاً واحداً سائغ لقرب مأخذه ، وسبقه إلى فهم السامع .

وأما « حذا » ، و « نعم » ، و « بش » ، و « عسى » - فلا تدخل  
في هذا الباب ، لأن المتعلقات بها لا تنصرف ، على حد الإضمار في هذا الباب ،  
ولا يحال بينها وبينها .

وأما « كان » وأخواتها ، فإن « كان » منها تجري مجرى الأفعال المقتضية  
مفعولاً ، تقول : « كنت ، وكان زيد قائماً » ، و « كنت - وكانه زيد -  
قائماً » . ف « قائماً » خبر « كنت » . وقال الفرزدق (٣) :

١٦ - إِنِّي ضَمِنتُ لِمَنْ أَنَايَ مَا جَنَى (٤)

وَأَبَى فَكَانَ وَكَنتُ غَيْرَ غُدُورٍ

(١) جواب « أما » محذوف للعلم به ، تقديره : فيجوز .

(٢) يشير بذلك إلى مذهب النكوفيين . انظر الخلاف في هذه المسألة في الإنصاف ١٤٦ .

(٣) لم أجده في ديوانه . والبيت من شواهد الكتاب ٧٩/١ ، والإنصاف ٩٥ .

(٤) في الأصل « ضمنت » . وهو خطأ .



وكذلك « ليس » ، تقول : « لست » ، وليس زيد قائماً » . و « لست »  
وليس زيد إياه - قائماً » . والأظهر أن يوقف فيما عدا « كان » على السماع  
من العرب ، لأن كان اتسع فيها ، وأضمر خبرها ، قال أبو الأسود :

١٧ - فَإِنْ لَا يَكُنْهُ أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ  
أَخُوها ، غَدَتْهُ أُمُّه يَلْبِاسُهَا<sup>(١)</sup>

فإن قيل : النحويون لم يذكروا في هذا الباب إلا الفاعل والمفعول  
والخبر ، وهنا معمولات كثيرة على مذهبهم كالمصادر والظروف والأحوال  
والمفعولات من أجلها ، والمفعولات معها ، والتمييزات ، فهل تقاس هذه  
على المفعولات بها أو لا تقاس ؟

قيل : أما المصدر فالظاهر من كلامهم أنه لا يكون في هذا الباب ،  
وذلك أن المصادر إنما يجاء بها لتأكيد الفعل ، والحذف مناقض للتأكيد ،  
فإذا قلت : « قت وقام زيد قياماً » ، إن علققت « قياماً » بالثاني وحذفت  
من الأول ، حذفت المؤكد . وإن قصد بالمصدر تبين النوع كان أشبه  
بالمفعول به ، كقولنا : قت القيام الحسن ، تقول في التعليق بالثاني :  
« قت ، وقام زيد القيام الحسن » . وفي تعليقه بالأول : « قت - وقامه  
زيد - القيام الحسن » .

وتقول في ظرف الزمان : « قت ، وقام زيد يوم الجمعة » . وعلى  
التعليق بالأول : « قت - وقام فيه زيد - يوم الجمعة » . وفي ظرف المكان :  
« قت ، وقام زيد مكاناً حسناً » . وعلى التطبيق بالأول : « قت - وقام  
فيه زيد - مكاناً حسناً » .

(١) الكتاب ٤٦/١ ، والمقتضب ٩٨/٣ ، والإيضاح ٨٢٣ ، وشرح المفصل  
لأن يعش ١٠٧/٣ ، والمغرب لابن عصفور ٩٩/١ ، والخزانة ١٢٦/٢ ، وشرح  
الإشعري ١١٨/١ وقيل :

دع الخبر بشرها الضميمة فإني رأيت أحداً لها مجزاً بمكانها  
أراد بأخي الحمر : الزبيب . جاء عن شرب الحمر ، وقال له : إن الزبيب يقوم مقامها ، لأنه  
لم تكن الحمر نفسها من الزبيب ، فهي أخته ، اتخذت من شجرة واحدة .



وفي المفعول من أجله : « قمت ، وقام زيد إعظاماً لك » . وعلى الأول :  
« قمت - وقام له زيد - إعظاماً لك » ، تقديره : « قمت إعظاماً لك ، وقام  
له زيد » .

والأظهر أن لا يقاس شيء من هذه على المسحوح إلا أن يسمع في هذه  
كما سمع في تلك .

وأما الحال والتميز « ١٨ » فلا يجوز القياس فيهما ، لأنهما لا يضران .  
وأما الحروف فلا تدخل لها في هذا الباب .

وأما الأسماء التي يسميها النحويون عاملة فيكون فيها ذلك ، تقول :  
« زيد مادح ومعظم عمراً » ، « وزيد مادح - ومعظم إياه - عمراً » ، « زيد :  
زيد مادح عمراً ومعظم إياه » .

وبين النحويين اختلاف في أي الفعلين أول أن تعلق به الاسم الآخر .  
فأختار البصريين الثاني للجوار ، وأختار الكوفيين الأول للسبق . ومذهب  
البصريين أظهر لأنه أسهل ، فإنه ليس إلا حذف ما تكرر في الثاني أو إضماره  
على مذهبهم إن كان فاعلاً . والتعليق بالأول فيه إضمار كل ما تكرر من  
متعلقات الأول في الثاني ، وتأخير المتعلقات بالأول بعد الثاني . وقد حملهم  
الجوار على أن يقولوا : « هذا جحر صب خرب » ، فيخفضونه ، وهو  
للبحر المتقدم (١) .

(١) يستدل بهذا المذهب البصريون قائلين قد حملهم على إيسراء الصفة على غير من

من له . انظر المسألة في الإنصاف ٨٣ - ٩٦ .



## فصل

[ آخر ، عن النحو من غير عامل ومعمول ]

[ تطبيقه في باب الاشتغال ] :

ومن الأبواب التي يظن أنه يعسر على من أراد (١) تفهيمها أو تفهمها ، لأنها (٢) موضع عامل ومعمول ، والداعية إلى إنكار العامل والمعمول ، باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره ، مثل قولنا : « زيدا ضربته » .

فأقول : إن كل فعل تقدمه اسم ، وعاد منه على الاسم ضمير مفعول ، أو ضمير متصل بمفعول ، أو بمخفوض ، أو بحرف من الحروف التي تخفض ما بعدها - فإن ذلك الفعل لا يخلو أن يكون خبراً أو غير خبر ، وغير الخبر يكون أمراً ، أو نهياً ، أو مستفهما عنه ، أو محضوفاً عليه ، أو معروضاً أو متعجباً منه ، فإن كان أمراً أو نهياً فالاختيار فيه النصب (٣) ، ويجوز رفعه ، كقوله : « زيدا اضربه » . وكذلك : « زيدا اضرب غلامه » ، وكذلك : « زيدا امرر بغلامه » ، وكذلك : « زيدا امرر به » . والهي كالأمر ، قال الأعشى (٤) :

١٨ - هُرَيْرَةٌ وَدُعُهَا ، وَإِنْ لَامَ لَأَيْمٌ ،

غَدَاةَ غَدٍ ، أَمْ أَنْتَ لِلْبَيْنِ وَاجِمٌ

وكذلك إن كان الأمر باللام ، كقوله : « زيدا يضربه عمرو » .

(١) في الأصل : أراد .

(٢) في الأصل : إلا موضع .

(٣) انظر الكتاب ١/١٣٨ .

(٤) ديوانه ١٧٧ ، والكتاب ١/٢٠٥ .

وإن دخلت « أما » قبل الاسم فكذلك تقول : « أما زيداً فأكرمه »  
وأما عمراً فلا تنه .

والدعاء (١) مجرى مجرى الأوامر والنهي في اللفظ ، يقال : « اللهم زيداً  
أرحمه » ، و « اللهم عبد الله لا تعذبه » ، وكذلك : « زيداً سقياً له » ،  
و « عمراً رعيلاً له » ، و « أما الكافر فجدعاً له » ، لأنه دعاء (٢) ، وقال  
أبو الأسود الدؤلي (٣) :

١٩ - أميران كانا آخبياني كلاًهما  
فكلاً جزأه الله عني كما فعل

وإذا قلت : « زيداً فأضربه » فلا يجوز في « زيد » إلا النصب (٤) .  
ولا يجوز فيه الرفع على الابتداء . كما يجوز في « زيد أضربه » ، فإن جعل  
خير مبتداً محذوف جاز ، وكأنه قال : « هذا زيد فأضربه » ، ولا يجوز  
« زيد فأضربه » على أن يكون « زيد » مبتداً ، و « أضربه » خبره . كما  
لا يجوز : « زيد فمطلق » ، وقال الشاعر (٥) :

٢٠ - وقائلة : خولان فانكح فقاتهم  
وأكرؤمة الحين خلوا كما هيأ

فخولان : خير مبتداً محذوف ، تقديره : هذه خولان .  
وأما قوله تعالى :

(١) الكتاب ١٤٢/١

(٢) الكتاب ١٤٢/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨٥/٢

(٣) الكتاب ١٣٨/١

(٤) الكتاب ١٣٩/٨ ، ١٤٣/٣ ، وهو من أبيات الكتاب التي لا يعرف قائلها ، وانظر

وشرح المفصل لابن يعيش ١١٩٠/١ ، ٩٥/٨ ، ١١٩٠/١ ، ونزهة الأديب ٢١٨/١ ، ٣٩٥/٣ ، ١٤٢١/٤

٥٢٠ ، وحق الأبي ١٧٩-٢٣٥ ، والمص ١١٠/١ ، والدرر ٧٧/١ ، والأشرف ٧٧/٢

خولان : من بائين ، والأكرؤمة : مصدر بمعنى المنقول ، أي : حكرمة ، وأراد بالحسين

من أبياء وحسبها ، وانظر : التمهيد لأدب

[ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا <sup>(١)</sup> ]

وقوله :

[ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً

جَلْدَةٍ <sup>(٢)</sup> ]

فإن سيوييه - رحمه الله - جعلهما مبتدأين ، ولم يجعل فعلى الأمر  
خبرين عنهما ، لكنه جعل الخبرين محذوفين ، تقديرهما : في الفرائض ،  
أو : فيما فرض عليكم الزانية والزاني (٣) .

ويظهر أنهما مبتدأان خبراها الفعلان ، ودخلت « الفاء » (٤) في الخبر ،  
كما تدخل في خبر « الذي سرق فاقطع يده » ، لأن معنى « السارق » :  
الذي سرق ، وليس بمنزله : « زيد فنطلق » ، لأن « زيدا » لا يدل على معنى  
يستحق أن يكون الخبر مسيئا له ، كما في « السارق » ، فإن في السارق معنى  
ترتب عليه به قطع يده (٥) . وقد قرئ بالنصب ، وقال سيوييه : « وهو  
في العربية على ما ذكرت لك من القوة ، ولكن أثبت العامة إلا الرفع (٦) » .  
وأما إن كان الفعل مستفهما عنه باخمزة ، فإن الاختيار (٧) نصبه .  
وبجوز رفعه ، كقولك : « أزيداً أكرمه ؟ » قال الله - عز وجل - :

[ أَيْشِرْأَ مِنَّا وَاحِدًا تَتَّبِعُهُ ؟ <sup>(٨)</sup> ]

(١) سورة المائدة ، آية ٣٨ .

(٢) سورة النور ، آية ٢ .

(٣) الكتاب ١/١٤٣ .

(٤) في الأصل : « ودخلت الفاء » .

(٥) انظر الكتاب ١/١٣٩-١٤٠ ، ١٠٢/٣ ، والمقتضب ٣/١٩٥ ، وتعليق الأستاذ

فضيلة ، والمجمع ١/١٥٩ .

(٦) لفظ الكتاب ١/١٤٤ : « إلا القراءة بالرفع » .

(٧) الكتاب ١/١٠٢ .

(٨) سورة القمر ، آية ٢٤ .

وكذلك : « أزيداً ضربت أخاه ؟ » ، و : « أزيداً مررت به ؟ » ،  
و : « أزيداً مررت بأخيه ؟ » . وقال جرير (١) :

## ٢١ - أَثْغَلَةُ الْفَوَارِسِ أَمْ رِيَّاحَا

عَدَلْتُ بِهِمْ طُهْيَةً وَالْخِشَابَا ؟

وتقول : « أعبد الله كنت مثله ؟ » ، و : « أزيداً لست مثله ؟ » ،  
بناء على أن « كان » ، و « ليس » فعلا (٢) . وهذا لا يجوز عندي حتى  
يسمع من العرب .

وتقول : « ما أدرى أزيداً مررت به أم عمراً ؟ » ، و : « ما أبالي أعبد الله  
لقيت أخاه أم عمراً (٣) » .

فإن كان العائد على الاسم المقدم قبل الفعل ضمير رفع ، فإن الاسم  
يرتفع كما أن ضميره في موضع رفع ، ولا يضر رافع كما ٢٠ . لا يضر  
ناصب ، إنما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعاً لكلام العرب ، وذلك قولك :  
« زيد قام » ، وقال الله تعالى :

[ قل : آله أذن لكم ، أم على الله تفترون ؟ ] (٤)

(١) ديوانه ٥٩ ، والكتاب ١٠٢/١ ، وأمال الشجري ٣٢١/١ ، ٣١٧/٢ .  
والأشوش ٧٨/٢ . وليس على الألفية ٢٢٠/١ . ثعلبة الفوارس ورياح من قوم جرير  
وأما طهية والخشاب فن قوم الفزاري .

(٢) ذكر سيويه المثالين ، وحكم على « كان » و « ليس » بأنهما فعلا . والكتاب  
١٠٢/١ . وقد اختلف النحاة في « ليس » ، فقال بعضهم إنها حرف بمنزلة ما ، ومنهم  
ابن السراج ، انظر المغني ٣٢٥ ، وقد يلهم هذا القول من كلام ابن كيسان كما في لسان العرب ،  
مادة « ليس » . أما « كان » فلم يضع له اختلاف حول فعليتها ، وفي حاشية يس على الخلاصة  
١٠٠/١ : « قال ابن الحاج : كلمات الباب ( أي باب كان ) كلها أفعال ، لا أعرف في ذلك  
خلافاً في غير ليس » .

(٣) الكتاب ١٠٢/١ .

(٤) سورة يونس ، آية ٥٩ .



وقولنا : إنه تارة على أنه غير مبتدأ ، وتارة على أنه مبتدأ ، فلا منفعة في ذلك ، وقال تبارك وتعالى :

[ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْنُون ؟ أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ <sup>(١)</sup> ] .

فأنتم في موضع رفع ، وكذلك : « أزيد ضرب أبوه عمراً (٢) » ، وكذلك : « أزيد ضرب (٣) » ، و : « أزيد ذم (٣) به » ؛ لأنه في موضع رفع ، وكذلك : « أزيد مَرَّ بعلامه » . وقال عدي بن زيد في الأمر (٤) :

٢٢ - أَرَوَّاحٌ مُودَّعٌ أُمُّ بَكُورٍ

أَنْتَ فَانْظُرْ لَأَيُّ ذَاكَ تَصِيرُ ؟

فإن عاد عليه ضميران ، أحدهما في موضع مرفوع والآخر في موضع منصوب ، أو أحدهما متصل بمرفوع والآخر متصل بمنصوب ، كقولك : « أعبد الله ضرب أخوه غلامه (٥) » ، لك في « عبد الله » الرفع والنصب . إن راعى المرفوع رفع ، وجعل المنصوب كالأجنبي ، وإن راعى المنصوب نصب .

(١) سورة الواقعة ، آية ٥٨ ، ٥٩ .

(٢) في الكتاب ١٠٢/١ : « ونقول : أعبد الله ضرب أخوه عمراً ، لا يكون إلا الرفع ، لأن الذي من سبب عبد الله مرفوع فاعل ، والذي ليس من سببه مفعول ، فيرفع إذا ارتفع الذي من سببه . . . »

(٣) الكتاب ١٠٤/١ ، وشرح المفصل ٣٥/٢ .

(٤) يريد أن الأمثلة المقدمة كانت في الخبر والثناء فيها صير رفع ، ومثل ذلك في الأمر قول عدي ، وموضع الشاهد : أنت فانظر .

والبيت من شواهد الكتاب ١٤٠/١ ، والخصائص ١٣٢/١ ، وأمال الشجري ٨٩/١ ، والمصحح ١١٠/١ ، ١١١/٢ ، والدور ٧٩/١ ، ١٤٥/٢ .

أراد : أذو رواج ، والرواج بالفتح ، واليكور في أول النهار .

(٥) انظر الكتاب ١٠٣/١ .

وتقول (١) : « أزيداً لم يضربه إلا هو » ، لا يكون فيه إلا النصب ، وإن كانا جميعاً من سببه ، لأن المنصوب ها هنا اسم ليس بمنفصل [ من (٢) - الفعل ، وإنما يكون الأول على الذي ليس بمنفصل - (٢) ] لأن المنفصل يعمل (٣) كعمل سائر الأسماء ، ويكون في مواضعها ، وغير المنفصل لا يكون هكذا .

وكذلك : « أزيد لم يضرب إلا إياه » ، لأن فعل « زيد » إذا كان مع اسم - يعنى ضمير الفاعل الذى فى يضرب - غير منفصل ، لم يتعد إلى « زيد » ، ولم يتعد فعل « زيد » إليه ، ألا ترى أنك لا تقول : « أزيداً ضرب » ، وأنت تريد : « أزيداً ضرب نفسه » ، ولا : « أزيد (١) »

(١) هذه المسألة من زيادات أبى الحسن الأخفش على الكتاب ، انظر ١٠٦/١ . ت عبد السلام عارون .

وعلى تحتاج إلى تقديم ، ذلك أنه لا يجوز إعمال الفعل فى ضمير من متصين لمسمى واحد ، يكون أحدهما فاعلاً والآخر مفعولاً ، فلا يجوز أن تقول : ضربته - على أن الفاعل ضرب نفسه - لكن ذلك جائز فى أفعال القلوب ، تقوى : ظننتى وحسبتى . على أنك إذا أردت ذلك فى غير أفعال القلوب تقول : ضربت نفسى ، وكلمت نفسى . وهكذا ، أو تفصل أحد الضميرين فتقوله : ما ضربت إلا إياك ، والضمير ان لشيء واحد .

ويجتمع الاتحاد فى باب ظن وغيره إذا ضمير الفاعل متصلاً مقسراً بالمفعول ، نحو : ظن زيداً قائماً ، و : زيداً ضرب : تريد : ظن نفسه قائماً ، وضرب نفسه .

فإن أفسر منفصلاً جاز ، نحو : ما ظن زيداً قائماً إلا هو ، وما ضرب زيداً إلا هو .

ومثله مع إضمار المفعول : ما ظن زيد قائماً إلا إياه ، وما ضرب زيد إلا إياه .

فإذا شغل الفعل بالمنصوب ، والمرفوع منفصل ، حيل الاسم المتقدم المشغول عنه على المنصوب ، ولم يعمل على المرفوع ، لأنه لا يرفع متصلاً ، فلا يفسر ما يرفع . وهذا هو تعليله للمسألة الأولى : « أزيداً لم يضربه إلا هو » .

وإذا شغل بالمرفوع ، والمنصوب منفصل ، حيل الاسم المتقدم المشغول عنه على المرفوع ، ولم يعمل على المنصوب ، لأنه لا يتصل به الضمير المنصوب فى هذه الحالة . وهذا هو تعليله للمسألة الثانية : « أزيد لم يضرب إلا إياه » .

(٢) من حاشى الكتاب ١٠٦/١ .

(٣) أى : يتعدى إليه الفعل كما يتعدى إلى سائر الأسماء .

(١) كذلك أصلاً ، وفى نص الأخفش المنقول على حاشى الكتاب ١٠٦/١ : « أزيداً ضربته » بالنصب . والصواب ما هنا « ذلك أنه مثل : الفعل المسند إلى زيد الذى لا يصح أن يتعدى إلى ضميره ، وقد مثل قول هذا للفعل المسند إلى ضمير زيد الذى لا يصح أن يتعدى إلى زيد .

ضربه ؟ « وأنت تريد أن توقع فعل « زيد » على الهاء ، والهاء لزيد ، فلذلك لم يعمل في « زيد » .

قال المؤلف - رضي الله عنه - : هذا بناء على أن المرفوع يرتفع بفعل مضمر ، والمنصوب ينتصب كذلك أيضاً ، فإذا قيل : « أزيداً لم يضربه إلا هو ؟ » ، فتقدير المحذوف : « ألم يضرب زيداً إلا هو ؟ » . وهذا جيد ؛ لأن الفاعل مضمر منفصل . ولو رفع « زيداً » حملاً على الضمير المنفصل فقال : « أزيد لم يضربه إلا هو ؟ » ، لكان تقدير المحذوف : « ألم يضربه إلا زيد ؟ » . وهذا لا يجوز ؛ لأن فعل « زيد » لا يتعلق به ضمير « زيد » المتصل في ضميره المتصل ، لا تقول : « ما ضربه إلا زيد » ، والضمير لزيد .

فإن قيل : لم لا يكون التقدير : « ما ضرب إلا إياه زيد ؟ »

قيل : لأن معنى المحذوف مخالف لمعنى المنى ؛ لأن ( إلا ) إذا دخلت على الفاعل كان المعنى أن المفعول لم يصل إليه فعل أحد إلا فعل الفاعل ، والفاعل محتمل . ٢١٠ . [ أن يكون فعل بغير (١) ] ذلك المفعول ، ويحتمل أنه لم يصل إلا إلى [ ذلك المفعول (١) ] . وإذا أدخلت ( إلا ) على المفعول نصبت عن الفاعل أن يفعل بغير المفعول ، وجائز أن يوقع الفعل بالمفعول غير الفاعل ، وجائز أن لا يوقعه إلا ذلك الفاعل .

وإذا قلت : « أزيد لم يضرب إلا إياه ؟ » ، فالرفع في « زيد » لا غير ؛ لأن تقدير (٢) المحذوف : « ألم يضرب زيد (٣) إلا إياه ؟ » . وهذا حسن ، ولا يجوز نصب في هذه المسألة كما لم يحز الرفع في الأول (٤) ؛ لأنه لو نصب « زيداً » لكان التقدير : « ألم يضرب إلا زيداً ؟ » ، لأن ضمير الفاعل في الفعل الظاهر متصل ، ولا يجوز : « ما ضرب إلا زيداً » . ولا : « ما إلا زيدا »

(١) عن التبرورية ص ٣٣ ومكانه يباين في الصورة الحرم في الخطوط .

(٢) في الأصل : « تقديم » .

(٣) في الأصل : « زيداً » بالنصب . وهو خطأ .

(٤) في الأصل : « الأول » . يعني في قولك : « أزيداً لم يضربه إلا هو » .

ضرب ، ، ولا يجوز إدخال « إلا » على ضمير الرفع حتى يقال : « ألم يضرب زيدا إلا هو ؟ » . لأن معنى المذنوب يجب أن يكون كعنى المثنى ، وهذا ليس كذلك ، لما تقدم فى المسألة الأولى .

وهذا كله بناء على مذهب الإضمار . وأما من يرى أن العرب إنما راعت المعانى ، وجعلت اختلاف الألفاظ - فى الغالب - دليلا على اختلاف المعانى واتفاقها [ دليلا على اتفاقها (١) ] ، فإنه يجوز النصب والرفع فى كل واحدة من المسألتين (٢) ؛ لأن « زيدا » فاعل ومفعول ، فالرفع باعتبار كونه فاعلا ، والنصب باعتبار كونه مفعولا ؛ ألا [ (٣- ترى أنك تقول : « أزيد لم (٢) » ] يضرب عمرا إلا هو ؟ فتحمل على المنفصل ، و [ أزيدا (٢) ] لم يضرب عمرو (١) إلا (٢) [ إياه حملا على المنفصل . ولو قلت : « أزيدا (٥) » لم يضرب عمرا إلا هو ؟ ، لم يجز . وإذا قدرت حملا على مذهبهم لم يكن بد من أن تقول : « ألم يضرب عمرا إلا زيد لم يضربه إلا هو » . وهذا من الأدلة اليقينة على أن العرب لم تضمن شيئا (٦) .

وتقول : « أخواك ظاهرا منطلقين (٧) » ، فلا أخوين هنا ضميران (٨) ، مرفوع ومنصوب ، وهما متصلان (٩) . فحملت الأول على المرفوع :

- (١) زدنا ما بين القوسين لينتظم السياق .
- (٢) المسألتان هما : « أزيدا لم يضربه إلا هو » و : « أزيد لم يضرب إلا أباه » .
- (٣) مكانه يضاف فى الصورة لحزم فى المخطوطة . والمثبت عن التورمية ص ٢٥ .
- (٤) فى التورمية : « عمرا » بالنصب ، وهو خطأ .
- (٥) فى الأصل : « إلا زيدا » ، وهو خطأ .
- (٦) وجه ادعاء ابن مضاء أن زيدا فى : « أزيد لم يضرب عمرا إلا هو » قد حمل على المنفصل ، وقد تقدم أن النحاة يمتنعون الحمل عليه . لكن هنا بغائطة ، فالحياة يمتنعون الحمل إذا كان الفاعل والمفعول واحدا نحو : « أزيدا لم يضربه إلا هو » فأما فى مسألة ابن مضاء ، فالفاعل والمفعول مختلفان .

(٧) هذه من المسائل التى ألحقت ببعض نسخ الكتاب ، ويظن أنها من زيادات الأعشى .

انظر الكتاب ١٠٨/١ .

(٨) فى هامش الكتاب : « غيبان » .

(٩) فى هامش الكتاب : « وهما غير متفصلين » .

من (١) قبل أن الظاهر يتعدى فعله في هذا الباب إلى مضمره ، نحو : « ظنهما أخواك منطلقين » ، إذا ظنا أنفسهما ، ولا يتعدى فعل المضمر إلى الظاهر (٢) ، (٣) [ نحو قولك : « زيدا ظن عالما ، إذا ظن نفسه ] (٤) ، ولكن يتعدى فعل المضمر إلى المضمر مثل قولك : « أظنني ذاهبا » (٥) .

وهذا بناء أيضاً على أن المرتفع والمنتصب ارتقاؤه وانتصابه بفعل مضمر ، وأما على ترك الإضمار فإن الرفع والنصب جائزان ، إلا أن مالا اختلاف فيه أولى مما فيه خلاف في هذه المسألة وفي المسألتين المتقدمتين . والإحاطة في هذه المسائل — وهي مظلونة غير مستعملة ٥٢٢٠ [ ولا (٥) محتاج إليها لا (٥) ] تنبهي لمن رأى أن لا ينظر إلا فيما تمس الحاجة [ إليه (٥) ] ، وحذف (٦) [ هذه وأمثالها من صناعة النحو مقرونها ومسهل . وعلى هذا الخوض في أمثال هذه المسائل التي تفيد نطقاً أولى من الاشتغال بما لا يفيد نطقاً ، كقولهم : بم نصب المفعول ؟ بالفاعل ، أم بالفعل ، أم بهما ؟

• • •

وتقول : « أنت عبد الله ضربه » ، الاختيار عند سيبويه رفع « عبد الله » ، لأن حرف الاستفهام قد حال بينه وبين « عبد الله » أنت . لكنك إن شئت أن تنصبه كما نصبت « زيدا ضربه » جاز (٧) .

(١) يدل بذلك لعدم جواز النصب : لأنك لو نصبته لكان محمولا على المفعول الأول ، فيؤدي ذلك إلى تعدى فعل المضمر إلى الظاهر وهذا لا يجوز ، كما سيبينه بعد .

(٢) يمد في هامش الكتاب : « في هذا الباب » .

(٣) ما بين القوسين ليس في هامش كتاب سيبويه .

(٤) اقتصر ابن منشاء من هذه الزيادة على هذا القدر . وما زال لها بقية ، انظرها في

هامش الكتاب ١٠٨/١ .

(٥) مكانه بياض في المصورة . والمثبت عن مخطوطة التيمورية ص ٢١ .

(٦) في التيمورية « وحذف إليه هذه » . فعدلنا كلمة ( إليه ) .

(٧) انظر الكتاب ١٠٨/١ .



وقال أبو الحسن وأبو العباس بن يزيد : « التصب (١) أجود : لأن  
« أنت » ينبغي أن يرتفع بفعل إذا كان له فعل في آخر الكلام ، وينبغي  
أن يكون الفعل الذي يرتفع به « أنت » ساقطاً على « عبد الله (١) » . على  
أصلهم في إضمار الفعل في هذا الباب .

واضح أبو العباس (٢) أحمد بن ولاد عليهما سيوييه (٣) بأن (٤) قال :  
إنما يرفع الاسم الواقع قبل الفعل وينصب بإضمار فعل ، إذا كان الفعل خيراً  
عنه ، أي (٥) : يرتفع بالابتداء ، كقولك : « أزيداً ضربته ؟ » ، لو رفعته  
بالابتداء لكان « ضربته » خيراً له . وكذلك : « أزيد قام ؟ » ، لو رفع  
« زيد » بالابتداء لكان « قام » خيراً له ، وأنت إذا قلت : « أنت عبد الله  
ضربته ؟ » ورفعت [ أنت بالابتداء ، لم يكن ] (٦) « ضربته » خيراً عنه ،  
وإنما خيره الجملة بعده ، التي هي [ عبد الله ضربته ] (٦) ، فهي بمنزلة  
قولك : « أزيد أخوه قائم ؟ » .

وما قاله محتجاً عن سيوييه مردود بما ذكره سيوييه في باب « ما جرى  
في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل (٧) » ، قال فيه :  
« أزيداً أنت ضاربه ؟ » : إن زيداً يختار فيه نصب كما يختار في : « أزيداً  
تضربه ؟ » ، إذا كان اسم الفاعل يراد به الفعل . ولو كان ما قاله ابن ولاد

---

( ١ ) هذا النص بلفظه منسوب إلى أبي الحسن الأخفش . وهو من زيادات بعض نسخ  
الكتاب . انظر ١٠٤/١ .

( ٢ ) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد المصري ، أخوه وجده نعيان . سمع من  
الزجاج وطبقته . وله كتاب الانتصار لسيوييه فيما ذكره القيرد ، والمفصور والمدود . انظر  
الإتياء ٩٩/١ ومعجم الأدباء ١٠١/٤-٢٠٣ .

( ٣ ) في الأصل : « سيوييه » .

( ٤ ) في الأصل : « فإن قال » .

( ٥ ) في الأصل : « أن يرتفع » .

( ٦ ) عن مخطوطة دار الكتب . ومكانه يباين في المصورة .

( ٧ ) الكتاب ١٠٨/١ .



صحيحاً لكان « زيد » مرفوعاً ، لأنك لو رفعته بالابتداء لكانت الجملة  
من الابتداء والخبر خبره .

ولسيبويه أن يقول : إني لم أمتنع نصب « زيد » من أجل هذا ، و« أنت »  
عندي فاعل بفعل مضمر ، لكن الفعل المضمر في هذا الباب لا يعمل إلا في  
معمول واحد ، ويلزمه على هذا أن لا يجوز : أزيداً درهما أعطيته إياه ،  
على أن يتنصب « زيدا » و « درهما » بفعل مضمر تقديره : « أعطيت زيدا  
درهما » ، ويقول : لو جاز هذا لجاز : أزيداً عمراً قائماً أعلمته إياه إياه ،  
فإنه إذا جاز أن يعمل في اثنين جاز أن يعمل في ثلاثة .

وإن كان الفعل مخصوصاً عليه ٢٣ . بالألا ، أو هلا ، أو لوما ، أو لولا -  
لم يكن في الاسم إلا النصب ، تقول : « هلا زيدا أكرمه » ، وكذلك  
سائرهما (١) .

وإن كان متعجباً منه فلا يجوز فيه إلا الرفع ، وذلك (٢) قولك :

« زيدٌ ما أحسنه ! » ، « وزيدٌ أحسنٌ به ! » .

وإن كان الفعل خبراً فإنه يكون موجباً ومنفياً وشرطاً ، فإن كان موجباً  
وكان الاسم مقدماً مبتدأ به ، جاز فيه الرفع والنصب ، والرفع أحسن .  
تقول : « زيدٌ لقيته » . و « زيداً لقيته » (٣) . فإن كان منفياً بما أو « لا »  
جاز في الاسم الرفع والنصب ، والنصب أحسن ، قال الشاعر (٤) :

٢٣ - فَلَاذَا جَلَالُ هَيْبَتِهِ لَجَلَالِهِ  
وَلَاذَا ضَيَاعُ هُنٍّ يَتَرَكْنَ لِلْفَقِيرِ

(١) الكتاب ١/ ٩٨ .

(٢) في الأصل : « وكذلك » .

(٣) الكتاب ١/ ٨١ .

(٤) هو هذبة بن الحشرم العذري . والبيت من شواهد الكتاب ١/ ١١٥ ، وأما

الشعري ١/ ٣٣٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٧ .

يذكر الماتيا فيقول : لم تهب الجليل ولم تشفق على الفقير .

٢٤ - فَلَا حَسْبًا فَخَرْتُ بِهِ لِتَيْمٍ

وَلَا جَدًّا إِذَا اَزْدَحَمَ الْجَدُودُ

وكذلك تقول : « ما زيدا ضربته (٢) » . إذا لم تكن التي يكون بعدها الاسم مرفوعاً وخبره منصوباً .

وإن كان الفعل شرطاً بدخول « إن » عليه ، كان الاسم منصوباً (٣) ، وفي رفعه خلاف : قال الشاعر (٤) :

٢٥ - لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِيسًا أَهْلَكْتَهُ

وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

ولا يكون تقديم الاسم على الفعل في شيء من أدوات الجزاء إلا في « إن » وحدها ، إلا في ضرورة الشعر (٥) .

فإن عطفت الجملة التي تقدم [ فيها ] الاسم على الفعل ، على جملة أخرى صدرها فعل ، كان الاختيار النصب (٦) ، والرفع جائز ، نحو قولك : « ضربت زيدا وعمراً أكرمه » . وقال الله تبارك وتعالى :

---

(١) هو جرير . والبيت في ديوانه ١٢٩ ، والرواية فيه : « ولا حسب . . . ولا جد » ، بالرفع . وهو من شواهد الكتاب ١٤٦/١ . وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/١ ، ٣٦/٢ . وفي خزائن الأدب ٤٤٧/١ .

(٢) الكتاب ١٤٥/١ .

(٣) الكتاب ١٣٤/١ .

(٤) هو الضرب بنون . والبيت في ديوانه ٧٢ . وهو من شواهد الكتاب ١٣٤/١ . واقتضب ٧٦/٢ ، وأما الشجرى ٣٣٢/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٢ . وفي خزائن الأدب ١٥٢/١ ، ٤٥٠ ، ٦٤٢/٣ ، ٤١٠/٤ ، ومعنى اليب ١٧٩ ، ٤٥٠ ، والأشعول ٧٥/٢ .

(٥) الكتاب ١٣٤/١ .

(٦) الكتاب ٨٨/١ .



[ أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا . وَالْجِبَالُ أَرْسَاهَا ]<sup>(١)</sup>

وقال تعالى :

[ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا

أَلِيمًا ]<sup>(٢)</sup> .

وهو في القرآن كثير . وقال الشاعر (٣) :

٢٦ - أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السِّلَاحَ وَلَا

أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَقَّرَا

٢٧ - وَالذُّبَّ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ

وَحْدِي ، وَأَخْشَى الرِّيحَ وَالْمَطَرَ

عطف « والذُّبُ أَخْشَاهُ » على قوله : « لَا أَحْمِلُ السِّلَاحَ » .

وإن عطفها على جملة من مبتدأ وخبر ، والخبر جملة من فعل وفاعل ،  
كقولك : « زيد أكرمته وعبد الله لقيته » ؛ فسيبويه يختار الرفع إن عطف  
على جملة المبتدأ وخبره ، والنصب إن عطف على جملة الفعل (٤) .  
وخالفه غيره (٥) في ذلك وقال : إنه لا يجوز أن يعطف على الجملة من الفعل

(١) سورة النازعات ، آية ٣١ ، ٣٢ .

(٢) سورة الإنسان ، آية ٣١ .

(٣) هو الربيع بن ضبع الغزالي . واليهان في النواذر ١٥٩ ، والمج ٥٠/٢ .

والدور ٩٠/٢ ، والعي ٣٩٧/٣ ، والتصريح ٣٦/٢ .

ينصف الربيع حاله لما كبر .

(٤) الكتاب ٩١/١ .

(٥) في الارتشاف ٩٨٨ : « إن كان فيها ( أي في الجملة المعطوفة ) ضمير جازت

المسألة بلا خلاف ، نحو : زيد ضربته وقتلاً أكرمته في داره . وإن لم يكن فيها ضمير نحو :  
زيد ضربته وقتلاً أكرمته بأربعة مذاهب ، أحدها : أنه لا يجوز المسألة ، وهو مذهب الأخفش »

[ والفاعل (١) ] لأنها خبر للمبتدأ وموضعها رفع ، وما عطف على الخبر فهو خبر ، ولا يصح أن تكون الجملة المعطوفة ٢٤٠ . خبراً لأنه لا ضمير فيها يعود على المبتدأ .

وقول المخالف أظهر : إذ الإعراب إنما هو لتبيين المعاني ، ولا تقول في الشيء إذا تقدمه أمران : إنه معطوف على أحدهما دون الآخر ، وإنه جائز عطفه على كل واحد منهما إلا بحسب المعاني ، كقولنا : « زيد قائم أبوه وعمرو » ، تقول (٢) : إن « عمرأ » معطوف على « الأب » ، ولا يجوز عطفه على « قائم » لكون « قائم » خبراً عن « زيد » ، وليس « عمرو » خبراً عنه ، إنما « عمرو » خبر عنه بالقيام ، ويجوز عطف « عمرو » على « زيد » ، ويكون القائمان أبا زيد وأبا عمرو .

ولو قيل : « زيد شجاع وكريم » ، كان « كريم » معطوفاً على « شجاع » ، لا على « زيد » ، لأنه خبر عن « زيد » ، كما أن « كريماً » كذلك .

فإذا قلنا في قولنا : « زيد ضربته وعمرأ أكرمته » : إن هذه الجملة الثانية يجوز أن تعطف على المبتدأ وخبره ، ويجوز أن تعطف على الجملة من الفعل والفاعل ، والجملتان مختلفتان ، إحداهما خبر عن مبتدأ والأخرى ليست كذلك ، والكبرى منهما ليس لها عندهم موضع من الإعراب ، والصغرى لها موضع من الإعراب ، فأى فائدة في أن نخبر في العطف عليهما (٣) ؟ ألا ترى أننا إذا قلنا : « زيد أكرمته وعمرو أهنته إعظاماً له » ،

---

= والزائدة والسيراق . الثاني : أنه يجوز ، وهو مذهب جماعة من القدماء والفطري ، وهو ظاهر كلام سيوري .

الثالث : إن كان المعطف بالوإن أو بالفاء جازت وإلا فلا . وهو مذهب هشام .

الرابع : إن كان المعطف يتم جاز وإلا فلا . وهو مذهب الجمهور . وانظر شرح السيراق على الكتاب ٢٨٦/١ .

(١) ليست في الأصل .

(٢) في الأصل والتيسورية : « وتقول » .

(٣) في الأصل : « عليها » .

فلا خلاف في أنه يجوز عطف الجملة التي هي : « عمرو أهدته إجلالا له »  
 على المبتدأ وخبره ، وعلى جملة الفعل والفاعل ؛ فإذا عطفت على الكبرى  
 لم يكن لها موضع من الإعراب ، وإن عطفت على الصغرى كان لها موضع  
 من الإعراب ، وجاز أن تحذف الأولى التي هي « أكرمته » ، وتحل الثانية  
 محلها فتقول : « زيد عمرو أهدته إجلالا له » ، والواو تدخل الثاني فيما دخل  
 فيه الأول . وكل معطوف عليه فجاز أن تحذفه وتحل المعطوف (١) محله ،  
 إلا ما شذ نحو :

## ٢٨ - أَيْ قَتَى هَيْجَاءُ أَنْتَ وَجَارَهَا (٢)

ولا يحل على الشاذ .

وكما أنه لا يجوز أن يعطف على الخبر المفرد إلا ما هو خبر ، فكذلك  
 الجملة ، ولا فرق بينهما في أن كل واحد منهما خبر . ولم يمنع الخبر المفرد  
 أن لا يعطف عليه إلا ما هو خبر من جهة أنه مفرد ، بل من جهة ما هو خبر .  
 وقد احتج ابن ولاد لسيبويه فأطال بأمور أكثرها خارج عن المسألة ،  
 والذي يقرب من المسألة منها قوله : إن النحويين مجمعون على إجازة قولك :  
 « مررت برجل قام أبوه وقعد عمرو » ، فقام أبوه جملة في موضع جر (٣) ،  
 لأنها نعت لرجل ، و « قعد عمرو » معطوفة عليها وليست « ٢٥ » في موضع  
 جر (٢) ؛ لأنك لا تقول : « مررت برجل قعد عمرو » ؛ إذ ليس في الجملة  
 الثانية ضمير يعود على رجل (١) . وكذلك إذا قلت : « زيد يضرب غلامه

(١) في الأصل : « المعطوف عليه » .

(٢) من شواهد الكتاب المجهولة القائل : « وتنته » .

« إذا ما زجال بالرجال انقلت » .

انظر الكتاب ٢/ ٥٥ ، ١٨٧ ، ومغنى اللبيب ٧٧٢ .

(٣) في الأصل والتبوية : « في موضع خبر » . وهو خطأ ، والمثبت عن الانتصار .

(٤) يند في الانتصار : « فيكون لعا له » .

فيغضب عمرو ، فيضرب غلامه في موضع رفع (١) ، وقوله : « فيغضب عمرو » معطوف عليه ، وليس في موضع رفع ، [ لأنه لا عائِد فيه على المبتدأ (٢) ] .

قيل : أما قياس الخبر على النعت فليس بالبين ، لأن حكميهما مختلفان ، وأيضاً فإن لقائل أن يقول : إن قوله : « وقعد عمرو » معطوف على الجملة الكبرى لا على الصغرى .

فإن قال : المعنى على غير ذلك ، وذلك أن المتكلم لم يرد أن يخبر بخبرين لا رابط بينهما ، وإنما أراد أن قيام الأب اقترن بعود عمرو ، ودلت الواو على ذلك ، فكأنه قال : كان من أيه قيام مع عود عمرو ، فصارت الجملة الثانية مرتبطة بالأولى ، وصارتا جميعاً في حكم الجملة الواحدة .

قيل : إن الواو إنما معناها أن تدخل الثاني فيما دخل فيه الأول ، وقد قال سيبويه : « ولو قلت : أزيداً ضربت عمراً وضربت أخاه - [ يعنى (٢) ] والضمير عائِد على زيد ] - لم يكن كلاماً ؛ لأن عمراً ليس فيه من سبب الأول شيء ، ولا ملتبساً به ؛ ألا ترى أنك لو قلت : مررت برجل قائم عمرو وقائم أخوه ، لم يجوز ؛ لأن أحدهما ملتبس ، والآخر ليس ملتبساً به (٣) » . وإنما منع سيبويه - رحمه الله - من جواز المسألة الأولى ، على أن يكون « زيداً » منصوب بفعل مضمر دل عليه الفعل الذي يليه ، لأنه ليس فيه ضمير يعود على « زيد » ، ولا ينتصب الاسم بفعل مضمر عند سيبويه إلا أن يكون المفسر له فعلاً ، على الشرط الذي قدمناه ، ولو قلت : « أزيداً ضربت عمراً » لم يجوز .

فإن قيل : فقد عاد في الجملة الثانية على « زيد » ضمير ؟

(١) في الانتصار : « فيضرب غلامه زافع لأنه خبر المبتدأ » .

(٢) عن الانتصار ص ٢٦ - ٢٧ .

(٣) هذا التفسير ابن مضار .

(٤) الكتاب ١/ ١٠٨ .



قيل : الجملة الثانية لا تفسر الضمير (١) الذي نصب زيداً ، إنما يفسر الضمير (١) ما يلي معموله من الأفعال ، قالوا و على هذا لا تربط الجملة الثانية بالجملة الأولى ربطاً يجعلهما في حكم الجملة الواحدة ، ولا فرق بين مذهب سيبويه وبين ما قيل ، إلا أن سيبويه يفسر الفعل ، وحيث ينصب ينصب ، وحيث يرفع يرفع ، وحيث يختار أحدهما على الآخر يختار ، وإن خالف مذهبه هذا المذهب تبعه عليه .

وأما قوله (٢) : « زيد يضرب غلامه فيغضب عمرو » ، فظاهر هذا أن « يغضب » معطوف على « يضرب » ، لكن لما كان الضرب سبب الغضب ، ارتبطت الجملتان وصارتا بمنزلة الشرط والجزاء ، وإن كانتا ٢٦٠ . جملتين فإنهما في حكم الواحدة ، ألا ترى أنك تقول : « زيد إن تكرمه يكرمك عمرو » ، وتكتفى بالضمير العائد من الجملة الأولى ، ولا خلاف في جواز هذه .

وقد خرجت عما أراه وأحض عليه من الإيجاز والاقتصار (٣) في هذه الصناعة على ما لا بد منه . ويمكن في المسألة الأولى المختلف فيها أن يقال : إن الرفع والنصب جائزان ، والرفع الوجه ، لأنهم اتفقوا عليه ، والنصب جائز بإجماع منهم إلا أنه دون الرفع . وسيبويه يقول : إن الرفع أجود في حال والنصب على وجه آخر .

فإن قيل : لم ترك الاحتجاج لسيبويه بقول الله تبارك وتعالى :

[الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ . وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ .  
وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ] (٤) .

( ١ ) يعنى بالضمير الفعل المضمر الذي يفترض النحاة في هذه المسألة من باب الاشتغال .

( ٢ ) يراد ابن ولاد في نصب المتقدم .

( ٣ ) في الأصل : « والاقتصار » .

( ٤ ) سورة الرحمن ، الآيات ٥ - ٧ .

نصب السماء ، وإنما يحسن النصب إذا كان العطف على الجملة ،  
الفعلية لا على الجملة الابتدائية ، فقد عطف على الخبر الذي هو ( يسجدان )  
ما ليس فيه ضمير يعود على المبتدأ .

فللراد على سبويه أن يقول : نصب ، وإن عطف على الجملة الابتدائية ،  
وإن كان الرفع أحسن على مذاهب النحويين ، كما جاءت :

[ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ <sup>(١)</sup> ] .

والرفع عند سبويه أوجه (٢) ، فلا حجة قاطعة لسبويه في هذا .

ويجوز مجرى الأفعال في هذا الباب أسماء الفاعلين والمفعولين ، والمعدولة  
عن أسماء الفاعلين للمبالغة نحو : فعال وفعل ومفعال ، تقول : « أزيداً  
أنت ضاربه ؟ » ، و : « أزيداً أنت ضاربه ؟ » ، وكذلك « مضرباه » ،  
و « صرّوبه (٣) » .

وإن جئت بعد الاسم الذي يعود عليه من الفعل ضمير نصب ، بشرط  
وجزاء ، لم يجوز فيه إلا الرفع ، نحو : « زيد إن تكرمه يكرمك (٤) » .  
وكذلك إن جئت بعده بحرف أو اسم للاستفهام (٥) نحو : « أزيد كم مرة  
لقيته ؟ » ، وكذلك : « عمرو هل رأيت (٦) ؟ » ، و : « زيد من ضربه ؟ » ،  
و : « عبد الله ما أصابه ؟ » . وكذلك إن كان الفعل في موضع الصفة (٧) نحو :  
« أزيد أنت رجل يكرمه (٨) ؟ » . وقال الشاعر (٩) :

(١) سورة القمر ، آية ٤٩ .

(٢) انظر الكتاب ١/١٤٨ . وشرح الأثموني ٢/٨٠ ، ومعنى اللبيب لابن هشام ٢٢٢ .

(٣) انظر الكتاب ١/١٠٨ وما بعدها .

(٤) الكتاب ١/١٣٢ .

(٥) الكتاب ١/١٢٧ .

(٦) في الأصل : « رأيت » .

(٧) في الأصل مكان « نحو » : يجوز .

(٨) الكتاب ١/١٢٨ .

(٩) هو قيس بن الحصين الحارثي . والبيت من شواهد الكتاب ١/١٢٩ . والإيضاح

١٢٢ وفي الجزالة ١/١٩٩ ، ولسان العرب ، مادة « ضم » . « أيل » .

٢٩ - أَكُلْ عَامَ نَعَمْ تَحْوُونَهُ  
يُلْقِيهِ قَوْمٌ وَتَنْجُوهُ

وقال زيد الخيل :

٣٠ - أَفَى كُلِّ عَامٍ مَاتُمْ تَبْعُونَهُ  
عَلَى مِحْمَرٍ ثَوْبَتُمُوهُ وَمَارُضًا (١)

تحووته : في موضع الصفة لنعم ، ونعم مبتدأ وخبره « كل عام » ، وهو على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه (٢) : لأن « كل عام » ٢٧٥٠ من ظروف الزمان ، وظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجثث ، إنما تكون أخباراً عن المصادر . ولو روي بالنصب (٣) لجاز ، ويكون الفعل لا موضع له من الإعراب .

وكذلك « ماتم » يجوز فيه النصب على أن لا يكون الفعل صفة .

وقال الشاعر ، جرير (٤) :

٣١ - أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ  
وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ

(١) الكتاب ١/ ١٢٩ ، ١/ ١٨٨ ، وأمال السهيلي ٥٦ ، وشرح المفصل لابن يونس

٧٦/٩ .

المحرم : الفرس المجرب ، الذي طباعه كطباع الحبير . وثوبتموه : جهنتموه ثواباً . يقولون : مات ما أهديت لنا ، وحرقتم حزن من فقد حبيباً فأقام مأتماً ، والمأتم النساء .

(٢) والتقدير : « أحراراً نعم » .

(٣) في اللسان ، مادة « أبل » . وي : « أكل عام ذبها تحوونه » ، بالنصب .

(٤) قال سيوريه في الكتاب ١/ ١٣٠ : « وقال جرير فيها ليس فيه الهاء » . وذكر

البيت . وقد استشهد به سيوريه قبل ذلك في ٨٧/١ على جواز حذف الهاء من الفعل إذا وقعت جملته ثمتاً . والبيت في ديوان جرير ٧٧ ، وأمال الشجري ٥/ ٧٨ ، ٢٢٦ . ومعنى

البيت ٥٥٦ ، ٦٧٨ ، ٧٠٤ .

فصحيت : في موضع الصفة ، ولا يجوز نصب « شيء » لفساد المعنى .  
ودخول (١) « الياء » على « مستباح » .

وقال (٢) الشاعر :

٣٢- وَمَا أَذْرِي أَغْيَرَهُم نَّهَاءُ  
وَطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا؟

فأصابوا : في موضع الصفة ، ولا يجوز صرفه إلى غير ذلك ، لأن  
الشاعر جهل الأمر الذي غيرهم ولم يدر أهو البعد وطول العهد ، أم مال  
أصابوه ؟ قال : معطوف على « نهاء » .

وجوز النصب على مذهب قوم .

وكذلك إن كان الفعل صلة لموصول ، نحو قولنا : « أزيد الذي  
رأيت (٣) ؟ » لا يكون في « زيد » إلا الرفع ، وليس بمنزلة قولنا : « أزيداً  
العاقل ضربته ؟ » لأن « ضربته » ليس صلة ولا صفة .

وكذلك إن أبدلت منه أو وكنته [ لا يجوز (٤) ] النصب ، ومثله :  
« زيد أن تكرمه خير من أن تهينه (٥) » ، لأن ما ينصب بعد « أن » فهو من  
صلتها . . . وكذلك « زيد أنت الضاربة (٥) » لا يجوز في « زيد » إلا الرفع ،  
لأن الألف واللام بمعنى الذي ، فجرت مجرى الذي .

• • •

---

(١) يريد أنه بما يقع النصب دخول « الياء » على « مستباح » فالسورح لها في الرفع أنها  
زيدت في الخبر ، فلما في النصب فلا تجد لها سورحاً .

(٢) هو الحارث بن كلثة ، والبيت من شراهد الكتاب ٨٨/١ ، وأمال الشيعري  
٥/١ ٣٢٦ ٢٠٣٢٤/٢ ، وشرح الفضل لابن يونس ٨٩/٦ .

(٣) الكتاب ١٢٨/١ .

(٤) في الأصل : « أو وكنته لأختيار النصب » . وهو غير مستقيم .

(٥) الكتاب ١٣١/١ .

قد أتيت في هذا الباب على ما يحتاج إليه ويستغنى به ، وزدت توجيه الأقوال والاحتجاج على سيويه وله ، ليعلم القارئ أني قد وقفت على أقوالهم ، وعرفت ما أتيت . ولم أحتج إلى إضمار ما الكلام تام دونه وإظهاره عي مخالف لفرض القائل ، هذا في كلام الناس ، فأما في كلام الله - تعالى - فحرام . والله أسأله العون والتوفيق .

وقد قلت قولاً في هذا الباب يليق بما أحض عليه وأدعو إليه ، لأنني لم أدخل فيه محالاً ، ولا ظناً ضعيفاً ، ولا فضلاً لا يحتاج إليه .

• • •

### [ تطبيقه في باب نواصب المضارع ] :

ومما قالوا فيه [ ما ] (١) لم يفهم ، وأضمر واقعیه ما يخالف مقصد القائل ، أبواب نصب الفعل ، وقد تكلمت منه على باب « الفاء » ، و « الواو » ، ليستدل بها على غيرها ، ويعلم أن ما أضمره لا يحتاج إليه في إعطاء القرائن التي يحفظ بها كلام العرب .

### الكلام على الفاء :

الفاء ينصب بعدها الفعل إذا كانت جواباً لأحد ثمانية أشياء : الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والنفي ، والعرض ، والتمني ، والتحضيض ٢٨٠ والدعاء . يقال في الأمر : « أعطني فأشكرك » (٢) ، قال أبو النجم :

٣٣ - يا ناقُ ، سيرى عَنَقًا فسيبها

إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحًا (٣)

(١) ليست في الأصل .

(٢) الكتاب ٣/ ٣٤١ .

(٣) الكتاب ٣/ ٣٥٠ ، والمقطب ١٥/ ٢ ، وشرح الفصل ٢٩/ ٧ ، وشلور الذهب ٣١٨ ، والمطلع ١٨٢/ ١ ، ١٠/ ٢ ، والدرر ١٥٨/ ١ ، ٧/ ٢ ، وشرح الأسموني ٣٠٢/ ٢ .

والعنق : نوع من السير السريع . وسليمان هو : سليمان بن عبد الملك .

وتقول في النسي : « لا يعصى زيد الله فبعاقبه » ، قال الله تعالى :

[ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ]<sup>(١)</sup>

وقال :

[ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلُّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ]<sup>(٢)</sup>

ويقال في النسي : « ما يأتيني زيد فأعطيه » ، فيحتمل وجهين (٣) :

أحدهما : ما يأتيني زيد فكيف أعطيه ؟ أي : إن الإتيان سبب العطاء ،  
فإذا لم يأت لم يعط ، قال الله تعالى :

[ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ]<sup>(٤)</sup>

ويقال : « ما آمن أبو جهل فدخل الجنة » ، وقال الفرزدق (٥) :

٣٤ - وَمَا أَنْتَ مِنْ قَيْسٍ فَتَنْبَحَ دُونَهَا

وَلَا مِنْ تَمِيمٍ فِي اللَّهَِا وَالْغَلَاصِمِ

والوجه الآخر من قولنا : « ما يأتينا زيد فنعطيه » ، أي : ما يأتينا في

---

(١) سورة طه ، آية ٦١ ، وانظر الكتاب ٣/ ٣٤ .

(٢) سورة طه ، آية ٨١ .

(٣) انظر الوجهين في الكتاب ٣/ ٣٠ .

(٤) سورة قاطر ، الآية ٣٦ .

(٥) رواية الديوان ٣١٣ :

« ولا من تميم في السرور من الأعاصم » .

وهو من شواهد الكتاب ٣/ ٣٣ ، والمص ٢/ ١٣ ، والذو ٢/ ٨ .

يهر جريراً ، واللها : واحداه لهاء ، وهي الهمزة المنرفة عن الحلق . والغلاصم : جمع

فلسة ، وهي الفم بين الرأس والعنق ، أو رأس الخلقوم . وقد كنى بذلك عن الأشراف .



حال إعطاء ، أي : بأتينا ولا نعطيه ، قال الفرزدق (١) :

٣٥ - وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِينَا  
فَيَنْطِقُ إِلَّا بِأَلْسِنِي أَعْرَفُ .

وقال اللعين :

٣٦ - وَمَا حَلَّ سَعْدِي غَرِيبًا بِبَلَدَةٍ  
فَيُنْسَبُ إِلَّا الزَّبْرَقَانُ لَهُ أَبٌ (٢)

وتقول : « كأنك لم تأتنا فنحدثك » (٣) . وقال رجل من بني دارم (٤) :

٣٧ - كَأَنَّكَ لَمْ تَذْبَحْ لِأَهْلِكَ نَعْجَةً  
فِيصْبَحَ مُلْقًى بِالْفِئَاءِ إِيَّاهَا

ويقال في الاستفهام : « أتأتينا فنحدثك ؟ » قال الشاعر (٥) :

٣٨ - أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخْبِرْكَ الرُّسُومُ  
عَلَى فِرْتَاخٍ ، وَالطَّلُّ الْقَدِيمُ

(١) ديوانه ٢٩/٢ . والبيت من شواهد الكتاب ٣٢/٣ ، وشرح الأشتوني ٣٠٤/٢ - ٣٠٥ ، وهو في الجزالة ٦٠٧/٣ .

الندي : المجلس . يقول : إذا نطق منا ناطق بجلس جماعة عرف صواب قوله ، فلم ترد مقالته .

(٢) الكتاب ٣٢/٣ ، وجزالة الأدب ٥٣٠/١ ، ٦٠٨/٣ . يقول : الزبرقان سيد قومهم وأشهرهم ، فإذا غريب رجل من سعد - وهم رعي الزبرقان - فسل عن نسب ، اقتبس إليه لشرقه وشهرته .

(٣) من أشعة الكتاب ٣٥/٣ . (٤) في الكتاب ٣٥/٣ : « وقال رجل من بني دارم » ، وذكر البيت . وهو من شواهد المزني في المختضب ١٨/٢ .

الإهاب : الجلة عالم يدبغ . (٥) الكتاب ٣٤/٢ وهو من الأبيات المجهولة القائل : وانظر اللسان مادة : فرتج . وفرتج : موضع ببلاد طبرستان .

ويقال في العرض : « ألا تأتينا فنكرمك » . ويقال في انتهى : « ليت  
زيداً عندنا فيحدثنا » . وقد قرئ :

[ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا ]<sup>(١)</sup> .

وقال مهلهل :

٣٩ - قَلَوْ تُبَشِّشِ الْمَقَابِرُ عَنْ كُلِّيبٍ  
فَيُخْبِرَ بِالذُّنُوبِ أَيْ زِيرٍ<sup>(٢)</sup>

وقال أمية بن أبي الصلت :

٤٠ - أَلَا رَسُولَ لَنَا مَا فَيُخْبِرُنَا  
مَا بَعْدُ غَايَتِنَا مِنْ رَأْسِ مُجْرَانَا<sup>(٣)</sup>

ويقال في التحضيض : « هلا زرت زيدا قبركمك » .  
ويقال في الدعاء : « اللهم ، لا تؤاخذنا بذنوبنا فتهلك » . وقال الله -  
عز وجل - :

[ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ ، وَأَكُنْ  
مِنَ الصَّالِحِينَ ]<sup>(٤)</sup> .

وقد نصبت العرب بعدها في الواجب ، وذلك شاذ لا يقاس عليه :

---

(١) في الأصل : « فيدعون » . وقد استشهد به ابن مضاء على النصب ، وهي قراءة ،  
يقول سيوطي ٣/ ٣٦ : « وزعم هارون أنها في بعض المصاحف : ( ودوا لو تدفن فيدعونوا ) .  
والنظر البحر المحيط ٨/ ٣٠٩ . والآية من سورة القلم ، رقم ٩ .

(٢) أمال القائل ١/ ٢٤ . ومعنى اليب ٢٩٦ ، وشرح الأئمة ١/ ٢٢ .  
زير النساء : الذي يكثر زيادته .

(٣) الكتاب ٣/ ٣٢٣ ، والشذور ٣٢٣ .  
يعني أن يخبره رسول من السموات بالفترة التي بين الموت والبعث .

(٤) سورة المنافقين ، آية ١٠ . والنظر الكتاب ٣/ ١٠٠ .

٤١ - سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ  
وَالْحَقَّ بِالْحِجَّازِ فَاسْتَرِيحَا

وقال الأعشى (٢) :

٤٢ - ثُمَّتَ لَا تَجْزُونِي عِنْدَ ذَاكُمُ  
وَلَكِنْ سَيَجْزِيَنِ الْإِلَهُ فَيُعْقِبَا ٢٩٥

وقال طرفة (٣) :

٤٣ - لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَدْخُلُ الدَّلُّ وَسَطَهَا  
وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصِمَا

وهذه المواضع التي ينصب فيها ما بعد الفاء ، منها ما يجوز فيها العطف ويكون إعراب الفعل الثاني كإعراب الفعل الأول الذي قبل الفاء ، ويكون معناه غير مخالف لمعناه (١) . وكلها يجوز فيها القطع من الأول ورفع الفعل على أنه موجب ، مثال ذلك : « لا يشتم عمرو زيدا فيؤذيه » ، إن نصب

(١) هو المغيرة بن حنبل ، والبيت من شواهد الكتاب ٣٩/٣ ، ٩٢ . والمقتضب ٢٤/٢ ، والمقتضب ١٩٧/١ ، والشذور ٣١٤ ، ومغنى اللبيب ١٩٠ ، والمجمع ٧٧/١ ، ١٠/٢ ، ٧٣ . والدور ٥١/١ ، ١٠/٢ ، ٩٠ ، وشرح الأشتوني ٣٠٥/٣ . والخزانة ٩٠٠/٣ .

(٢) ديوانه ٩ ، وروايته فيه : « هناك لا تجزوني » . . . . . والبيت من إنشاد بولس في الكتاب ٣٩/٣ .

أعقبه الله : جازاء ، يقول : لا أرجو بما أصنع منكم جزاء ، وإنما ثواب على الله .  
(٣) ديوانه ١٣٩ . والبيب من شواهد الكتاب ٤٠/٣ . والمقتضب ٢٤/٢ . والمقتضب ١٩٧/١ .

كفى بالمغنية عن عز قومه . وينصم : يطلع :  
(٤) الكتاب ٣٠/٣ .

كان المعنى : لا يشتم ولا يؤذ (١) ، فهناك عن أنواع الأذى . وإن رفع كان المعنى : إن شتمه (٢) آذاه . وإن جزم « يؤذيه » وعطف على قوله : « يشتم » كان المعنى : فإنه يؤذيه ، أى : من شأنه أن يفعل ذلك . وقال النابغة (٣) :

٤٤ - وَلَا زَالَ قَبْرُ بَيْنَ تَبْنَى وَجَاسِمٍ

عَلَيْهِ مِنَ الْوَسْمَى جُودٌ وَوَابِلٌ

٤٥ - فَيُنْبِتُ حَوْذَانًا وَعَوْفًا مُنُورًا

سَاتِبُهُ مِنْ خَيْرٍ مَا قَالَ قَائِلٌ

ولم يجعل « ينبت » جواباً ، ولكنه قطع ، ولو نصب لجاز . وقال (٤) :

(١) هذا على المعنى الأول الذى ذكره من معنى النصب ، والذي مثل له فى التثنية بـ « ما يأتينى زيد فأعطيه » ، وقال فيه : إن المعنى : ما يأتينى زيد فكيف أعطيه ؟ أى : إن الإتيان سبب العطاء ، فإذا لم يأت لم يعط . ولو كان لأعطى . وكذلك هنا يقال فى « لا يشتم عمرو زيدا فيؤذيه » ، والى فى المستقبل ، والشتم سبب الإيذاء ، وإذا وقع آذاه .

ولا يتصور فى التثنية المعنى الثانى الذى أوردته فى التثنية .

(٢) فى الأصل : « شتمه » .

(٣) فى ديوان النابغة برواية الأصمعي ١٢١ بروى الأول :

سقى القيت قبرا بين بصرى وجاسم      بغيت من الوسمى قطمير ووابل

وأما برواية ابن السكيت ١٢٠ ، فيروى :

ولا زال يسقى بطن شرح وجاسم      يحسود من الوسمى قطمير ووابل

ولم يروى ابن السكيت البيت الثانى .

والبيتان من شواهد الكتاب ٣٨٩/٣ ، والمقتضب ٢١/٢ .

وابن : بلدة بحوران من أعمال دمشق ، وجاسم : موضع قريب من دمشق . والجود والوابل :

أغزو المطر . والوسمى : أصل الخضر لأنه يأتى بعد طول العهد بالمطر . والحوذان والعبوف : نباتان طيبا الرائحة . ساتبى : ساقى عليه .

(٤) هو جميل بن معمر . وهو من شواهد الكتاب ٣٧/٣ ، وشرح المفصل لابن معمر

٣٦٧/٧ ، ومضى القريب لابن هشام ١٨١ ، والشذور ٣١٢ ، والطبع ١١/٢ ، ١٤١ ، والدرر

٨/٢ ، والمزاةة ٦٠١/٣ .

البيداء : القفر . والسباق : الأرض الجديدة . والقراء : القفر .

٤٦ - أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّ الْقَوَاءَ فَيَنْطَقُ  
وَهَلْ تُخْبِرُنَا الْيَوْمَ بِبَدَأِ سَخْلَقِ

وتقول (١) : « حسبته شتمنى فأثب عليه » . إذا لم يقع الوثوب . ومعناه :  
لو شتمنى لو ثبت عليه . وإن كان الوثوب قد وقع فليس إلا الرفع . لأن  
هذا بمنزلة قولك : ألت قد فعلت فأفعل .

وقال (٢) بعض الحارثيين :

٤٧ - غَيْرَ أَنَا لَمْ تَأْتِنَا بِبَقِيْنِ  
فَرَجِي وَنُكْرِي التَّأْمِيْلَ (٣)

أى : فنحن نرجى :

الكلام على الواو :

الواو تنصب ما بعدها في غير الواجب ، ومعناها في النصب معنى « مع »  
قال الأخطل (٤) :

٤٨ - لَا تَنْهَ عَنُ خَلْقِي وَتَأْتِيْ مِثْلَهُ  
عَارُ عَلَيَّكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيْمُ

(١) هذه الفقرة لسيبويه ، انظر الكتاب ٣٦/٢ .

(٢) هذه الفقرة مع البيت وتفسيره لسيبويه . انظر الكتاب ٣١/٢ .

(٣) الكتاب ٣١/٢ ، وشرح انفصل لابن يعيش ٣٦/٧ ، وخزانة الأدب ١٠٦/٣ .

٦١٥ ، والمغنى ٥٣٢ .

(٤) لم أجده في ديوانه ، ويقول البغدادي في الخزانة ٦١٧/٣ : « والبيت وجد في عدة  
قصائد ، ومنه اختلف في قائله » ، فحسبه الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام في أمثاله إلى اشتراك  
الكثافي . . . ونسبه سيبويه للأخطل ، ونسبه الخاتمي لسابق البربري . ونقل السيوطي عن  
تاريخ ابن عساکر أنه للدارماح ، والمشهور أنه من قصيدة لأبي الأسود الدؤلي . . . يتصرف . والبيت  
من شواهد الكتاب ٤٢/٢ ، والمقتضب ١٦/٢ ، وشرح انفصل ٢٤/٧ ، والمغنى ٣٩٩ .  
والشعر ٢٥٠ ، والأشعر ٣٠٧/٣ .

وتقول (١) : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » ، أي : لا تجمع بينهما .  
 ولو جزم لنهاء عن الجمع والتفرقة ، ولو رفع لنهاء عن أكل السمك ،  
 وأوجب له شرب اللبن ، أي : أنت ممن يشرب اللبن ، قال جرير (٢) :

٤٩ - وَلَا تَشْتُمِ الْمَوْلَى وَتَبْلُغْ أَذَاتَهُ  
 فَإِنَّكَ إِنْ تَفْعَلْ تُسَفِّهُ وَتَجْهَلِ

نهاء عن الفعلين . وقال الخطيب (٣)

٥٠ - أَلَمْ أَلْ جَارَكُمْ وَتَكُونْ بَيْنِي  
 وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةَ وَالْإِحْسَاءَ

وهذا واجب في المعنى ، فكان ينبغي أن لا ينصب ، لكن اللفظ لفظ  
 الاستفهام . وقال دريد بن الصمة :

٥١ - قَتَلْتُ بَعْدَ اللَّهِ خَيْرَ لِدَائِهِ  
 ذُوَابًا ، فَلَمْ أَفْخَرْ بِذَاكَ وَأَجْزَعًا<sup>(٤)</sup> ٣٠٥

أراد : أفي لم أفخر به وأنا جزع ، وإنما فخرت به غير جزع .

(١) انظر الكتاب ٤٢/٢ - ٤٣ .

(٢) لم أجده في ديوانه . والبيت من شواهد الكتاب ٤٢/٣ ، وشرح المفصل لابن  
 يعيش ٣٣/٧ - ٣٤ .

المولى : ابن العم ، والأداة : الأذى .

(٣) ديوانه ٥٤ ، والبيت من شواهد الكتاب ٤٣/٣ ، والمقتضب ٢٧/٢ ، والمعنى  
 ٧٤٥ ، والشعر ٣٢٧ ، والطبع ١٣/٢ ، والنور ١٠/٢ ، والأشواق ٢٠٧/٣ .

(٤) الكتاب ٤٣/٣ ، وأمال الشجري ٣٦٤/١ .

ذوآب : هو ذوآب الأسد ، كان قد قتل عبد الله بن الصمة ، أخا دريد ، فقتله دريد  
 بأخيه . والقدة : من ولد معد ، يقول : لم أجمع الفخر والجزع ، بل أنا فخور بإدراكك فأرى  
 غير عائف من قوم قاتل أخى ، لعزقي ومنعتي .



ويقال في التني :

« لَا يَسْعَى شَيْءٌ وَيُعْجِزُ عَنْكَ »<sup>(١)</sup> .

أي : مع عجزه عنك .

وتقول في الأمر : « ائْتِنِي وَآتِيكَ »<sup>(٢)</sup> . وإن أردت الأمر

أدخلت اللام ، فتقول : « وَلَآتِكَ » . وقال الله - عز وجل - :

[ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ

الصَّابِرِينَ ]<sup>(٣)</sup> .

وقراها بعضهم :

[ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ ]<sup>(٤)</sup> .

بالجزم .

وقال الله تعالى :

[ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ

تَعْلَمُونَ ]<sup>(٥)</sup> .

( ١ ) المثال في الكتاب ٤٣/٢ .

( ٢ ) فسر سيبويه هذا المثال بقوله ٤٤/٣ : « إذا أردت : ليكن إيتان منك وإن آتيك » .  
تني : إيتان منك وإيتان مني . وإن أردت الأمر أدخلت اللام كما فعلت ذلك في الفاء حيث  
قلت : ائتنِي فلاخبرتك ، فتقول : ائتنِي وَلَآتِكَ » .

( ٣ ) سورة آل عمران ، آية ١٤٢ .

( ٤ ) سيبويه ٤٤/٣ . وفي البحر المحيط ٦٦/٢ : « وقرأ الحسن وابن يعسر وأبو حنيفة  
وعمر بن عبد بكر الم عطفاً على ( ولما يعلم ) . وقرأ عبد الوارث عن أبي عمرو : ( ويعلم )  
يرفع الميم » .

( ٥ ) سورة البقرة : آية ٤٢ .

وإن شئت جعلت : ( وتكسروا ) على العطف (١) .

وقال الله تعالى :

[ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بآيَاتِ رَبِّنَا ، وَنَكُونَ <sup>(٢)</sup> ]

فرئ بالرفع والنصب ، فالرفع على العطف وعلى التقطع (٢) . وقال  
الأعشى (٤) :

٥٢ - فَقُلْتُ : اذْعَى وَأَدْعُوْا إِنْ أُنْدَى

لِصَوْتِ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

ومن النصب قوله (٥) :

٥٣ - لَلْبُسِ عِبَاءَةٌ وَتَقَرُّ عَيْنِي

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ بُسِ الشُّفُوفِ

(١) هذا ترجيع سيبويه ٤/٣ .

(٢) سورة الأنعام ، آية ٢٧ .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٤٤/٣ : « فالرفع على وجهين ، فأحدهما أن يترك الآخر الأول . والآخر على قولك : دعني ولا أعرد ، أي : فإن من لا يعمد » .

(٤) لم أجده في ديوانه . والبيت من شواهد الكتاب ٤٥/٢ ، ومجالس ثعلب ١٥٦ .  
وأما القائل ٨٨/٢ ، ١٠٠ ، والإنصاف ٥٣١ . وشرح المفصل لابن يعيش ٣٣/٧ .  
ومعنى البيت ٤٤٤ ، والشذور ٣٢٥ ، والأشجوز ٣٠٧/٣ .  
أندي : أبعد وأشد للمعابة .

(٥) هي ميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبي سفيان . والبيت من شواهد الكتاب  
٤٥/٣ ، والمقتضب ٢٧/٢ ، والمختب ٣٢٦/١ ، وأما الشجري ٢٨٠/١ ، وشرح  
المفصل لابن يعيش ٢٥/٧ ، وخزانة الأدب ٥٩٢/٣ ، ٦٢١ ، ومعنى البيت ٢٩٥ ، ٣١٤ ،  
٢٩٩ ، ٥٢٢ ، ٦٠٧ ، والظهور ٣٢٨ ، والخص ١٧/٢ ، والدرر ١٠/٢ ، والإشوار  
٣١٣/٢ .

ف قوله : « وتقر عني » منصوب بإضمار « أن » ، كانه قال : للبي وأن  
تقر ، أي : وقررة عني . وقال الأعشى (١) :

٥٤ - لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوِيَّتُهُ

تَقْضِي لِبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمٌ

على من روى « تقضي » على اسم « كان » . وقال كعب الغنوي :

٥٥ - وَمَا أَنَا لِلثِّيِّ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي

وَيَغْضَبُ مِنْهُ ضَاحِي بِقَوْلِ (٢)

يجوز في « يغضب » الرفع والنصب ، والرفع على أن يكون داخلا في  
صلة « الذي » معطوفاً على قوله : « ليس نافعى » . والنصب عطفاً على الشيء ،  
كما قال : « وتقر عني » . وقد رد (٣) على سيدييه في هذا ، والأظهر أنه  
منزلة قوله : « ليس زيد قائما ويقعله عمرو » ، أي : مع قعود عمرو .  
ويقال : « دعني ولا أعود » . فهذا أوجب على نفسه أن لا يعود ،  
فقطع (٤) . ومثله في القطع (٥) :

٥٦ - فَلَا يَدْعُنِي قَوْمِي صَرِيحاً لِحُرَّةٍ

لَعِنَ كُنْتُ مَقْتُولاً وَيَسْلُمُ عَامِرٌ .

- 
- (١) ديوانه ١٧٧ ، والبيت من شواهد الكتاب ٣٨/٣ ، والمقتضب ٢٧/١ ، ٢٦/٢ .  
٢٩٧/٤ ، وأمال الشجرى ٣٦٣/١ ، وشرح المفصل ٦٥/٣ ، والمغنى ٥٦٠ .  
الثواء : الإقامة . والبانة : الحاجة .  
(٢) الكتاب ٤٦/٣ ، والمقتضب ١٩/٢ ، والمنصف ٥٢/٣ ، وشرح المفصل لابن  
يموش ٣٦/٧ ، وعزارة الأدب ٦١٩/٢ .  
(٣) انظر المقتضب للمبرد ١٩/٢ ، وشرح المفصل لابن يمش ٣٦/٧ .  
(٤) الكتاب ٤٤/٣ .  
(٥) البيت لقيس بن زهير بن جذيمة كان في الكتاب ٤٦/٣ ، والجميع ١٩/٢ ،  
والدور ١٠/٢ .  
يريد : عامر بن الطفيل ، يقول : لئن قتلت وعامر سالم من القتل فلت بصرريح القصب  
سر الأم .



## إسقاط العلل الثواني والثالث

ومما يجب أن يسقط من النحو : العلل الثواني والثالث ، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد ه من قولنا : ه قام زيد ه : لم رفع ؟ فيقال (١) : لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع . فيقول : ولم رفع الفاعل ؟ فالجواب أن يقال له : كذا نطق به العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام ، ولا فرق [ بينه و (٢) ] بين من عرف أن شيئاً ما حرام بالنص ، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة لينقل حكمة إلى غيره ، فسأل : لم حرم ؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه .

ولو أجبنا السائل عن سؤاله بأن نقول له : للفرق (٣) بين الفاعل والمفعول فلم (٤) يقنعه ٣١٠ ه وقال : فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول ؟ قلنا له : لأن الفاعل قليل ، لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد والمفعولات كثيرة ، فأعطى الأثقل - الذي هو الرفع - للفاعل ، وأعطى الأخف - الذي هو النصب - للمفعول ؛ لأن الفاعل واحد - والمفعولات كثيرة ؛ ليقل في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون (٥) - فلا يزيدنا ذلك علماً بأن الفاعل مرفوع ، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله ؛ إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم .

وهذه العلل الثواني على ثلاثة أقسام : قسم مقطوع به ، وقسم فيه

(١) في الأصل : ه فيقول ه .

(٢) زدنا ما بين القوسين ليستقيم السياق .

(٣) في الأصل : ه الفرق ه .

(٤) هذا سؤال سألته الزجاج لنفسه ، كما قال ابن جني ه وأجاب عليه الإجابة المذكورة

انظر الخصائص ٤٩/١ .

(٥) إلى هنا انتهى كلام الزجاج .

إقناع ، وقسم مقطوع بفساده . وهذه الأقسام موجودة في كتب النحويين .  
والفرق بين العلل الأول والعلل الثواني (١) ، أن العلل الأول بعرفتها تحصل  
إنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منه بنظر . والعلل الثواني هي المستفنى  
عنها في ذلك ، ولا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة ، وذلك في بعض المواضع .

فثال المقطوع به قول القائل : كل ساكنين الثنيا في الوصل ، وليس  
أحدهما حرف لين ، فإن أحدهما يحرك ، وسواء كانا من كلمتين أو كلمة  
واحدة ، مثل قولنا : « أكرم القوم » ، وقال تعالى :

[ قُمْ اللَّيْلُ ] (٢)

وقال تعالى :

[ وَأَذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ ] (٣)

ويقال : مـ ، ومـ ، ومـ (٤) . وآخر الأمر موقوف . مثل « اضرب »  
فاجتمعت الدال إلى الدال الأولى ساكنة . فحركت الثانية لالتقاءهما ، وإن  
كان يمكن النطق بالثانية ساكنة في حال الوصل ، نقول : « مرة » (٥) يافتي ،  
فأما « أكرم القوم » وأمثاله فلا يمكن إلا التحريك .

(١) في الأصل : الدال .

(٢) سورة المزمل ، آية ٢ .

(٣) سورة المزمل ، آية ٨ .

(٤) لام الأمر المضممة يجوز تحريكه بالفتح لأنه أخف الحركات ، وبالكسر لأنه  
الأصل في التخلص من الساكنين ، وأن يحرك بحركة العين ، ويحذف منه بالإتياع ، فنقول :  
جج بالضم ، وفر بالكسر . وقد كرر ابن مضه فعل الأمر تغييراً عن هذه الصور الثلاثة  
ومثل أمر المضممة في ذلك مصارع المضممة المجزوم . انظر الكتاب المصنف ٥٢٢/٢ - ٥٢٣ .  
وشرح الشافية المصنف ٢٤٢/٢ وما بعدها ، والمغني للأستاذ عتيقة ١٤٩ .

(٥) لم يمنع ذلك في كتب النحو تسكين المضممة وصلاً ، على أنه قد قرأ عمرو بن عبه  
وأبو جعفر : ( ولا يصار ) بتشديد الراء وتسكينها . ويقول ابن جني في المحجب ١٤٨/١ :  
« تسكين الراء مع التشديد فيه نظير : « طريقه » أنه أحرق الوصل بحرفي الوقف . »



١ - فيقال : لم حركت الميم من « أكرم » ، وهو أمر ؟ .

فيقال له : لأنه لم يتركها ساكنة آخر وهو لام التعريف ، وكل ساكنين التقيا بهذه الحال فإن أحدهما يحرك .

٢ - فإن قيل : ولم لم يتركها ساكنين ؟

فالجواب : لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن النطق .

فهذه قاطعة ، وهي ثانية .

وكذلك قوله : كل فعل في أوله إحدى الزوائد الأربع وما بعدها ساكن فإنه إذا أمر به يحذف الحرف الزائد ، فإنه تدخل عليه ألف الوصل .

١ - فإن قيل : فلم دخلت عليه ألف الوصل ؟

فيقال : لأنه فعل أمر حذفت من أوله الزائدة ، وكل فعل أمر حذف من أوله الزائدة فإنه تدخل عليه ألف الوصل .

٢ - فإنه قيل : فلم لم يترك أوله كذلك ؟

قيل : لأن الابتداء بالساكن لا يمكن .

وهي ثانية .

وكذلك « ميعاد » و « ميزان » ، وما « ٣٢ » أشبههما : يقال : إن الأصل فيهما : « موعاد » و « موزان » . والدليل على ذلك أنهما من « وعد » و « وزن » ، فقاء (١) الفعل واو ، [ و ] يقال في جمعهما : « مواعيد » و « موازين » . وفي تصغيرهما : « موييد » و « موزين » . فأبدل من الواو ياء لسكونها وإنكسار ما قبلها ، وكل واو سكنت وانكسر ما قبلها فإنها تبدل منها ياء .

١ - وإن قيل : لم أبدل منها ياء ولم تترك على حالها ؟

قيل : لأن ذلك أخف على اللسان .

( ١ ) في الأصل : « ولاء » .

فهذه واضحة أيضاً ، لكنها يستغنى عنها .

• • •

ومثال غير البين منها قولهم : إن الفعل الذي في أوله إحدى الزوائد الأربع : إنه أعرب لشبهه بالاسم . ويكنى (١) في ذلك أن يقال : كل فعل في أوله إحدى الزوائد الأربع ولم يتصل به ضمير جماعة النساء ولا النون الحقيقية ولا الشديدة فإنه معرب .

١ - فإن قيل : « يضرب » ، لم أعرب ؟

قيل : لأنه فعل أوله إحدى الزوائد الأربع ، ولم يتصل به ضمير جمع المؤنث ولا نون خفيفة ولا شديدة ، وكل ما هو بهذه الصفة فهو معرب .

٢ - فإن قيل : لم أعربت العرب ما هو بهذه الصفة ؟ فقيل : لأنه أشبه بالاسم في أنه يصلح إذا أطلق للحال والاستقبال ، فهو عام ، كما أن « رجلاً » وغيره من المنكرات عام ، ثم إذا أراد المتكلم إيقاعه على معين أدخل عليه الألف واللام فأزال عمومه . وكذلك الذي في أوائله الزوائد من الأفعال إذا أراد المتكلم تخصيصه بأحد الزمانين أدخل « السين » أو « سوف » ، فهذا عام يخص (٢) بحرف من أوله ، وهذا عام يخص (٢) بحرف من أوله ، فأعرب الفعل لهذا الشبه . وأشبه أيضاً في دخول لام التأكيد عليه ، يقال : « إن زيداً يقوم » .

ويقولون : أعرب الاسم لأنه على صيغة واحدة ، وأحواله مختلفة ، يكون فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه ، فاحتجج إلى إعرابه لبيان هذه الأحوال ، والفعل إذا اختلفت معانيه اختلفت صيغة ، فأعني ذلك عن إعرابه .

فلولا الشبه الذي بينه وبين الاسم ما أعرب .

(١) في الأصل : « ويكنى » .

(٢) في الأصل : « يخص » .

قبل : العلة الموجبة لإعراب الاسم هي موجودة في الفعل ، وذلك أننا لو قلنا : ه ضرب زيد عمرو ه ، و ه زيدا عمراً ه ، لم يتميز لنا الفاعل من المفعول ، كذلك إذا قلنا : ه لا يضرب زيد عمراً ه ، لولا الرفع والجزم ما عرف النني من النني . وكذلك إذا قلنا : ه لا تأكل السمك وتشرب اللبن ه لولا نصب والجزم [ والرفع ] لما عرف النني عنهما مفترقين ومجتمعين ، من النني عن الجمع ، ومن النني والفاعل من شأنه أن يشرب اللبن . وكما أن للأسماء أحوالاً مختلفة فكذلك للأفعال أحوال مختلفة ، تكون منفية وموجبة ومنها عنها ه ٣٣ ه وأموراً بها ، وشروطاً ومشروطة ، وغبراً بها ومستفهما عنها ، فحاجتها إلى الإعراب كمحاجة الأسماء .

وأيضاً فإن الشيء لا يقاس على الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولاً ، والشيء المقيس عليه معلوم الحكم ، وكانت العلة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع . و [أمة] (١) العرب حكيمة فكيف تشبه شيئاً بشيء وتحكم عليه بحكمه ، وعلّة حكم الأصل غير موجودة في الفرع ، وإذا فعل واحد من التحوين ذلك جهل ولم يقبل قوله ! فلم ينسبون إلى العرب ما يجهل به بعضهم بعضاً ؟! وذلك أنهم لا يقيسون الشيء على الشيء ويحكمون عليه بحكمه إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة في الفرع . وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل ، وتشبيههم ه إن ه وأخواتها بالأفعال المتعدية في العمل . وأما تشبيه الأسماء غير المنصرفة بالأفعال فأشبه قليلاً ، وذلك أنهم يقولون : إن الأسماء غير المنصرفة تشبه الأفعال في أنها فروع كما أن الأفعال فروع بعد الأسماء (٢) ، فإذا كان في الاسم علتان أو واحدة تقوم مقام علتين ، كل واحدة من العلتين تجعله فرعاً ، منع ما منع الفعل وهو الخفض والتنوين . والعلل المانعة من الصرف : التعريف ، والعجمة ، والصفة ، والتأنيث ، والتركيب ، والعدل ، والجمع الذي لا نظير له ، ووزن الفعل المختص به أو الغالب فيه ، والألف والنون الزائدتان المشبهتان ألف التأنيث

(١) ليست في الأصل .

(٢) انظر الكتاب ٢٠/١ ، والمقتضب ٣٠٩/٣ ، وشرح الكافية القرضي ٢٠/١-٢١

وأما السبيل ١٩ .

وما قبلهما (١) ؛ وذلك أن التعريف ثانٍ للتكبير ، والعجمي من الأسماء فرع في كلام العرب ، والصفة بعد الموصوف بها ، والتأنيث فرع على التكبير ، والتركيب فرع على المفردات ، والمعدول فرع بعد المعدول عنه ، والجمع فرع بعد الواحد ، والألف والنون الزائدتين (٢) يشبه بهما الاسم المذكور الموث . وأما وزن الفعل المختص به فبين .

فالوجه عندهم لسقوط التنوين من الفعل ثقله ، وثقله لأن الاسم أكثر استعمالاً منه والشئ إذا عاوده اللسان خف ، وإذا قل استعماله ثقل . وهذه الأسماء غيرها أكثر استعمالاً منها ، فثقلت ، فنعت ما منع الفعل من التنوين ، وصار الجر (٣) تبعاً له . وليس يحتاج من هذا إلا إلى معرفة تلك العلل التي — تلازم عدم الانصراف ، وأما غير ذلك ففضل ، هذا لو كان يبدأ فكيف به وهو ماهو في الضعف ؛ لأنه ادعاء أن العرب أرادته ، ولا دليل على ذلك إلا سقوط التنوين . ٣٤ . وعدم الخفض ، وهذان إنما هما للأفعال ؛ فلو لا شبه الأفعال لما سقط منها ما سقط من الأفعال .

قيل : نجد من الأسماء ماهو أشد شبيهاً بالأفعال من هذه الأسماء التي لا تنصرف ، وهي منصرفة ، نحو : « أقام إقامة » وما أشبهه ، فإقامة موث ، والفعل مشتق منه ، ودال على ما يدل عليه من الحدث . وعامل — على مذهبهم — كالقفل ، ومؤكد له ، والمؤكد تابع للمؤكد ، كما أن الصفة بعد الموصوف ففيه : التأنيث ، والتأكيد ، والعمل ، وزيادة الاشتقاق . وإن لم تكن فيه التاء نحو : « قيام » ، ففيه أنه لا يثنى ولا يجمع ، كما أن الفعل كذلك (٤) . وسنذكر على العالي الأول من هذا الباب إن شاء الله .

ومثال ما هو بين الفساد قول محمد بن يزيد : إن نون ضمير جماعة

(١) انظر الكتاب ٣/ ٢١٥-٢١٦ .

(٢) في الأصل : « الزائدتان » .

(٣) في الأصل : « الجر » .

(٤) انظر السيل في أماليه ٢٠ ؛ فلعن ابن مضار قد أعاد منه شيئاً في هذا النقد .

المؤنث حرك لأن ما قبله ساكن ، نحو : ضربن ، ويضربن (١) . وقال  
فيما قبلهما : إنما أسكنت لثلاثا يجتمع أربع متحركات ، لأن الفعل والفاعل  
كأشئ ، الواحد . فجعل سكون الحرف الذي قبل النون من أجل حركة  
النون ، وجعل حركة النون من أجل سكون ما قبلها . فجعل العلة معلولة  
بما هي علة له . وهذا بين الفساد ! ولولا الإطالة لأوردت منه كثيراً .

وكان الأعم (٢) - رحمه الله - على بصره بالنحو ، مولعاً بهذه العلل  
الثواني ، ويرى أنه إذا استنبط منها شيئاً فقد ظفر بطائل . وكذلك كان  
صاحبنا الفقيه أبو القاسم السهيلي (٣) - على مشاركته (٤) - رحمه الله - يولع  
بها ، ويحترعها ، ويعتقد ذلك كمالاً في الصنعة وبصراً بها .

وكما أن لا نسأل عن غير «عظم» (٥) ، وجيم «جعفر» ، وباء «برثن» ،  
لم (٦) فتحت هذه ، وضمت هذه ، وكسرت هذه ؟ - فكذلك أيضاً لا نسأل  
عن رفع «الزيد» .

فإن قيل : «زيد» متغير الآخر .

- (١) انظر المختضب : ٢٧١/١ .
- (٢) هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان . كان - كما يقول ابن بشكوال - : عالماً باللغات  
والعربية ومعاني الأسماء . وكانت الرحلة إليه في وقته . شرح الأسماء الستة الجامعة ،  
وأسماء الحماة ، وله : النكت في كتاب ميمونه ، وعيون الذهب في شرح أبيات  
الكتاب . وله مختصرات في النحو ومسائل في اللغة . توفي رحمه الله عام ٥٧٦ عن ٦٦ سنة .  
انظر الصلة : ٦٨٢ ، وبقيّة الوفاء : ٣٥٦/٢ . وفهومة ابن عجمي .
- (٣) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الحشمي . عاش في الأندلس والمغرب وابن  
سنة ٥٠٨ - ٥٨١ هـ . وبعد أحد أعلام الإسلام . تلمذ لابن الطراوة وابن الرمال شيخ ابن مضاء وغير  
واحد من أعلام الأندلس . وله من المؤلفات : الأمالي ، ونتاج الفكر في النحو ، والروض  
الأنف ، والغرائب ، والتعريف والإعلام بما ألهم في القرآن من الأسماء والأعلام . ومسائل  
أخرى كثيرة . وقد ذاع صيته في الأندلس والمغرب . انظر دراستنا عنه ، والمطرب لابن دحية  
٢٣٥ ، وبقيّة الملخص : ٣٥٤ ، والتكملة : ٥٧٠/٥ - ٥٧١ .
- (٤) كذا في الأصل والتبويضية ، يريد مشاركته في النحو إلى ما عرف به في العلوم الأخرى .
- (٥) العظم : الليل المظلم ، وصياغة شجر ، أو ثبت يصيب به .
- (٦) في الأصل : ثم فتحت .



قيل : كذلك « عظم » يقال في تصغيره بالضم ، وفي جمعه على « فعالل »  
بالفتح .

فلان قيل : للاسم أحوال يرفع فيها ، وأحوال ينصب فيها ، وأحوال  
يخفض فيها .

قيل : إذا كانت تلك الأحوال معلومة بالعلل الأول ، الرقع بكونه  
فاعلاً أو مبتدأ أو خبراً أو مفعولاً لم يسم فاعله . والنصب بكونه مفعولاً ،  
والخفض بكونه مضافاً إليه - صار الآخر كالحرف الأول الذي يضم في  
حال ، ويفتح في حال ، ويكسر في حال ، يكسر في حال الأفراد ، ويفتح  
في حال الجمع ، ويضم في حال التصغير .

• • •



## اسقاط التمارين

ومما ينبغي أن يسقط من النحو : « ابن من كذا مثال كذا » ، كقولهم :  
« ابن من البيع مثال فعل » ، فيقول قائل : « بوع » ، أصله : « بيع » ،  
فيبدل من الياء واواً لانضمام ما قبلها (١) ؛ لأن النطق بها « ٣٥ » ثقیل ، كما قالت  
العرب : موقن وموسر ، أصل موقن : يقن ؛ لأنه اسم فاعل ، وفعله :  
أيقن ، فقاء الفعل منه ياء . وكذلك ينبغي أن يكون اسم الفاعل منه فاؤه  
ياء ، كما أن « أكرم » اسم الفاعل منه : « مكرم » ، فقاء الفعل وهي الكاف  
هي فاء [ اسم الفاعل (٢) ] في مكرم . وكذلك كل اسم فاعل صحيح فاؤه  
فاء فعله ، وعينه عينه ، ولامه لامه . وتقول في جمع « موسر » : مباسير ،  
وفي تصغيره : ميسر ؛ لما زالت علة [ إبدال (٣) ] الياء واواً - وهي  
سكونها وانضمام ما قبلها - رجع إلى أصله .

ومن قال : « بيع » - بالكسر - كسر الياء لتصح الياء ، كما قالت  
العرب : « ربيض » ، و « عین » ، و « رغيدة » ، في جمع : بيضاء ، وعيناء ،  
ورغيداء وكذلك المذكر ، لأن فعلاء يجمع على فُعُمل ، كحمراء وحمر ،  
وشقراء وشقر . والقياس أن يقال : ببيض ، ورغيد ، وعين ؛  
لكنهم عدلوا إلى الكسر لثلاثا يبدلوا من الياء واواً .

وأما أي الرأيين هو الصواب ، فلكل واحد من الرأيين حجة ، فحجة  
من أبدل الياء واواً أن « بوعاً » مفرد ، وحمله على « موسر » ونظرائه  
أولى من الحمل على الجمع . وأيضاً فلما وجدنا الآخر يتبع الأول ، أكثر

(١) انظر شرح الشافية للرمي ٢٩٤/٣ - ٣١١ . والنصف لابن جني ١٨٠/٩ - ١٨٢

وغير موطن من هذا الكتاب .

(٢) مكانة في الأصل : « الفعل » .

(٣) في الأصل : « بدل » .

مما يتبع الأول الآخر ، قالوا : ميعاد وميزان ، فأبدلوا الآخر للأول ، ولم  
يبدلوا الكسرة ضمة ولا فتحة لتصح الواو .

وكذلك الأمر مما فاوّه واو ، نحو : « اجل » و « ايسن » (١) .

وكذلك « رياض » و « ثياب » ، أصله : رِوَاضٍ وثَوَابٌ ، فأبدل  
من الواو ياء لانكسار ما قبلها ، ولشروط آخر .

وكذلك : صام صياماً ، وقام قياماً ، أصله : صوام وقوام ، فأبدل  
من الواو ياء لانكسار ما قبلها .

وكذلك : « غُزِي » و « دُرِي » ، وكل ما لامه واو ، إذا بني [لما] (٢)  
لم يسم فاعله .

وكذلك اسم الفاعل مما لامه واو ، يقال : رأيت غازياً .

وكذلك : « قيل » ، و « سبق » ، على اللغة الفصحى (٣) .

فهذا كله يتبع فيه الآخر الأول .

وحجة من قال : « يبيع » قياسه على « يبيض » ، وإبدال الضمة كسرة  
لتصح الياء أولى من رد الياء إلى الواو ، لأن الياء أخف ، وهي الغالبة على  
الواو .

وكما يتبع الآخر الأول ، كذلك يتبع الأول الآخر ، قالوا في تصغير  
« شيخ » (٤) : « شَيْخِخ » (٥) ، وكسرت الشين من أجل الياء .

---

(١) كذا في الأصل والتهجوية : « ايسن » ، وهو أمر عن الوسن ، وهو النوم ،  
يقال : وسن - كفزع - وسنا .

(٢) ليست في الأصل .

(٣) انظر اللغات في الكتاب ٤/٣٤٢ .

(٤) بدد كلمة « شيخ » في الأصل والتهجوية كلمة لم أتيناها وهي : « وجاية » .

(٥) انظر الكتاب ٢/٣٣٣ .

وقالوا في الأمر من الثلاثي المضموم العين بضم ألف الوصل لانضمام  
العين ، نحو : اقبل واخرج . وما أشبههما ، فلولا ضم العين لكانت الألف  
مكسورة كما هي فيما عینه مفتوحة أو مكسورة .

ومما يتبع فيها الأول الآخر : عمرو وأبهم .

إلا أن المواضع التي يتبع فيها الآخر الأول أكثر في كلام العرب من  
المواضع التي ٣٦٠ يتبع فيها الأول الآخر ، ولكن رد الواو إلى الياء أكثر  
من رد الياء إلى الواو ، ولا يكيل « وه ربيع » أفصح من « كول » و « يوع » .  
فهذا على ثلاثة أقسام : ما يرد الآخر إلى الأول لاغير ، وما يرد الأول إلى  
الآخر لا غير ، وما فيه لغتان : رد الآخر إلى الأول ، و رد الأول إلى  
الآخر ، إلا أن رد الأول إلى الآخر أفصح ، فترجح بهذا أن قول من يقول :  
« يبع » أظهر .

فهذا في مسألة واحدة ، فكيف إذا أكثر من هذا الفن ، وطال فيه  
النزاع ، وامتدت إليه أطناب القول ، مع قلة جداه ، وعدم الافتقار إليه .  
والناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة ، فكيف بهذا المظنون  
المستغنى عنه !

• • •

فـ (١) يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما [ لا ] (٢) يفيد نطقاً ،  
كاختلافهم في رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وسائر ما اختلفوا فيه من  
العلل الثواني وغيرها مما لا يفيد نطقاً ، كاختلافهم في رافع المبتدأ ، ونائب  
المفعول ، فنصبه بعضهم بالفعل ، وبعضهم بالفاعل ، وبعضهم بالفعل والفاعل  
معاً . وعلى الجملة فيما لا يفيد نطقاً .

• • •

---

(١) في الأصل : « وما » واستبدلت بالواو فاء حتى لا يبدو في كلامه تكرار .  
أو يكون قوله التالي اختصاراً لكلامه السابق .  
(٢) ليس في الأصل .



# ختم المخطوطة

كل ، والحمد لله حق حمده ، والصلاة على محمد نبيه وعبدته ، وسلم

تسلياً .





## مراجع التحقيق

- ١ - ابن كيسان النحوى للدكتور محمد إبراهيم البنا ط دار الاعتصام ،  
١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- ٢ - ارثشاف الضرب لأبى حيان ، نسخة بمكتبة كلية اللغة العربية ، جامعة  
الأزهر .
- ٣ - أمالى السهيل ، تحقيق د . محمد إبراهيم البنا ط السعادة ١٣٩٠ هـ -  
١٩٧٠ م .
- ٤ - الأمالى الشجرية ، ط دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد سنة ١٣٤٩ هـ .
- ٥ - أمالى القالى ، ط السعادة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٣ م .
- ٦ - إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم  
ط دار الكتب ١٣٦٤ هـ - ١٩٥٠ م .
- ٧ - الانتصار فى الرد على المبرد فى نقده لسيويه ، لابن ولاد ، مخطوط  
بالمكتبة النعمانية بدار الكتب المصرية .
- ٨ - الانصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين ،  
لأبى البركات الانبارى ، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ، ط السعادة  
١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م .
- ٩ - البحر المحيط لأبى حيان ، ط السعادة .
- ١٠ - بغية الملتبس للضبي ، ط مجريط ١٨٨٤ م .
- ١١ - برغية الوعاة للسيوطى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط عيسى  
البنى الحلبي ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- ١٢ - البيان والتبيين للمباحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، الطبعة الثالثة  
١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
- ١٣ - الترمذى بشرح ابن العربى ، ط . الصاوى ١٣٥٣ هـ - ١٩٣٤ م .

- ١٤ - التكملة لكتاب الصلة ، ط مدريد ، ط الشرقية بالجزائر .
- ١٥ - حاشية الصبان على شرح الأشموني . ط دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة .
- ١٦ - حاشية يس على الألفية ، ط المولوية بفاس ١٣٢٧ هـ .
- ١٧ - خزائن الأدب للبغدادى ، ط المطبعة الأميرية ببولاق ١٢٩٩ هـ .
- ١٨ - الخصائص لابن جنى ، تحقيق محمد على النجار ، ط . دار الكتب ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م .
- ١٩ - الدرر اللوامع للشنقيطى ط . مطبعة كردستان العلمية بمصر ١٢٣٨ هـ .
- ٢٠ - ديوان أبى تمام ، تصحيح محيى الدين الحياط .
- ٢١ - ديوان الأعشى ، دار صادر بيروت .
- ٢٢ - ديوان جرير ، دار صادر بيروت .
- ٢٣ - ديوان الخطبة ، دار صادر بيروت .
- ٢٤ - ديوان الفرزدق ، دار صادر بيروت .
- ٢٥ - ديوان المتنبي ، شرح العكبرى ، نشر دار الكتاب العربى - بيروت .
- ٢٦ - ديوان النابغة ، صنعة ابن السكيت ، تحقيق د . شكرى فيصل - دار الفكر بيروت .
- ٢٧ - ديوان النابغة ، رواية الأصمعى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ١٩٧٧ م .
- ٢٨ - ديوان النمر بن تولب ، صنعة الدكتور نوري حوذى القيسى ، مطبعة المعارف - بغداد ١٩٦٩ م .
- ٢٩ - سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ط . عيسى البابى الحلبي .
- ٣٠ - المسيل ومذهبه النحوى ، رسالة دكتوراه بمكتبة كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، مقدمة من محمد إبراهيم البنا ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .
- ٣١ - شذور الذهب لابن هشام ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، ط . السعادة بمصر ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م .

- ٣٢ - شرح الأشموني على الألفية ( منجى السالك إلى ألفية ابن مالك ) ، ط . دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة .
- ٣٣ - شرح السيراني على الكتاب ، مخطوط بدار الكتب المصرية .
- ٣٤ - شرح شافية ابن الحاجب لارضى ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ط حجازى بالقاهرة ١٣٥٦ هـ .
- ٣٥ - شرح الكافية للرضى ، تحقيق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة بنغازى ، ط الشروق - بيروت ١٩٧٥ م .
- ٣٦ - شرح المفصل لابن يعيش ، ط . المنيرية .
- ٣٧ - صحيح البخارى ، دار الشعب بالقاهرة .
- ٣٨ - صحيح مسلم بشرح النووي ، ط . المطبعة المصرية بالأزهر ١٣٤٧ هـ - ١٩٢٩ م .
- ٣٩ - الصلة في تاريخ علماء الأندلس لابن بشكوال . الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦ م .
- ٤٠ - عيون الأخبار لابن قتيبة ، ط دار الكتب ١٣٤٩ هـ - ١٩٣٠ م .
- ٤١ - فهرسة ابن خير ، منشورات المكتب التجارى ببيروت .
- ٤٢ - كتاب الاختيارين ، صناعة الأخفش الأصغر ، تحقيق الدكتور . فخر الدين قباوة ، ط الكتيبي - دمشق ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- ٤٣ - الكتاب لسيويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط دار القلم بالقاهرة ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م .
- ٤٤ - كتاب الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفضل ، ط . مطبعة النعمان - النجف الأشرف ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- ٤٥ - كتاب المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للمبني ، على هامش خزانة الأدب ، ط . المطبعة الأميرية ببولاق ١٢٩٩ هـ .
- ٤٦ - لسان العرب لابن منظور .
- ٤٧ - محالى نعلب ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط . دار المعارف بالقاهرة المطبعة الثانية ١٩٦٠ م .

٤٨ - مجمع الأمثال للحيداني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط .  
مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .

٤٩ - المختضب لابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين . دار التحرير  
١٣٨٦ هـ .

٥٠ - المطرب من أشعار أهل المغرب لابن دحية ، تحقيق إبراهيم الأبياري  
وآخرين ، ط . الأميرية ١٩٥٤ م .

٥١ - معجم الأدباء لياقوت - المطبعة الأخيرة ، ط . مطبعة عيسى البابي  
الخلي .

٥٢ - المغني في تصريف الأفعال ، لمحمد عبد الخالق عضيمة ، دار العهد  
الجديد للطباعة ، الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م .

٥٣ - مغني اللبيب لابن هشام ، تحقيق الدكتور مازن المبارك وآخرين ،  
دار الفكر - بيروت ١٩٦٩ م .

٥٤ - مقاييس اللغة لابن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط مصطفى  
البابي الحلبي ، الطبعة الثانية . ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .

٥٥ - المختضب للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، دار التحرير بمصر

٥٦ - النصف لابن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى وآخرين ، ط : مصطفى  
الخلي ١٩٥٤ م .

٥٧ - نتائج الفكر في النحر للسبلي ، تحقيق د . محمد إبراهيم البنا ،  
منشورات جامعة قاريونس بليبيا ، ط ، دار الشروق بيروت ١٣٩٨ هـ  
١٩٧٨ م .

٥٨ - نقد الشعر لقدامة بن جعفر ، تحقيق كمال مصطفى ، ط ، السعادة .  
مصر ١٩٦٣ م .

٥٩ - النوادر لأبي زيد ، ط الكتاب العربي - بيروت .

٦٠ - هجج الطوائع للسيوطي ، ط . السعادة .

٦١ - وفيات الأعيان لابن خلكان ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط  
السعادة ١٩٤٨ م .



## الفهارس

- ١ - فهرس الآيات
- ٢ - الأحاديث
- ٣ - الأمثال
- ٤ - الثمر
- ٥ - الأعلام
- ٦ - الأماكن
- ٧ - فهرس الموضوعي



## ١ - فهرس الآيات (٥)

الصفحة	الآية	السورة، رقم الآية
١٢٣	( ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون ) .	البقرة - ٤٢
٧١	( ويسألونك : ماذا ينطقون ؟ قل : العفو ) .	البقرة - ٢١٩
١٢٣	( ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين )	آل عمران - ١٣٢
٩٧	( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) .	المائدة - ٣٨
١٢٤	( يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ، ونكون ) .	الأنعام - ٢٧
٩٨	( قل : آله أذن لكم ، أم على الله تفترون )	يونس - ٥٩
٧٧	( واسأل القرية التي كنا فيها ، والعير التي أقبلنا فيها ) يوسف - ٨٢	
٧١	( وقيل للذين اتفروا : ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا : خيراً ) النحل - ٣٠	
٨٨	( آتوني أفروغ عليه قطراً )	الكهف - ٩٦
١١٦	( لا تفترون على الله كذباً فيسحقكم بعذاب )	طه - ٦١
١١٦	( ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ) .	طه - ٨١
٩٧	( الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ) النور - ٢	
١١٦	( لا يقضي عليهم فيموتوا ) .	فاطر - ٣٦
٨٧	( حتى توارت بالحجاب ) .	ص - ٣٢
٩٧	( أبشرا منا واحداً نتبعه ) .	القمر - ٢٤
١١٢	( إنا كل شيء خلقناه بقدر ) .	القمر - ٤٩
١١١	( الشمس والقمر بحسبان . والنجم والشجر يسجدان )	الرحمن - ٥ - ٧
٩٩	( أفرايتم ما تسمون ؟ أنتم تخلقونه ) .	الواقعة - ٥٨ ، ٥٩

- ١١٨ ( لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين ) .
- المنافقون - ١٠
- ١١٨ ( ودوا لو تدهن فيدهنوا ) .
- القلم - ٩
- ١٢٨ ( واذكر اسم ربك ) .
- المزمل - ٨
- ١٠٧ ( يدخل من يشاء في رحمة والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً ) الإنسان - ٣١
- ١٠٧ ( أخرج منها ماءها ومرعاها ، والجبال أرساها ) .
- النازعات ٣١ ، ٣٢
- ٨٧ ( عبس وثولى . أن جاءه الأعمى ) .
- عبس - ١ ، ٢
- ٧١ ( ناقة الله وسقياها ) .
- الشعشع - ١٣

• • •

## ٢ - فهرس الأحاديث

- ٧٥ « أمتي لا تجتمع على ضلالة » .
- ٦٣ « الدين النصيحة » .
- ٦٣ « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فليسانه ، فإن لم يستطع فليقلبه » .
- ٦٣ ، ٧٤ « من قال في كتاب الله برأيه فأصاب فقد أخطأ » .
- ٦٣ ، ٧٤ « من قال في كتاب الله بغير علم فليتبوأ مقعده من النار » .

## ٣ - فهرس الأمثال

- ٦٦ « زاحم يعود أودع » .
- ٦٦ « كل حجر في الجلاء يسر » .
- ٦٧ « ليس هذا بعشك فادر جي » .

• • •

١٢٢ ألم أك جاركم وتكون بيني وبينكم المسودة والإخاء

...

١١٩ ثمت لا تجزوني عند ذاكم ولكن سيجزني الإله فيعقبها

١١٧ وما حل سعدى غريباً ببلدة فينسب إلا الزرقان له أب

١١٧ كأنك لم تذبح لأهلك نعجة فيصبح ملق بالفناء إهابها

٨٧ تعق بالأرطى لها وأرادها رجال فبذت نبلهم وكليب

٨٦ - ٨٩ وكنا مدماة كأن متونها

جري فوقها واستشعرت لون مذهب

٩٨ أنعلبة القوارس أم رياحاً عدلت بهم طهية والخشابة

١١٤ وما أدري أغيرهم نساء وطول العهد أم مال أصابوا

...

١٠٩ أي فني هيجاء أنت وجارها إذا ما رجال بالرجال استقلت

...

١١٩ سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريحها

١١٣ أبحث همي تهامة بعد نجد وما شيء حميت بمسبح

١١٥ ياناق سيري عنفاً فسيحها إلى سليمان ففسرريحها

...

٩٧ لو كان يخنى على الرحمن خافية من خلقه خفيت عنه بنو أمد

١٠٦ فلا حسباً فخرت به لقيم ولا جداً إذا ازدحم الجدد

...

١٢٥	فلا بدعني قومي صريحاً لحرة	لئن كنت مقتولا ويسلم عامر
١٠٥	فلا ذا جلال هبته لجلاله	ولا ذاع ضياع هن يتركن للفقر
٩٨	نخل الطريق لمن يبني المنار به	وارز به رقة حيث اضطرك القدر
١١٨	فلو نبش المقابر عن كليب	فيخبر بالذئاب أي زير
٩١	إني ضمنت لمن أثناني ماجني	وأي فكان وكنت غير غدور
٧٦	يقول من تفرع أسماعه	كم ترك الأول للآخر
١٠٧	أصبحت لا أهل السلاح ولا	أملك رأس البعير إن نفرا
	والذئب أخشاه إن مررت به	وحدي وأخشى الرياح والمطرا
٩	أرواح مودع أم يكسور	أنت فانظر لأي ذاك تصير

• • •

٦٧	وإن الليون إذا مالز في قرن	لم يستطع صولة الزل القناعين
----	----------------------------	-----------------------------

• • •

١١٣	أفي كل عام ماتم تبعثونه	على محمر ثوبهموه ومارضا
-----	-------------------------	-------------------------

• • •

١٢٢	قللت بعد الله خير لدائمه	ذو ابا، فلم أفخر بذلك وأجزعا
١٠٦	لا تجزعي إن منقبا أهلكه	وإذا هلك فتعند ذلك فاجزعي

• • •

١١٧	وما قام منا قائم في ندينا	فينطق إلا بالتي هي أعرف
١٢٤	ليس عبادة وتقر عيني	أحب إلي من لبس الشفوف

• • •

١٢١	ألم تسأل الربع القواء فينطق	وهل تخبرنك اليوم ببداء سملق
-----	-----------------------------	-----------------------------

• • •

٩٦	أمر أن كانا آخيانى كلاهما	فكلا جزاء الله عني بما فعل
١٢٠	ولأزال قبر بين تبنى وجاسم	عليه من الوحى جنود ورايل
	فنبئت حوذاًنا وعوقاً منوراً	سابعه من خير ما قال قائل

وما أنا للشيء الذى ليس نافعى	١٢٥	ويغضب منه صاحبي بقول
ولا تشتم المولى وتبلغ أذاته	١٢٢	فلأنك إن تفعل تسفه وتجهل
إذا هي لم تستك بعود أراكه	٨٩	تنخل قاسناكت به عودا حمل
كناطح صخرة يوماً ليفلقها	٩٧	فلم يضرها وأوهى قرنه الوغل
فرد على القواد هوى عبيداً	٨٩	وسوئل لو يبين لنا السؤال
وقد نغنى بها ونرى عصوراً		بها يقتدنا الحرد الحدالا
غير أنا لم تأتينا بيقين	١٢١	فرجى ونكسر التأميلاً
فلا مزنة ودقت ودقها	٨٣	ولا أرض أبقل إيقالها

\* \* \*

لنا مضية لا يدخل الذل وسطها	١١٦	ويأوى إليها المستجير فيعضها
هريرة ودعها وإن لائم	٩٥	غداة غد أم أنت للبين واجم
لقد كان في حول ثوابه ثبوته	١٢٥	تقضى ليلات وبسام سائم
ولكن نصفاً لو سببت وسبى	٨٩	بنو عبد شمس من مناف وهاشم
وما أنت من قيس فتنبح دونها	١١٦	ولا من نعيم في الله والغلاصم
وما انتفاع أخى الدنيا بناظره	٦٦	إذا استعرت عنده الأنوار والظلم
ألم نأل فتخرك الرسوم	١١٧	على قرتاج والطلل القديم
لا تنه عن خلق وتأتى مثله	١٢١	غار عليك إذا فعلت عظيم

\* \* \*

فإن لا يكنها أو تكنه فإنه	٩٢	أخوها غلته أمه بلبانها
ألا رسول لنا منا فيخبرنا	١١٨	ما بعد غايقتنا من رأس مجرانا
فقلت ادعى وأدعوا أندى	١٢٤	لصوت أن ينادى داعيان
أكل عام نعم تحسوته	١١٣	يلقحه قوم وتتجسونه

\* \* \*

وقائلة حولان فانكح فتانهم	٩٦	وأكرومة الحين خلوا كما هيا
ترنو بطرف ساحر قار	٦٤	أضعف من حجة نحوى

\* \* \*





## ٥ - الأعلام -

٣٩ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٦٩ ،

٧٤ ، ٧٦ ، ١٢٧ .

الحارث بن كلدة : ١١٤ .

ابن حزم : ٩ .

الحكم المستنصر : ٧ .

الحشاب ( قبيلة ) : ٩٨ .

الحليل بن أحمد : ١٧ ، ١٨ ، ٣٥ ،

٣٦ ، ٤١ ، ٧٥ .

دريد بن الصمة : ١٢٢ .

الربيع بن ضبع الفزاري : ١٠٧ .

ابن رشد ( الجدة ) : ٦ .

ابن الرماك : ٦ .

الزبرقان بن بدر : ١١٧ .

الزجاج : ١٢٧ .

الزجاجي : ٣٥ .

زكي نجيب محمود : ١٠ .

الزيادي : ١٠٨ .

زيد الخير : ١١٣ .

ابن السراج : ٣٨ ، ٣٩ .

سعد ( قبيلة ) : ١١٧ .

ابن سنان : ٩ ، ٤٦ .

الأخطل : ١٢١ .

الأخفش ( سعيد بن مسعدة ) : ١٠٠ .

١٠٢ ، ١٠٤ .

أبو الأسود الدؤلي : ٩٢ ، ٩٦ .

الأعشي : ٦٧ ، ٩٥ ، ١١٩ ، ١٢٤ .

١٢٤ ، ١٢٥ .

الأعلم : ١٣٣ .

أمرؤ القيس : ١٤ .

أمية بن أبي الصلت : ١١٨ .

الأنباري ، أبو البركات : ٨٨ .

ابن باجة : ٦ .

ابن الباذش : ٦ .

تمام حسان - دكتور : ١٠ .

أبو تمام : ٧٦ .

تميم ( قبيلة ) : ١١٦ ، ١١٩ .

ثعلبة ( قبيلة ) : ٩٨ .

الجاحظ : ٧٦ .

جرير : ٦٧ ، ٦٨ ، ٩٨ ، ١٠٦ ،

١١٣ ، ١٢٢ .

جميل بن معمر : ١٢٠ .

ابن جني : ١٢ ، ١٧ ، ١٨ ، ٣٧ -

التنبيل : ٣ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٦٨ ،  
 ١٣٣ .  
 سيويه : ١٢ ، ١٤ ، ١٨ ، ٢٤ ،  
 ٣٥ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٦٩ ، ٩٧ ،  
 ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ،  
 ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١٢٥ .  
 ابن السيد : ٦ .  
 السيرافي : ٨٦ ، ١٠٨ .  
 شوقي ضيف : ٣ .  
 ابن الطراوة : ٦ ، ٢٢ ، ٢٣ .  
 طرفة بن العبد : ١١٩ .  
 الطرماح : ٦٧ .  
 طفيل الغنوي : ٨٦ ، ٨٩ .  
 طهية : ٩٨ .  
 عبد القاهر الجرجاني : ٩ ، ٣١ ،  
 ٤٣ ، ٤٦ .  
 عبد المؤمن بن علي ( مؤسس دولة  
 الموحدون ) : ٧ .  
 عدي بن زيد : ٩٩ .  
 ابن العربي : ٦ .  
 خلقة بن عبدة : ٨٧ .  
 أبو عمرو بن العلاء : ٧١ ، ٧٥ .  
 ابن فارس : ٤٣ ، ٦٤ .  
 الفارسي : ٤٢ .  
 الفراء : ٨٥ ، ٨٦ .  
 الفرزدق : ٨٩ ، ٩١ ، ٩٨ ، ١١٩ .

قيس ( قبيلة ) : ١١٦ .  
 قيس بن الحصين الجارثي : ١١٢ .  
 قيس بن زهير : ١٢٥ .  
 الكسائي : ٨٥ ، ٨٨ .  
 كتب الغنوي : ١٢٥ .  
 المازني : ٧٦ .  
 مالك بن أنس : ٥ ، ٨ .  
 المنزاد : ١٣٢ .  
 المثني : ٦٦ .  
 محمد صلى الله عليه وسلم : ٦ ، ٨ ،  
 ٦٣ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٧٥ .  
 محمد بن أمين بن عمر ناسخ المخطوطة :  
 ٥١ .  
 محمد بن تومرت : ٧ ، ٨ ، ٦٣ .  
 محمد عبد الخالق محضيمة : ٩٧ .  
 محمد علي النجار : ٥٢ .  
 محمود قاسم : ٤٠ .  
 المبران الأسدي الشاعر : ٨٨ .  
 المراكشي : ٦ ، ٨ .  
 ابن مضاء : ٣ - ١٠ ، ١٢ ، ١٣ ،  
 ١٧ - ٢١ ، ٢٤ ، ٢٧ - ٣٠ ،  
 ٣٥ ، ٣٨ - ٤١ ، ٤٥ ، ٤٦ ،  
 ٥١ ، ٦١ ، ٧٦ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ،  
 ١١٠ .

المغيرة بن حبياء : ١١٩ .

المهلهل : ١١٨ .

ميسون بنت بحدل : ١٢٤ .

النايلة : ١٢٠ .

أبو النجم : ١١٥ .

انحر بن تولب : ١١٦ .

هدبة بن الحشرم : ١٠٥ .

هشام الضرير : ١٠٨ .

ابن هشام : ٤١ .

ابن ولاد : ١٠٤ ، ١٠٩ ، ١١١ .

أبو الوليد بن رشد : ١٠٧ ، ١٠٨ .

يعقوب بن يوسف : ٧ ، ٨ ، ٩ .

٦٣ .

يوسف بن عبد المؤمن أمير الموحدين

٧ ، ٦٣ .

\*\*\*



## ٦ - الأماكن

أشيلية : ٥ .	العراق : ٦٧ .
الأندلس : ٣ ، ٥ - ٧ ، ١٠ ، ٢٢ .	فاس : ٨ .
٦٨ .	فرتاج : ١١٧ .
البصرة : ٣٥ ، ٧٤ .	القدس : ٥١ ، ٥٢ .
بنغازى : ٣ .	قرطبة : ٥ ، ٦ .
تبني : ١٢٠ .	الكوفة : ٧٤ .
تهامة : ١١٣ .	المسجد الأقصى : ٥١ .
جاسم : ١٢٠ .	المغرب : ٧ ، ٨ .
الحجاز : ١١٩ .	نجد : ١١٣ .

١ - إهداء المؤلف للتحفة ... ١٢ - ٢٩

( أساس القول بالعدل : أن مضاء برتقى ما تمتد

إلى أن حتى ، تحقيق نظرية العامل : تحقيق العمل

تدوير القصور )

٢ - إهداء المؤلف ... ٣٥ - ٤٠

( عند التحليل لخدم : الأصيل التي رجعت النحاة إلى

العمل : تبة العلة )

٣ - إهداء المؤلف ... ٤١ - ٤٤

( عند التحليل لخدم : العرفي منها : من من حرك القوي

المرجع حيداً والماليه لم تسع )

المرجع عام الكتاب

المرجع : التطور والشمس السنين





الموضوع	الصفحة
بين يدى هذه الطبعة	٣
الدراسة	٥ - ٥٨
تمهيد :	٥ - ١١
( أسباب شهرة كتاب الرد على النحاة . عصر ابن مضاء الجمود الفكرى فى عصر المرابطين . ازدهار الحياة العلمية فى عصر الموحدين . تأثر ابن مضاء فى النحو باتجاه دولة الموحدين . ما دعا ابن مضاء إلى إسقاطه من النحو ) :	
١ - إلغاء العوامل النحوية	١٢ - ٣٥
( أساس القول بالعامل . ابن مضاء يرتضى ما نسب إلى ابن جنى ، تحقيق نظرية العامل . تقدير العامل . تقدير الضمير ) .	
٢ - إلغاء العلل	٣٥ - ٤٠
( نقد التعليل قديم . الأسباب التى وجهت النحاة إلى التعليل . قيمة العلة ) .	
٣ - إلغاء التمارين	٤١ - ٤٤
( نقد التمارين قديم . الفرض منها . هل من حق اللغوى أن يضع صيغاً وأساليب لم تسمع ؟ )	
تقويم عام للكتاب	٤٥ - ٤٦
التعريف بالمخطوط ومنهج التحقيق	٥١ - ٥٨

مقدمة ابن مضاء ..... ٢٣ - ٥٨

( أسباب تأليفه لهذا الكتاب . تزيد النحاة . ابن مضاء  
ينصح النحاة : دعوته لقارئ كتابه أن يتحرر من الهوى  
والتقليد )

الفصل الأول : إلغاء العوامل ..... ٦٩ - ٨٤

( ما قاله سيبويه . مقالة ابن جني . تقده لحديث العامل  
أنواع المحذوفات . إجماع النحاة ليس حجة . لا حاجة إلى  
تقدير متعلق الجار والمجرور . لا حاجة إلى تقدير الضائر  
في الصفات والأفعال ) .

الفصل الثاني : تطبيقه للنحو من غير عامل في باب التنازع ..... ٨٥ - ٩٤

الفصل الثالث : تطبيقه للنحو من غير عامل في باب الاشتغال ..... ٩٥ - ١١٥

تطبيقه في باب نواصب المضارع ..... ١١٥ - ١٢٦

الفصل الرابع : إسقاط العلل الثواني والثالث ..... ١٢٧ - ١٣٤

الفصل الخامس : إسقاط التمارين ..... ١٣٥ - ١٣٧

المراجع ..... ١٤١ - ١٤٤

الفهارس العلمية ..... ١٤٥ - ١٦٠

رقم الإيداع ١٩٧٩/٢٢٧٥

الترقيم الدولي ٨ - ٨٩ - ٧٣٠١

مع تحيات ..... موقع أهل الظاهر

[www.aldahereyah.net](http://www.aldahereyah.net)